جامعة آل البيت

معهد البيت المحكمة

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية:

٢٠٠٣-٢٠١٤ (العراق أنموذجا)

Jordanian Foreign Policy And Arab Crises:

(Iraq as a model) 2003-2014

إعداد

عدي زياد عيسى التميمي

الرقم الجامعي (١٤٢٠٦٠٠١١)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد

بيت الحكمة جامعة آل البيت

العام الدراسي ٢٠١٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية:

٢٠٠٣-٢٠١٤ (العراق أنموذجا)

إعداد

عدي زياد عيسى التميمي

الرقم الجامعي (١٤٢٠٦٠٠١١)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور صايل السرحان	عضوا	.....
الدكتور علي عواد الشرعة	عضواً	.....
الدكتور خالد الدباس	عضواً	.....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة في العلوم السياسية جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها/تعديلها/رفضها بتاريخ / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى أمي وأبي وجدي وإخواني حفظهم الله

إلى وطني الحبيب الأردن..... وأرواح الشهداء الأبرار

إلى كل من ساهم معي ووقف بجانبي من أجل انجاز هذا الجهد العلمي المتواضع

إلى كل من جاءت هذه رسالة بين يديه الكريمتين باحثا عن كسب الفائدة العلمية

أهديكم جهدي المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لنا وسهل لنا خطواتنا فأتممنا هذا الجهد العلمي المتواضع ولا يسعني هنا إلا أن انتهز الفرصة لأعبر عن خالص شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد المشرف على هذه الرسالة لما بذله من جهود علمية كريمة مما اظهر من توجيهات صادقة ساهمت في انجاز هذا الجهد العلمي المتواضع كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملوا عناء قراءتها وسيكون لملاحظاتهم الأثر الأبرز في تطوير هذه الرسالة وتحسين جودتها ومضمونها فجزاهم الله خيرا على جهودهم.

وكذلك الشكر إلى بيتنا الكبير معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية وكل أستاذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية وكل من قدم لي العون أثناء إعداد هذه الدراسة ....

وما توفيقي إلا بالله

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ح
الملخص بالعربية	ط
المقدمة	١
أهمية الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٤
مشكلة الدراسة وأسئلتها	٥
فرضيات الدراسة .	٥
المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة.	٦
منهجية الدراسة.	٨
حدود الدراسة	٩
الدراسات السابقة.	١٠
الفصل الأول : طبيعة السياسة الخارجية الأردنية	١٤
المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية (المفهوم والركائز ، والأهداف والأدوات والمحددات).	١٥
المطلب الأول : السياسة الخارجية الأردنية(المفهوم و الركائز).	١٦
أولا : مفهوم السياسة الخارجية الأردنية	١٧
ثانيا : ركائز السياسة الخارجية الأردنية .	١٩
المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأردنية(ألأهداف والأدوات والمحددات).	٢٢
أولا : أهداف السياسة الخارجية الأردنية.	٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : أدوات السياسة الخارجية الأردنية..... ٢٥
ثالثا: محددات السياسة الخارجية الأردنية ٢٩
المبحث الثاني : البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأردنية. ٣٢
المطلب الأول : البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية. ٣٣
أولا : العناصر المادية للسياسة الخارجية الأردنية. ٣٤
ثانيا : العناصر المعنوية للسياسة الخارجية الأردنية. ٣٩
المطلب الثاني : البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية. ٤٤
أولا : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية الأردنية. ٤٥
ثانيا : الإطار الدولي للسياسة الخارجية الأردنية..... ٥٢
الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأردنية في ظل المتغيرات الإقليمية العربية (٢٠٠٣-٢٠١٤). ٥٨
المبحث الأول : اثر العلاقات الأردنية ـ العربية والأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤). ٥٩
المطلب الأول : واقع العلاقات الأردنية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ ..... ٦٠
أولا : محددات العلاقات الأردنية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ ..... ٦١
ثانيا : العلاقات الأردنية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٠. ..... ٦٣
المطلب الثاني : الأزمات الإقليمية العربية والمواقف الأردنية. ٧٨
أولا : الأزمات الإقليمية من ٢٠٠٣- ٢٠١٤..... ٧٩
ثانيا: مواقف الأردن من الأزمات الإقليمية العربية ٨٠
المبحث الثاني : اثر المتغيرات الإقليمية العربية على واقع السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤) ٨٧
المطلب الأول : اثر الأزمات العربية على تحديد التوجه السياسي الخارجي الأردني ٨٨
أولا : محددات التوازن الإقليمي في السياسة الخارجية الأردنية. ٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : اثر الأزمات العربية على توجه السياسة الخارجية الأردنية ٩١
المطلب الثاني : اثر العلاقات الأردنية - العربية على المحدد السياسي الخارجي الأردني..... ٩٤
الفصل الثالث : أثر السياسة الخارجية الأردنية على الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ ..... ٩٨
المبحث الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ..... ٩٩
المطلب الأول : أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ..... ١٠٠
أولا : الظروف السياسة التي سبقت احتلال العراق عام ٢٠٠٣. ..... ١٠١
ثانيا: الدوافع الحقيقة للاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ..... ١٠٥
المطلب الثاني : موقف الأردن من الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣ ..... ١٠٩
أولا : الموقف الرسمي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ..... ١١٠
ثانيا : الموقف الشعبي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ..... ١١٢
المبحث الثاني : أثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ ... ١١٤
المطلب الأول:السياسة الخارجية الأردنية وأثرها على الأزمة العراقية من ٢٠٠٣ -٢٠١١. . ١١٥
أولا : الأزمات السياسية العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤. ..... ١١٦
ثانيا : اثر الأزمات على السياسة الخارجية الأردنية ١٢٠
المطلب الثاني : اثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من٢٠١١-٢٠١٤ ..... ١٢٢
أولا : المشهد الأمني العراقي الراهن من ٢٠٠٣-٢٠١٤..... ١٢٤
ثانيا : والسياسية الخارجية الأردنية والتحديات الأمنية للازمة العراقية من ٢٠١١-٢٠١٤ .. ١٢٧
الخاتمة والاستنتاجات. ١٣٤
التوصيات. ١٣٥
مراجع الدراسة. ١٣٦
الملخص باللغة الانجليزية ١٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية

٢٠٠٣-٢٠١٤ (العراق أنموذجا)

إعداد: عدي زياد عيسى التميمي

إشراف الأستاذ الدكتور:محمد احمد المقداد

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تعامل السياسة الخارجية الأردنية مع الأزمات العربية التي عصفت بالمنطقة وخاصة الأزمة العراقية.ذلك أن الأردن كغيره من البلاد العربية يواجه مشكلات وتحديات مصيرية تتمثل بالوضع الاقتصادي وتنامي الجماعات المتطرفة والإرهابية. وكذلك هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على حقيقة الموقف الأردني من الأزمة العراقية بدأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والتي ما زالت أثارها ماثلة حتى الآن.

وتستند الدراسة على الفرضية رئيسيه مفادها أن هناك علاقة ارتباطيه مشتركة بين الأزمات الإقليمية العربية والدولية التي تعصف بالمنطقة والتأثير على المحددات السياسة الخارجية الأردنية وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تم توظيف منهج صنع القرار الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتغيير السياسة الخارجية الأردنية ويساعد على تحديد كيفية عمل الدولة وصناعة قرارها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن موقف الأردن من الأزمات العربية عموما والأزمة العراقية على وجه التحديد تؤثر على الأردن وشعبه وان دور الأردن تجاه العراق في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ كان موقفا ايجابيا عمل على الحد من تلك الأزمة والتعاون مع العراق في بناء مؤسساته السياسية والمدنية، وتعاون أردني وعراقي في مجال تدريب القوات العسكرية والأمنية والمدنية إضافة إلى تعاون أردني عراقي للحد من آثار العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، وتعاون في مجال مكافحة التطرف والإرهاب.

وبناء على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات كان أهمها العمل على مزيد من التعاون وتأصيل أواصر التعاون السياسي والاقتصادي ما بين الأردن والعراق في سبيل حل أزمته التي ما زال يعاني منها، علاوة على التعاون في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، وأيضا أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

إن السياسة الخارجية في أي دولة هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي من خلالها تعمل الدولة لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة وإمكانيات السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والقدرات المادية والعسكرية التي تدعم الأجندة الوطنية في الدولة.

والسياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية تمر بعملية مراجعة مستمرة على أعلى المستويات في الدولة، في إطار أي موقف استراتيجي وسياسي في المنطقة والعالم، والاهم أن أهداف السياسة الخارجية الأردنية واضحة على الخارطة السياسية، وهي أهداف ذات قيمة وسامية وتنطلق من مفردات وسطية النظام السياسي واعتدال أفكاره وتصوراته للمنطقة العربية والعالم الخارجي ككل، بيد أن وسائل تحقيق تلك الأهداف قد تتغير من موقف إلى آخر ومن أزمة إلى أخرى ومن ملف إلى آخر، وفقا للموارد المتاحة ومساحة المناورة المتوفرة للأردن، لذلك فنجاح السياسة الخارجية يعتمد بصورة كبيرة على الأدوات الدبلوماسية المتوفرة وهامش التحرك السياسي الذي تتيحه الظروف والتطورات، فإن توفرت الأدوات وازدادت مساحة المناورة، كانت النتائج مذهلة وتحقق المستوى المطلوب لأهداف السياسة الخارجية والعكس صحيح.

عند الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية ، لا بد لنا من أن نتحدث عن المحيط الإقليمي، وخاصة الدول العربية المجاورة وأوضاعها السياسية التي تقودها الأردن على الطاولة الإقليمية لرسم ودعم السياسات البناءة لرفد وتعزيز القوى الداعمة للعلاقات الدولية والدبلوماسية التي تربط المصالح الدولية الإقليمية لهذه الدول مع حلفاءها عالميا، لذا فإن الدليل على القوى الدولية وحلفاءها ينبع من الحراك السياسي المبني على الأجندة الوطنية المعزولة نسبيا عن التأثير الخارجي التي تنادي بتعزيز الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية على حد سواء فتتمكن من تحسين أداء السياسة الخارجية الأردنية لتصل إلى البيئة الدولية الآمنة المستقرة التي تمكن الأردن من الوصول إلى سياسة خارجية أردنية قوية وحيوية ومتعددة تقود إلى المرحلة القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربما لم يشهد الأردن تحديات خارجية محيطة به مهددة لأمنه واستقراره كالتي شهدها في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤، رغم أن البلاد قد تعرضت منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ لأزمات صعبة وخطيرة، لكن الحكمة في التعامل في معظمها تسببت بتقوية الأردن، فيما شكل الفشل في التعامل مع بعضها الآخر إشكاليات تاريخية للمملكة في مسارها السياسي الإقليمي ونظرا لما يمثله الأردن قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المحيطة وعلى رأسها إسرائيل، فقد شكلت دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم أو المجتمع الدولي، وعمدت هذه الدول في كثير من الأحيان إلى الزج بالأردن في معاركها الخاصة محليا دوليا، وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب عام ٢٠٠١، وفي محاولات دول عربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي يشكل في المملكة عامل أمان واستقرار استراتيجي .

ومن ضمن الأزمات التي تعاملت معها السياسة الخارجية الأردنية الأزمة العراقية ومن أبرزها واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وهو الحدث الأكثر أهمية وخطورة في المنطقة؛ إذ أن تبعاته وخطورته امتدت لتشمل دول المنطقة برمتها وأنظمتها السياسية، أو من خلال الانعكاس السلبي على علاقاتها الإقليمية والسياسية.

وفيما يتعلق بالأزمات التي تعاملت معها السياسة الخارجية فقد تعامل مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة منذ ٢٠١١، وقد تمكن الأردن من احتواء كثير من ظواهر الربيع العربي في البلاد الأخرى التي أثرت على الأردن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لكن التحديات التي تحيط بالبلاد سياسيا وامنيا واقتصاديا جراء الصدامات المسلحة في سوريا بين النظام والقوى المعارضة ما أوصل الحال إلى " شبه حرب أهلية" شكل مصدر خطر حقيقي للبلاد واستلزم اتخاذ سياسات الناي بالنفس عن الدخول في الأحلاف والانحياز لأحد الطرفين، وبالرغم من التصريح المستمر للنظام والحكومة بدعم مطالب الشعب السوري، لكن ذلك لم يجعل الأردن طرفا في النزاع الدائر على الأرض السورية، وعلى صعيد آخر فقد تعامل الأردن بحذر مع الأزمات في مصر وليبيا والبحرين واليمن، ولكن جل اهتمامه كان للازمات في فلسطين وسوريا والعراق.

ومن اجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتبين السياسة الخارجية الأردنية ودورها في الأزمات العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤، وخاصة الأزمة العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من وجود بعض الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية الأردنية واقتصرت بعض الدراسات على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية مع بعض الدول الإقليمية، دون التركيز على السياسية الخارجية الأردنية ودورها في حل الأزمات واتخاذ القرار فيها، وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا الأزمات العربية وموقف الأردن من تلك الأزمات فقد تعامل الأردن مع الأزمة العراقية بكل حيثياتها.

أن الحركات الشعبية (الربيع العربي) التي سادت المملكة منذ عام ٢٠١١، مكنت الأردن من احتواء الكثير من تلك الأزمات وآثارها الأمر الذي وفر عامل استقرار أساسي لنظام الحكم فيه تلك الأزمات التي ما زال بعضها مشتعلا إلى الآن والتي أدت في معظمها إلى المطالبة بإجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية وتخفيف حدة تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة العلمية (النظرية)، والعملية (التطبيقية) على النحو التالي:

١- الأهمية العلمية : ترجع أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى كونها تحاول تحليل احد أهم الموضوعات التي يركز عليها الواقع السياسي العلمي هذه الأيام، وذلك بمناقشة الإشكاليات التي تعترض دراسة السياسة الخارجية الأردنية وموقفها من الأزمات العربية التي عصفت بالمنطقة اعتبارا من ٢٠٠٣، حيث الأزمة العراقية واحتلال الولايات المتحدة لهذا البلد، والتي ما تزال الحرب الطائفية والمذهبية التي أججتها الولايات المتحدة بوجودها هناك، والأزمات العربية الأخرى التي نتجت عن الاحتجاجات الشعبية العربية فيما يسمى بالربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١١، كما أن هذه الدراسة تقوم بالجمع بين دراسة حقلين مهمين من الناحية العلمية (النظرية)، السياسة الخارجية ، والأزمات من خلال تحديد الأطر والمفاهيم التي تستند عليها الأردن في أدائها لسياستها الخارجية في التعامل مع الأزمات التي عصفت بالمنطقة، وإشكالية طرح مثل تلك المفاهيم بين المفهومين الإقليمي العربي والعالمي وأيضا تنبع الأهمية من خلال أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع الأزمات ومن ثم نقدها وتحليل علاقتها، وتأتي الأهمية العلمية من خلال أن هذه الدراسة تقدم للباحثين والدارسين الأكاديميين والسياسيين وصناع القرار السياسي والمهتمين مرجعية نظرية في تعامل السياسة الخارجية الأردنية مع الأزمات السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الأهمية العملية : (التطبيقية): إن محاول تحليل الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى تباين استخدام السياسة الخارجية الأردنية لسياسة الاعتدال والحياد في التعامل مع الأزمات وعدم التدخل في شؤون الآخرين، ولا تنطلق هذه السياسة من رغبة في التميز غير المبرر أو إثبات أمر قد يرى بعضهم انتفاء الحاجة لإثباته، وإنما تسعى السياسة الخارجية الأردنية بكل أدواتها ومرتكزاتها وأساليبها العملية لتحقيق الوعي بالذات في التعامل مع الأزمات العربية التي عصفت بالمنطقة بعد عام ٢٠٠٣ ، وتحاول هذه الدراسة جاهدة لإبراز أهم التحديات التي واجهت الأردن في هذه المرحلة والمرحلة القادمة ومن أبرزها تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن، وتزايد الأعباء الاقتصادية وتزايد أزمات محور الاعتدال الذي تنتمي إليه الأردن، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من الناحية العملية.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تعامل السياسة الخارجية الأردنية مع الأزمات العربية التي عصفت بالمنطقة، ذلك أن الأردن كغيره من البلاد العربية يواجه مشكلات وتحديات مصيرية تتمثل بالوضع الاقتصادي وتنامي الجماعات المتطرفة في بعض البلاد المجاورة، وعلاقاتها أخوية مع البلاد العربية باعتباره جزء من الأمة، ولذا فإن هذه الدراسة تقوم على بحث تطورات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ ، كما تسعى بالإضافة إلى ذلك لمناقشة الأهداف الفرعية التالية :

١. التعرف على أسس وركائز السياسية الخارجية الأردنية.
٢. التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية من خلال معرفة أهدافها ومحدداتها.
٣. التعرف على طبيعة الموقف السياسي الأردني أثناء الأزمة العراقية قبل وإبان وبعد احتلال العراق ٢٠٠٣.
٤. بيان مدى تأثير التطورات الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية واثر ذلك على التعامل مع الأزمات العربية.
٥. التعرف على الظروف الإقليمية المحيطة بالموقف الأردني اتجاه هذه الأزمات، ودور الأردن في التخفيف من حدة الأزمات العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تستعرض الدراسة مرتكزات ومنطلقات السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع الأزمات العربية وخاصة الأزمة العراقية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، وتحليل طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وأساليب اتخاذ القرار السياسي في الأزمة إضافة إلى التعرف على العلاقات الأردنية العراقية في فترة الدراسة وتحليل هذه التطورات ومدى تأثيرها على طبيعة العلاقات الأردنية العراقية، وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري التالي :

كيف تعاملت السياسة الخارجية الأردنية مع الأزمات العربية وخاصة الأزمة العراقية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري أسئلة فرعية أخرى على النحو التالي:

١. إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الأردنية في حل الأزمات العربية؟
٢. إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية الأردنية في الأزمة العراقية؟
٣. ما هو دور السياسة الخارجية الأردنية في الأزمات التي عصفت بالعراق؟
٤. ما دور السياسة الخارجية الأردنية في مدى تطور العلاقات الأردنية العراقية؟
٥. ما اثر الأزمات العربية عامة، والأزمة العراقية خاصة على محددات ومنطلقات السياسة الخارجية الأردنية؟

رابعا : فرضيات الدراسة :

بناء على معطيات وتساؤلات الدراسة فقد تم وضع فرضية رئيسية مفادها أن هناك علاقة ارتباطيه مشتركة بين الأزمات الإقليمية العربية والدولية التي تعصف بالمنطقة والتأثير على محددات السياسة الخارجية الأردنية وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

١- هناك علاقة ارتباطيه مشتركة بين المتغيرات الإقليمية والدولية وإفرازاتها من أزمات وبين تعزيز دور السياسة الخارجية الأردنية ونشاطها.
٢- هناك علاقة طردية بين تطور السياسة الخارجية الأردنية والعلاقات مع العراق.
٣- كلما كانت السياسة الخارجية الأردنية فاعلة اثر ذلك ايجابيا وساعد على حل أزمات المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- كلما زادت المعوقات أمام صانع القرار السياسي الأردني اثر ذلك على فعالية السياسة الخارجية الأردنية في حل الأزمات التي تعصف بالمنطقة عامة والعراق خاصة.

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

تلعب المفاهيم دورا محوريا في توجيه الدراسة العلمية وعليه يمكن تحديد اهم المفاهيم التي يستخدمها الباحث في هذه الدراسة على النحو التالي:

- المتغير المستقل : السياسة الخارجية الأردنية.
- المتغير التابع: الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

سادسا : مفاهيم الدراسة:

- التعريف الاسمي :

أولا : السياسة الخارجية :

عرفت السياسة الخارجية كإحدى مستويات التحليل في علم العلاقات الدولية بأنها : " النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو هي الخطة أو الخطط أو القرارات والغايات التي ترنو الدولة لتحقيقها" أو هي : " رعاية مصالح الدولة خارج حدودها " ولذلك فالسياسة الخارجية هي : " صياغة مصالح الدولة ودراسة هذه المصالح وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية أو ثانوية والمواءمة بين الأهداف والقرارات " (الرمضاني، ١٩٩١، : ٢٤-٢٥).

كذلك فإن السياسة الخارجية هي : " مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو أنها الخطة، أو مجموعة للسياسة الخارجية، أو القرارات السياسية،(الهزيمة، ١٩٩٩ : ٢٢) .

كذلك فإن السياسة الخارجية هي : " الأعمال التي يقوم جهاز متخصص داخل الدولة لتسيير علاقاتها مع الدول الأخرى، أو مجموعة علاقات بها دول (كتل) أو كيانات اقتصادية، وثقافية تابعة لهذه الكتل، فالسياسة الخارجية ليست فقط علاقات الدول مع الدول الأخرى، بل هي علاقات مع المنظمات الدولية".(محمود، ١٩٩٦: ١-٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التعريف الإجرائي :**

- السياسة الخارجية : مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة إجرائيا وعمليا في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف العملية (التطبيقية) الأخرى، الايجابية، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والايجابية ومدركات صناع القرار في الدولة (Coplin, 1971: 85) .

ثانيا : الأزمات :

- التعريف الاسمي : هناك عدة تعريفات للأزمة على النحو التالي :

١- الأزمة : هي تعبير عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في احد الكيانات الإدارية (دولة) مؤسسة، مشروع، أسرة، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية، (الخضيري، ١٩٩٠٢ : : ٥٣).

٢- الأزمة على هذا هي تعبير عن لحظة حرجة وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان السياسي فتحدد مصيره، وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرارات في ظل مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف ، واختلاط الأمور بعضها مع بعض بحيث تتداعى أمامه الأحداث، ويلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه الأمور المختصة، بالأزمة فيما يعد، وما تتمخض عنه النتائج (الخزاعلة، ٢٠٠٦ : ٣٣) .

- **التعريف الإجرائي :**

ويمكن بناء على مؤشراتها تعريف الأزمة بأنها عبارة عن حلقات متتابعة، وأحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة، وعلى هذا فإنه طبقا لهذا المفهوم وانطلاقا من المؤشر الأول وهو تهديد الكيان السياسي أو الإداري بأكمله والتأثير فيه يعتبر أمرا حيويا، في أي حدث لا يحمل بين طياته مفهوم الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعد واقعه وعلى الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث ضللا في الكيان السياسي كالحالة قبل الأزمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : منهجية الدراسة :

تستخدم الدراسة أكثر من منهج من اجل الوصول إلى أهدافها على النحو التالي :

مفهوم منهج صنع القرار :

أ) تعريف المنهج : هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي ما، وما ينعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره وصاحبي هذا المنهج هما :(ريتشارد سنايدر، غراهام اليسون) (الحمداني، ٢٠٠٤ :٢٢). ومن رواد هذا المنهج:

١) K.J.Molsti : أستاذ السياسة الدولية الذي صنف العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة إلى عوامل خارجية تشتمل على طبيعة وتركيبة النظام السياسي والاقتصادي العالمي وأهداف وسلوك النظام السياسي الدولي.

٢) Mintz and Derouen : أستاذ العلاقات الدولية الذي اعتقد بان هناك محددات رئيسية لعملية صنع القرار السياسي وهي ما يتعلق بظروف البيئة المحيطة بعملية صنع القرار مثل عامل الوقت وعدم توافر المعلومات والضغط والمخاطرة والعوامل السيكولوجية.

ب) مقولات المنهج وركائزه:

تنقسم مقومات المنهج إلى البيئة الداخلية (الإطار الداخلي) حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان، والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والأحاسيس وسلوك المجتمع، والبيئة الخارجية حيث تشمل العوامل خارج حدود الدولة من أفعال ورود أفعال للدول الأخرى والمحيط الجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات والأعراق والعوامل الاقتصادية وتوجهات نظام القيم في المجتمع وعملية صنع القرار، وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف.

ج) توظيف هذا المنهج عن طريق تطبيق النتائج التالية :

١) اليسون وضع اليسون ثلاثة نماذج يمكن استخدامها تفسيرها القرارات السياسة هي (شبلي ١٩٩٧، ١٦٤-١٦٥) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- نموذج العملية التنظيمية : ويشير إلى أن الحكومات هي منظمات مع مجموعة إجراءات ثابتة وسلوكها يتبع هذه القواعد والإجراءات والقرارات هنا ليست نتاج عمليات ذهنية ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

ب- نموذج السياسة العقلانية : هنا صانع القرار فاعل عقلاني وذو سلوك هادف لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف، عبر الانتقاء بين عدة بدائل عبر عمليات الموازنة والمفاضلة والترجيح.

ج- نموذج السياسة البيروقراطية : يعتبر هذا النموذج القرار السياسي نتاجا للمساومة والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية عبر اداراكات وأولويات العاملين بها، ويمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض الظواهر الخارجية، وتحديد موقف صانع القرار ومدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار، وتأثير نظام القيم العامة عليها وتوضيح مستوى التفاعلات على المستوى الحكومي وغير الحكومي والمجتمعي ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصائب والصحيح.

ثامنا : حدود الدراسة :

لقد تم تحديد عام (٢٠٠٣) : كبداية للدراسة وعام (٢٠١٤) نهاية لها لرصد كل ما هو موجود في السياسة الخارجية الأردنية وأثرها على الأزمات في المنطقة عامة والعراق خاصة على النحو التالي :

١- الحدود الزمنية : تم احتيار عام (٢٠٠٣) وذلك لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نتج عن هذا الاحتلال عدة أزمات أضرت بالأمة العربية أدت إلى حرب أهلية، وتفاقم النزاع الطائفي والمذاهب بعد احتلال العراق وسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين.

أما عام (٢٠١٤) وذلك لان الفترة نهاية ٢٠١٠شهدت احتجاجات شعبية في معظم البلاد العربية بدأت في تونس في شهر ديسمبر ٢٠١٠ ثم تبعتها مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا، وتفاقم الأوضاع تلك البلاد بسبب قمع الحكومات للمظاهرات المطالبة بالإصلاح وضلع الأنظمة الحاكمة، ومن ثم تحول هذه الاحتجاجات إلى حروب أهلية التي أثرت على الأردن بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الحدود المكانية : المملكة الأردنية الهاشمية والبلاد العربية التي حدثت بها الأزمات وخاصة الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

تاسعا : الدراسات السابقة :

١- دراسة علاونة (٢٠٠٦) بعنوان : اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين السعودية العراق، سوريا من عام ١٩٩٠-٢٠٠٣ .

تبرز أهمية هذه الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع البلاد العربية وتسلط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثنائي وأثرها على العلاقات السياسية، وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية الأردنية تعود في جذورها إلى فترة ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن مرورا بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، كما تشير الدراسة إلى أن التعاون الاقتصادي العراقي الأردني قد ترسخ بشكل كبير خلال هذه الفترة من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الطرفين ، كما تضمنت الإشارة إلى الموقف الأردني من الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ واستمراره باستيراد النفط من العراق، ومساعدتها في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن وذلك نظرا لضرب محطات التكرير العراقية.

٢- دراسة إبراهيم ، محمد يوسف وحسون ، خالد عكاب (٢٠٠٧) بعنوان الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣

تناولت هذه الدراسة تقديم نبذة تعريفية عن الأردن من حيث المساحة والسكان والطبيعة الجغرافية طبيعة النظام السياسي القائم، وكذلك لمحة تاريخية عن إمارة شرق الأردن، كما تطرقت الدراسة إلى ورود مبررات معينة تدفع دول الجوار العراق إلى تدخل بشؤون الداخلية لسبب أو لآخر، وبالنسبة للأردن فإن تقسيم العراق يمس الأمن الوطني الأردني، إضافة إلى القلق الأردني الكبير من تنامي الدور الإيراني في العراق، وجاءت تصريحات الملك عبد الله الثاني عام ٢٠٠٤ عن الهلال الشيعي لتعكس تلك المخاوف بصورة واضحة إضافة إلى صعود نموذج حزب الله الشيعي في جنوب لبنان الذي بات يمثل قلقا كبيرا للأردن، وبان الصراع القادم لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد هو الصراع بين إيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيعية ودول سنية رئيسة في المنطقة والأردن احدها، ومصير المنطقة سيتحدد على ضوء هذه المواجهة التي تجري على ارض العراق، ومن الممكن أن تتوسع لتشمل دولا أخرى في المنطقة.

٣- دراسة المناصير (٢٠٠٧) بعنوان: تأثير الأزمة العراقية التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، لدول الجوار الإقليمي (دراسة حالة الأردن من ٢٠٠٣-٢٠٠٥).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مجريات الأزمة العراقية وبيان الأطراف المشاركة، والأدوار التي لعبتها فيها وأثرها على استقرار العراق ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاس هذه المجريات على دول الجوار الإقليمي وخصوصا الدولة الأردنية، لتطال كافة الجوانب ذات الأهمية فيها، تحديدا السياسية والاقتصادية والأمنية ، وكيفية استجاباتها لمؤثرات هذه الأزمة عليها، والتعامل معها ضمن أولويات محددة.

٤- دراسة طه حمد جرادات (٢٠١٠)، بعنوان : إدارة الأزمة في السياسة الخارجية الأردنية"

تناولت هذه الدراسة أساليب إدارة في السياسة الخارجية الأردنية وكم تناولت أساليب اتخاذ القرارات في الأزمات كأحد عمليات إدارة الأزمات التي تتطلب من صانع القرار اتخاذ القرارات استنادا إلى طبيعة الأزمة، حيث هذه الدراسة أظهرت أن أساليب اتخاذ القرارات في موقف الأزمة متعددة، ولكل أزمة من الأزمات خصائص وظروف بنائية مختلفة عن الأزمة الآخرة ولكل أزمة محددات تؤثر على طبيعة اختيار القرار المناسب لها، وتم التعرف في هذه الدراسة على طبيعة الموقف الأردني من الأزمات المحيطة به (الأزمة العراقية الأمريكية، الأزمة اللبنانية- الإسرائيلية، وأزمة غزة) وكيف استطاع صانع القرار الأردني التعامل مع هذه الأزمات وهذه الدراسة عبارة عن فصلين حيث تم التحدث بالفصل الأول عن مفهوم الأزمة بشكل عام وعن أنواع وأسباب وخصائص والمراحل الذي تمر بها الأزمات، كما تم التحدث عن طبيعة السياسية الخارجية وأهدافها ومحدداتها.

٥- دراسة عدي اسعد خماس (٢٠١١)، بعنوان : الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية.

تناولت الدراسة اثر الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية في الفترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٠)، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية ومنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام المنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقة العراقية الأردنية وتقويمها للوصول إلى نتائج تفيدنا في اختيار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حصلت على العلاقات العراقية الأردنية، وبالتحليل الكمي عند مقارنة أرقام التبادل التجاري مع الاعتماد على الوثائق والاستبيانات الرسمية من خلال الفترات السابقة وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن العلاقات العراقية كانت متواصلة رغم الأزمة في العراق.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى :

أنها أبرزت بشكل واضح لألبس فيه طبيعة الأزمة العراقية وتعامل السياسة الأردنية الفعال مع هذه ألازمه وإطرافها الأمر الذي ميز السياسة الخارجية الأردنية عن غيرها من السياسات الدول المنطقة والإقليم ،فضلا عن أن الدول الإقليم العربي لم تبرز هذه ألازمه بشكل واضح من ناحية التعامل الفعال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

طبيعة السياسة الخارجية الأردنية

لم يتم الاتفاق بين الباحثين من أهل الاختصاص على تعريف محدد بطبيعة السياسة الخارجية وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وأكاديميا عن بعض، وهذا مرده للعلاقة بين موضوع السياسة الخارجية وكيفية دراستها، ومن هنا تعددت التعريفات الخاصة بالسياسة الخارجية وتنوعت .(الهزايمة، ١٩٩٩ : ٢١).

والمعروف أن السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من واقع معين في النظام العالمي من ناحية وإدراك صانع القرار لهذا الواقع من ناحية أخرى، وكلما اقترب إدراكه لهذا الواقع بكل تشابكاته وتعقيداته بالواقع الموضوعي القائم، جاءت سياسته الخارجية أكثر توافقا، وسعى إلى استغلاله بشكل ايجابي لتحقيق مصالحه المحددة من المنطلقات الأساسية أو الثوابت المحددة دون أزمات كبيرة أو خسائر ضخمة، ومن هنا فان الإطار الدولي أو البيئة الدولية تفرض حدودا أعلى وأدنى لمجال حركة الدول، وهي حدود تتسع وتتقلص حسب موقع الدولة على مقياس القدرات الشاملة. (جاد : ٢٠٠٠ : ٩٥).

في هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية (المفهوم والركائز ، والأهداف والأدوات والمحددات).

المبحث الثاني : البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأردنية (المفهوم والركائز، والأهداف والأدوات والمحددات)

إن السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والأيديولوجية وازدهارها أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد على التواصل والتفاعل مع أي دولة أخرى لواسطة صفة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد ورئيس الدولة، (الأكاديمية السورية، ٢٠١٥ : ١).

ولكل سياسة خارجية مفهوم، وركائز (أسس) وأهداف وأدوات، ومحددات، لا بد من تناولها في دراستنا عن السياسة الخارجية الأردنية.

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : السياسة الخارجية الأردنية (المفهوم والركائز).

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأردنية (الأهداف والأدوات والمحددات).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

السياسية الخارجية الأردنية (المفهوم والركائز)

لا شك أن السياسة الخارجية التي تتخذها أي دولة تعبر عن إرادتها الوطنية وخطابها العام وفقا للظروف المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، هناك مفهوم لسياسة الخارجية لكل دولة ينطلق هذا المفهوم من طبيعة السياسة الخارجية لتلك الدولة، فهناك أسس وركائز للسياسة الخارجية لأي دولة تتحكم بطريقة صناعتها لقرارها السياسي الخارجي، ومن جملة تلك الركائز ما يلي : (جونز، ١٩٧١: ١٧٢)

١) المشروع الوطني الاستراتيجي : والذي قد يكون مبنيا برؤية دينية أو وطنية أو قومية أو قيمية أو اقتصادية وهذا المشروع يسعى ويشارك في تطبيق جميع مكونات الدولة.

٢) الوضع الاقتصادي للدولة، إذ أن القوة الاقتصادية ومصادر وأنواع ثرواتها المتوفرة وملاءتها المالية.

٣) التحالفات والمواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية.

٤) ثوابت المصلحة الوطنية العليا.

٥) طبيعة التعامل مع الدول الأخرى.

في هذا المطلب سنناقش المحورين التاليين وهما :

أولا : مفهوم السياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : ركائز السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : مفهوم السياسة الخارجية الأردنية :

قبل الحديث عن مفهوم وتعريف ملامح السياسة الخارجية الأردنية لا بد من معرفة طبيعة النظام السياسي الأردني، إذ أن دراسته النظام السياسي تقدم صياغة قانونية للحياة السياسية وتساعد على تحديد شكل السياسة الخارجية للدولة وتشكل الحكم وطريقته وكيفية سير المؤسسات الدستورية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بها ومن هذا يتضح لنا أهميتها.

إن النظام السياسي الأردني يقوم على النظام البرلماني الذي يقوم هذا الأخير على تعاون وتوازن السلطات وخصوصا السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعرف بأنه النظام القائم على المساواة بين جهازي الدولة " البرلمان والحكومة" ولا تسيطر أو تطغى السلطة على أخرى، ويعتمد النظام البرلماني على ركنين أساسيين هما : (المشاقبة، ٢٠١٢: ٤٣)

١) ثنائية السلطة التنفيذية .

٢) التعاون المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

أما السلطة التنفيذية في النظام البرلماني فإنها تتكون من رئيس أعلى للدولة ومن الوزارة ورئيس الدولة في الأردن هو الملك، ومشاركة الملك في إدارة شؤون الحكم أمر لا يتعارض مع طبيعة النظام البرلماني شريطة أن توجد وزارة قادرة على تحمل المسؤولية لقاء تدخل الملك في أمور الحكم، أما الشق الثاني من السلطة التنفيذية في النظام البرلماني فهو مكون من رئاسة الوزراء ومجموعة الوزراء حسب ما تقتضيه طبيعة العمل والمصلحة العامة للدولة، هو الذي يعين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء من الحزب الفائز بأغلبية المقاعد في البرلمان أو رئيس الائتلاف الحزبي .(المشاقبة، ٢٠١٢ : ٤٣-٤٤).

إن طبيعة السياسة الخارجية تتغير حسب مصالح الدول والأنظمة أمر غير متفق عليه من قبل الباحثين، بل لدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلا وذلك كون مجال الاختبار في حقل دراسته وتحليل السياسة الخارجية متسعا بشكل واضح ويستوعب كل الأنظمة السياسية القائمة .(جونز، ١٩٧١: ١٧٢).

يمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي مجموعة من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، وأنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو القدرات السياسية الخارجية، أو الغايات التي ترنو الدول إلى انجازها، والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة، التي تتحكم في ردود أفعال الدول على ظروفها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئة الخارجية، أو السياسية التي تنطلق منها الدول حيال غيرها، أو المنهج للعمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع أو الأهداف المحددة سلطا.(الرمضاني، ١٩٩١ : ٢٥-٢٦).

أما وليم كوبلز فقد عرف السياسة الخارجية على أنها : " مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في المقام الأول ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤشرات الخارجية والداخلية السلبية فيها والايجابية ومدركات صناع القرار في الدولة (Coplin, 1971 : 85) .

وبهذا استطيع القول أن السياسة الخارجية هي خطة وبرنامج عمل في المجال الخارجي أو الأنشطة الخارجية القائمة على مجموعة من الأسس تعمل على توجيه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى.

وبشكل عام فان السياسة الخارجية تعرف بأنها كيفية تعامل الدولة مع الدول والقوى والتكتلات الأخرى بالشكل الذي يحقق لها اكبر درجة من المنافع والمكاسب والمصالح، ويدرأ عنها أية أخطار أو مضاعفات محتملة، ويدخل في مفهوم السياسة الخارجية كيفية اتخاذ المواقف والقرارات تجاه الأزمات والقضايا الدولية وهذا يعني أن السياسة الخارجية هي التي تتعلق بعلاقات الدولة مع العالم الخارجي ومع المنظمات الدولية أو مع الجماعات والشعوب في الدول الأخرى ولا يمكن الفصل بين الشؤون الخارجية والداخلية، فقوة الدولة على الساحة الخارجية تعتمد إلى حد كبير على التحامها الداخلي ومدى الدعم الشعبي للنظام السياسي القائم (العناقرة، ٢٠١٠ : ١-٢).

أما طبيعة السياسة الخارجية الأردنية فمن البداهة القول أن سياسة الأردن الخارجية هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدولة الإقليمية والدولية، وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة والأردن شانه شان دول المنطقة ، تأثر على الدوام بمحيطه عن وصفه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي ، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعيا وسياسيا. (الحوراني ، ٢٠٠١ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السياسة الخارجية في الدولة هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية التي تدعم الأجندة الوطنية في الدولة.

وعلى هذا فالسياسة الخارجية الأردنية سياسة تتصف بالاعتدال والحياد يتضح ذلك من خلال موقف الأردن من قضايا المنطقة، ولكي تتعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية لا بد من معرفة علاقات الأردن تاريخيا من دون العالم والمحيط العربي والإقليمي، حيث أن الأردن ارتبط تاريخيا بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تضررت هذه العلاقات بداية تسعينات القرن الماضي عندما أعلن الأردن حياده في حرب الخليج، والحفاظ على العلاقات مع العراق، مما أدى أيضا إلى تدهور العلاقات لعدة سنوات مع الدول العربية، خاصة بعد الغزو العراقي بشكل عام واصلت الأردن الدعوة إلى رفع الحصار الدولي المفروض على العراق، ومع نهاية الحرب بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١ والمساعدة في تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على النظام في العراق .(الخطة الإستراتيجية ، ٢٠١١ : ١).

إن موضوع السياسة الخارجية بالنسبة للأردن هو أهم وجه من وجه العلاقات الدولية من خلال برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون ومتخذي القرار السياسي الخارجي من بين مجموعة البدائل البرامجية من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي والإقليمي.(سليم ، ١٩٨٤ : ١٦).

وبهذا فان السياسة الخارجية بشكل عام تعني مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية والقومية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق، على المستوى العالمي، قيما وأفكارا تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضا رد فعل للمؤثرات الخارجية.(ميرل ، (د.ت) : ٣).

ثانيا : ركائز السياسة الخارجية الأردنية.

هناك عناصر أساسية حددت السياسة الخارجية الأردنية على النحو التالي وباعتبار إن الأردن هو الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية، لذلك كان التطلع إلى قيام الوحدة الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووحدة الأقطار السورية لدى القيادة الهاشمية وهذا كان عنصرا أساسيا ربما لا زال له تأثيره في السياسة الخارجية الأردنية، وبموقع الاردن الجغرافي الذي يقع بين قوى عربية قوية، السعودية في الجنوب، والعراق في الشرق، وسوريا في الشمال، وهذه الدول لها أهمية كبيرة وهو فوق ذلك محاذ لفلسطين التي كانت ومنذ مطلع هذا القرن وقبل قيام الدولة الأردنية مقرر مصيرها أن تكون وطنا قوميا لليهود في فلسطين ولذلك وجود الأردن على معظم الحدود الشرقية لفلسطين له أهمية كبيرة في سياسته الخارجية(محافظة ، ٢٠١١ : ١-٢).

وثانيا: الموارد البشرية وهو عنصر مهم بالنسبة للأردن، وكان تأثيرها ضعيفا في السياسة الخارجية الأردنية في عهد الإمارة، ولكنها بعد وحدة الضفتين جاء عنصر جديد يسمى بالتركيبة السكانية للأردن بوجود الشعب الفلسطيني والشعب الأردني الموجود أصلا وهذه التركيبة كانت ولا زالت لها تأثيرها في السياسة الخارجية الأردنية(محافظة ، ٢٠١١ : ١-٢).

وثالثا : الموارد الاقتصادية : فالأردن شحيح بموارد الاقتصادية وهذا له دوره ، وهو بحاجة دوما للمساعدة من الخارج، وهو حتى هذه الساعة يتلقى المساعدات السياسية الخارجية الأردنية. (الربابعة ، ١٩٨٨: ٢٢)

ورابعا الايدولوجيا أو الأهداف السياسية المؤسس الكيان الأردني والمتمثلة في مبادئ الثورة العربية الكبرى (الوحدة ، الحرية، الحياة الفضلى)

والتي نعتبر من منطلقات السياسة الخارجية الأردنية، إضافة إلى مشاريع الوحدة التي جاء بها مؤسس المملكة عبد الله الأول بن الحسين، والذي كان يعتقد انه الوريث الحقيقي والشرعي لفيصل بن الحسين الذي كان يسعى دائما إلى الوحدة بلاد الشام وسعى وحاول لدى الدول الكبرى آنذاك دون أن ينجح بوحدة الضفتين.

وخامسا : الإطار العربي، فالأردن محاط بدول عربية قوية لها مشروعها وتطلعاتها فمصر ذات وزن مهم في العالم وفي المشرق والوطن العربي وكذلك السعودية وخاصة بعد اكتشاف النفط فيها، وأصبحت قوة مالية ودبلوماسية المال، لها اثر في الحد من طموح الهاشميين بوجه عام، وطموح الهاشميين كان جزءا من السياسة الخارجية الأردنية. (الجبور، ٢٠١٤: ١)

وهناك مرتكزات أساسية في السياسة الخارجية الأردنية تتمثل في : (الجبور، ٢٠١٤: ١-٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) الإخلاص المطلق لمبادئ الثورة العربية الكبرى والموروث الهاشمي والحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته الوطنية ووحدة أراضيه وأبعاد كافة أشكال ومصادر الخطر عنه.

٢) الحفاظ على نظام الحكم الملكي في الأردن من خلال تعزيز قيم الولاء الشعبي والانتماء الوطني.

٣) الإيمان بالتعددية والاعتدال وعدم التطرف والتسامح والحوار البناء والديمقراطية.

٤) الإيمان الراسخ والثابت بالوحدة العربية هدفا ومصيرا بدون اللجوء إلى القوة.

٥) وحدة العمل العربي المشترك.

٦) الالتزام بالقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة من اجل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

٧) إقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي كافة المنظمات الدولية والإقليمية على أساس المصداقية والاحترام المتبادل والانفتاح وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين لخدمة المصلحة الوطنية العليا وتطوير قدرات وإمكانيات الدولة الأردنية والمساهمة في القوى الخيرة والفاعلة في هذا العالم لتحقيق الأمن والسلم العالمي.

وقد أكد وزير الخارجية الأردنية ناصر جودة أن السياسة الخارجية الأردنية تستند إلى ثوابت ومبادئ الدستور والثوابت الوطنية والقومية والقيم الإسلامية السمحة ومبادئ الثورة العربية الكبرى، بالإضافة إلى الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية ومبادئ الشرعية الدولية واحترام حقوق الإنسان ، وترتكز على التواصل وبناء العلاقات مع الدول والقوى في العالم كافة، في أخبار المصالح المشتركة والاحترام المتبادل مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين أو السماح لأي طرف بالتدخل في الشؤون الداخلية للأردن، بالإضافة إلى الدعوة للعمل على حل النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية والامتناع عن اللجوء إلى القوة (جودة : ٢٠١٤ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الأردنية(الأهداف والأدوات والمحددات)

لا شك أن السياسة الخارجية التي تتخذها أي دولة تعبر عن إرادتها الوطنية وخطابها العام وفقا للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها فأي دولة تهدف أولا لتحقيق مصلحتها الوطنية في المقام الأول من ثم تسعى للانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية فيها والايجابية ومدركات صناع القرار في الدولة، وحتى تحقق الدولة أهدافها في السياسة الخارجية لا بد من الاعتماد على أسس وأدوات ومحددات لسياستها الخارجية. (القباع، ١٩٨٦: ٢٤٠)

نتناول في هذا المطلب المحاور التالية :

أولا : أهداف السياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : أدوات السياسة الخارجية الأردنية .

ثالثا : المحددات السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : أهداف السياسة الخارجية الأردنية :

قبل الحديث عن أهداف السياسة الخارجية الأردنية لا بد لنا من ذكر أهداف السياسة الخارجية بشكل عام، والتي هي على النحو التالي : (إبراهيم، ١٩٨٦، ٣٨-٣٩).

١- حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي، وهذا يعني استقلال الدولة وضمان حرية حركتها في المجالين الداخلي والخارجي.

٢- زيادة مستوى الثراء والرفاه الاقتصادي، فالدول المتقدمة تعمل على زيادة الانجاز في هذا النحو، والدول المتخلفة تسعى إلى قصر أسباب التخلف، وذلك نتيجة مقدرات الدولة.

٣- الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات لهذه المبادئ لدى وحدات دولية أخرى.

٤- تدعيم هيبة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي، وذلك سمعة طيبة وحسنة لها.

٥- السلام والأمن الدوليين كهدف للسياسة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى مساع حميدة لفض الخلافات والحيلولة دون تطوير النزاعات وتقريب وجهات النظر المختلفة للفرقاء.

أما أهداف السياسة الخارجية الأردنية فهي تنطلق مما تمليه أهداف السياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية التي تعتمد على المصلحة الوطنية العليا، إذ أن الملك عبد الله الثاني سعى منذ تسلمه سلطاته الدستورية في ٧ شباط /فبراير/١٩٩٩ إلى تحقيق الأهداف التي تصب في المصلحة الوطنية وبذلك تكون أهداف السياسة الخارجية على النحو التالي (الجوارنة وآخرون ، ٢٠١٠، ١٠١-١٠٢).

١- الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادية الوطنية ووحدة أراضيه وأبعاد كل أشكال مصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.

٢- تنمية وتطوير مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها واستغلال الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال رفع النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في كافة المجالات.

٣- رعاية واقع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها وضع وتطلعات العشائر الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تحمل الأردن مسؤوليته الوطنية والقومية إزاء القضية الفلسطينية ، حيث انتهجت السياسة الخارجية الأردنية سبيلا سياسيا لكسب اكبر قدر ممكن من التأييد الدولي لتحقيق تسوية عادلة ومرضية تضمن الحقوق العربية وعودة الأراضي المحتلة.

٥- حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حسن جوار مع كافة الدول العربية استنادا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية، والتعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم لحل كل أوجه الخلافات أو سواء الفهم والتفسير الخاطئ للمواقف الأردنية.

٦- احترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية على أساس المصالح المتبادلة.

٧- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى الداعية إلى الوحدة والحرية والحياة الفضلى والاستقلال، واحترام ميثاق جامعة الدول العربية، من اجل تفعيل آليات العمل العربي المشترك ، وخلق التضامن العربي، والسعي الدائم إلى توحيد المواقف العربية تجاه القضايا والتحديات الراهنة.

٨- إدامة نظام الحكم القائم، والحفاظ على الطابع الملكي من خلال أبعاد مصادر الخطر وتقرير الولاء للحكم الملكي . (الخزاعلة، ٢٠١٣ : ١٢٨) .

٩- رعاية المقدسات الإسلامية، والمشاركة على صعيد العمل الإسلامي، والالتزام بالمشاركة الأردنية القومية في مختلف المجالات، إضافة إلى الالتزام بالقرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية وإتباع سياسة الحياد الايجابي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

١٠- مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه والتعاون الأمني مع كافة الدول للقضاء عليه، والعمل على تفعيل لغة الحوار بين الشعوب والثقافات واعتماد لغة الاعتدال والتسامح والوسطية .(الجوارنة، وآخرون، ٢٠١٠ : ١٠٢).

١١- العمل على القضاء على مصادر النزاعات الإقليمية، في منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل لضمان استقرار المنطقة، والالتزام بالقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية من قبل هيئة الأمم المتحدة، واحترام المواثيق والأعراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعاهدات الدولية الموقعة واعتبار السلام خيارا استراتيجيا وطنيا (الجوارنة وآخرون، ٢٠١٠ : ١٠٢)

وهناك أهداف أخرى للسياسة الخارجية الأردنية يمكن إجمالها فيما يلي : (القباع: ١٩٨٦: ٢٤١)

١- الحفاظ على المصالح الوطنية.

٢- التنبؤ بسياسات ومواقف الدول الأخرى.

٣- تشكيل موقف سليم من الأحداث والدول.

٤- ترويج وشرح المفهوم والموقف الوطني من الأحداث والدول.

ثانيا : أدوات السياسة الخارجية الأردنية :

إن السياسة الخارجية الفعالة هي تهدف إلى تحقيق الهدف من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات مقرونة تلك الوسائل والأدوات بالقدرة على تحقيق الهدف المنشود، والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

١- الدبلوماسية : فيقصد بها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في اعمار إدارتها لعلاقتها الدولية، وتعرف الدبلوماسية بأنها عملية الاتصال بين الحكومات، والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية ، التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محددة إن لم تكن معدومة. (مركز السلام، ٢٠١٥ : ١) .

ومن خلال القنوات الدبلوماسية المختلفة يكون هناك اللجوء إلى أسلوب المفاوضات، واستخدام وسائل الإقناع والإغراء والترغيب والترهيب ، وإذا وصلت العلاقة بين الدول إلى حالات التصادم وحمل السلاح استعدادا للمواجهة، فان دور السياسة الخارجية يكون قد تضاءل في هذه المرحلة إلى درجة الصفر، وهو يجب على السياسة الخارجية تفاديه وخلق ظروف أفضل للتحكم في إمكانية واحتمالية تصاعده، وإذا فشلت الوسائل الدبلوماسية، يتم استخدام الوسائل العسكرية .(الهزايمة، ١٩٩٩ : ٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أنواع الدبلوماسية الحديثة إن وما زاد من أهمية الدبلوماسية، كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل شخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالا وأنماطا مختلفة فقد تأخذ الدبلوماسية شكل القمة ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة ، وهذا النوع من الدبلوماسية يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي، والفرع الثاني من الدبلوماسية هو دبلوماسية الأزمات ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، والنمط أو النوع الثالث الأخير للدبلوماسية المعاصر فهو دبلوماسية التحالفات سياسية وقد ظهر هذا الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، وقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات، إذ أن الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المتجمع الدولي فرض أهمية التحالفات العسكرية.(مركز السلام، ٢٠١٥ : ١-٢).

٢- الدعاية والإعلام : تمثل الدعاية والإعلام أداة هامة جدا في إدارة العلاقات الدولية بين الدول ونجد أن الدول تعطي أهمية كبرى للإعلام ولوسائل الإعلام وتحاول أن توجهها بالشكل الذي يخدم مصالحها ويتجلى ذلك جليا في الانقلابات حيث يسعى الانقلابيون في دولة ما إلى السيطرة على مقر التلفزيون وبث رسائل وبيانات تخدم العملية التي أقدموا عليها والأداة الإعلامية تعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها أو بث الفرقة في صفوف الدولة المعادية أو المستهدفة أو للتحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء وزعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخلها أو المعارضة.(دواوي، ٢٠١٥: ١-٢).

وعملية الاتصال الدولي كما هو معروف تتألف من أربعة عناصر رئيسية هي (دواوي، ٢٠١٥ : ٢)

أ) المرسل : أي الدولة القائمة على بث الرسالة.

ب) الرسالة : أي المادة الدعائية المرد بثها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) الوسط : أي وسيلة نقل المادة الدعائية مثل الإذاعة والتلفزيون أو السينما أو الانترنت.

د) المتلقي : وهو الطرف المستهدف بعملية الاتصال.

٣- الدبلوماسية الاقتصادية : ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة وبطبيعة الحال استخدام هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة استنادا إلى قاعدة أن من لا يملك خبرة لا يملك قراره السياسي وللدبلوماسية الاقتصادية وجهان هما :

أ) الترغيب ويعني منح المساعدات للدول الممالئة رأي التي تتماشى سياستها مع مطالب الدولة المانحة، مثل تقديم الولايات المتحدة معونات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام ٢٠٠٣.

ب) الترهيب : ويعني منح المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة المناهضة أو التي لا تتماشى سياستها مع مطالب الدول المانحة قبل فرض الولايات المتحدة للحظر الاقتصادي على العراق وكوبا من قبلها على اثر تحول كوبا إلى الشيوعية بعد انقلاب فيدل كاسترو عام ١٩٥٩ . (منتدى الطلبة الجزائري، ٢٠١٢ : ١).

٤- الإدارة الإستراتيجية (الحرب) : وهو الملاذ الأخير أمام الدولة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الوسائل الأخرى وتعرف الحرب بأنها عملية القتل الجماعي الغائب المنظم الذي تستهدف به إجبار الخصم على الامتثال لإرادتنا وهي من إيقاع الهزيمة بالآخرين بأقل الأعباء والخسائر، وهي أيضا فن إراقة دماء الآخرين من اجل تحقيق مصالح الدولة، وهي أسلوب الأسد عند ميكافيلي .(القوة البطش ، العنيف) وإذ قال : " إذا لم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنب فليسمع زئير الأسد) بمعنى انه إذا لم تجد الدبلوماسية في تحقيق الأهداف العامة للدولة فلتدق طبول الحرب.(منتدى الطلبة الجزائريين، ٢٠١٢ : ١).

أما أدوات السياسة الخارجية الأردنية : فقد يلجأ صناع القرار الأردني الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة إلى اللجوء إلى أساليب عديدة منها أسلوب المفاوضات، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الإقناع والإغراء والترغيب والترهيب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستخدام الأسلوب العسكري (للدفاع عن النفس) في حال فشل الوسائل الدبلوماسية(الهزايمة، ١٩٩٩ : ٢٥).

إن نجاح السياسة الخارجية الأردنية اعتمد على أدوات وأساليب كثيرة، حيث اعتمد بصورة كبيرة على الأدوات الدبلوماسية المتوفرة وهامش التحرك السياسي الذي تتيحه الظروف والتطورات، فان توفرت الأدوات وازدادت مساحة المناورة، فقد كانت النتائج مذهلة وتحقق أهداف السياسية الخارجية حسب المستوى المطلوب. (المصاورة، ٢٠١٢ : ١).

إن السياسة الخارجية الأردنية من خلال أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية تهدف إلى تمثيل وتنظيم ارتباط المملكة مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية وإدارة المفاوضات معها بما يحقق المصالح الأردنية والعمل على دعم التضامن التنسيق العربي في مختلف المجالات واحتواء المنازعات بين الدول العربية وتسويتها دوليا، وتحسين وتعزيز علاقات الأردن بالدول الأخرى وحماية المصالح العليا للدولة الأردنية وحقوق رعاياها في الخارج وتوطيد العلاقات التي تربط الأردن بالدول الكبرى لما تملكه هذه الدول من إمكانات متميزة وتوظيف هذه العلاقات لخدمة مصالح الأردن وقضايا المنطقة بأسرها .(المصاورة، ٢٠١٢ : ٢).

إن الدول الأردنية تعلم أنه من المهم وجود مراكز فعالة تعمل على إيضاح مفهوم وموقف الدولة تجاه قضية ما أو قرار معين وتعمل على كسب التأييد والتفهم لذلك الموقف ولعل أهم هذه المراكز يمثل بما يلي : (الخصاونة، ٢٠١٥ : ١)

١) وزارة الخارجية.

٢) البعثات الدبلوماسية والملحقيات.

٣) الإعلام (النشرات الإخبارية والندوات والرسائل وأي نشاط إعلامي ممكن يركز على إيضاح مفهوم الدولة تجاه القضايا مثارة أو موقف مؤثر.

٤) العلاقات الاقتصادية كإغلاق الأسواق المحلية أو منع التصدير أو حصار الشركات التابعة لدولة معينة أو عقد اتفاقيات لتوريد سلع معينة (اتفاق الغاز مع إسرائيل) .

٥) العلاقات الثقافية والسياحية (منع كتب ومجلات ومطبوعات معينة داخل الدولة والسماح والترويج لها، استخدام العمل الدرامي لخدمة المواقف السياسية وغيرها).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) الأعمال العسكرية : يتم استخدام العمل العسكري في حال فشل العمل الدبلوماسي وتنفذ هذه الأدوات جملة من الأعمال المختلفة والمتنوعة من الخطابات والتصريحات والكلمات والزيارات في المحافل والمناسبات المتنوعة وإرسال المندوبين وعقد المؤتمرات وإدارة الجلسات المختلفة.

أما وسائل وأدوات مساندة السياسة الخارجية الأردنية فهي (الخصاونة ، ٢٠١٥: ١-٢).

١) جمع المعلومات المتنوعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالدولة عادة ما يقوم بهذا الدور أجهزة أمنية ورسمية متفرعة.

٢) إجراء الدراسات والاستطلاعات المختلفة لمعرفة الرأي العام وميول المجتمع بشتى شرائحه ومكوناته عادة يقوم بهذا الدور مراكز الأبحاث والدراسات.

ثالثا : محددات السياسة الخارجية الأردنية :

هناك محددات تتحكم في تشكيل وتطور السياسة الخارجية لأي دولة مستقلة تنبع من ثقافة سكان الدولة وحاجاتهم المادية والمعنوية والوطنية وتعزيز دولتهم ومصالحها،والثاني : ينبع " من التفاهمات الدولية عامة للاسترشاد بها كي لا تسود الفوضى والحرب بالعالم.(عمر: ٢٠١٤ : ١).

ومحددات السياسة الخارجية تكمن فيما يلي (الخصاونة ، ٢٠١٥ : ٢-٣).

١) المشروع الوطني الاستراتيجي والذي يكون مبنيا برؤية دينية أو وطنية أو قومية أو قيمية أو اقتصادية وهذا المشروع يسعى ويشارك في تطبيقه جميع مكونات الدولة من الأفراد إلى المؤسسات الرسمية.

٢) الوضع الاقتصادي للدولة : فقوة الدولة ومصادرها وأنواع ثرواتها المتوفرة وملاءتها المالية وفيم إذا كانت دولة منتجة أم دولة استهلاكية فهذه عوامل ذات تأثير شديد على سياسة الدولة الخارجية.

٣) التحالفات والمواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية فهي محددات قوية ومؤثرة قد تقود بالدولة التبعية أو الانقياد وإتباع الآخرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) الثوابت في المصلحة الوطنية العليا: وغالبا ما تكون هذه الثوابت مصاغة بالدستور بشكل واضح ومحدد وغير قابل للاجتهاد والتأويل والتفسير، وهي محل إجماع وطني راسخ غير قابل للتجاوز والكسر وتعمل هذه الثوابت لخدمة أركان الوطن الثلاث : ارض الدولة، والشعب ومكونات المجتمع، مؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٥) الممارسات الخارجية من باقي الدول ، ولعل أشدها تأثيرا ممارسات الدول المحيطة في الجوار والإقليم أو ممارسات القوى العالمية المسيطرة ذات الأطماع والمصالح.

إن محددات السياسة الخارجية الأردنية تكمن في الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية ومبادئ الشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان والتواصل وبناء العلاقات مع الدول والقوى في العالم كافة، في إطار المصالح المشتركة والاحترام المتبادل مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، وتعتبر القضية الفلسطينية من المحددات والضوابط الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية، إذ أن الأردن ومنذ نشأته ولا يزال يضطلع بمسؤولياته القومية تجاه القضية الفلسطينية التي تعد قضية الأردن المركزية وأساس الصراع في المنطقة، حيث تمثل المدخل الأساسي لمعالجة باقي القضايا الإقليمية .(جودة : ٢٠١٤ : ٢-٣).

والأردن يسعى من خلال القضية الفلسطينية بأنه لا خيار آخر غير إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف مع ضمان حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين ، ويرى الأردن أن خيار المفاوضات هو السبيل لتحقيق هذا الحل إذا ما بقيت الإرادة الدولية على ما هي عليه خلال هذه الآونة، ويؤمن الدبلوماسية الأردنية بان هناك فرصة حقيقية لبدء مفاوضات سلام حادة بين الأطراف العربية وإسرائيل رغم مواقف حكومة إسرائيل المتشددة والتي فشلت في إقناع الرئيس أوباما بالتراجع عن طلبه بوقف الاستيطان الإسرائيلي قبل بدء المفاوضات، وهو ما يراه الأردن دليلا على جدية الإدارة الأمريكية في التعاطي مع الملف الفلسطيني .(عارمة، ٢٠٠٩ : ١-٢).

ومن المحددات الأخرى للسياسة الخارجية الأردنية تأثر الأردن بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعيا وسياسيا وكما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديا كبيرا أمام القيادة السياسية . (الهزايمة، ١٩٩٩ : ١٠٨-١٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور، إضافة إلى ذلك، مواقف وسياسات الدول الكبرى والأطراف المتحالفة بشان المنطقة ومستقبلها هذه العوامل وأخرى شكلت محددات لسياسات الأردن الخارجية وألقت بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صانع القرار وهو ما يؤكد حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربيا وإقليميا ودوليا بهدف تحقيق استقراره السياسي وسعي الأردن المستمر لتعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول العالم .(مركز الدراسات، ٢٠١١ : ١).

ومن محددات السياسة الأردنية تحمل الأردن المسؤولية إزاء قضايا المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وعدم انسلاخ الأردن عنها وهي مكون أساسي في كل الجهود السياسية الخارجية للأردن، بالإضافة إلى احترام سيادة الدول الأخرى، والالتزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إذ أن الأردن من أكثر الدول التزاما بالمسؤولية الدولية وأكثر تجسيدا للتعاون الدولي.

إن محددات السياسة الخارجية الأردنية مرتبطة قليلا بالمواجهات وأول تلك المحددات الشعور الدائم بالخطر والتحديد المصالح، عندما يتحرج احد المسؤولين الأمريكان ليقول أن الأردن هي فلسطين، بالإضافة إلى الخطر الاقتصادي والخوف من قطع المعونات وارتفاع الأسعار، إلى جانب ضعف الإمكانات والقدرة وندرة الموارد الأردنية وتدنيها في الوقت ذاتهن فتفاوت الإمكانات مع دول الجوار هي محدد أساسي من محددات السياسة الخارجية الأردنية. (ربيحات، ٢٠١١: ٢-٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأردنية :

السياسة الخارجية الأردنية محكومة بجملة من العوامل داخلية وخارجية تشكل بيئتي السياسة الخارجية الأردنية تتفاعل مع بعضها البعض، وما يدور حولها لأنها متغيرة ومتفاعلة، ودائما طبيعة العالم على صفيح ساخن.

والسياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بيئتها الداخلية والخارجية لكونها تنبع منها إمكانات تلك الدولة وقدرتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية، وهي تنقسم على نوعين أساسيين : بعكس النوع الأول : لعناصر المادية، وهي تلك التي لها تأثيرات العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية، في حين يعكس النوع الثاني : العناصر المعنوية، وهي تلك النتائج التي تترتب على عناصر النوع الأول كمتغير الثقافة، والاستقرار السياسي والاجتماعي والروح المعنوية والاهتمام .(الهزايمة، ١٩٩٩: ٣٣).

في هذا المبحث سنناقش المطلبين التاليين :

المطلب الأول : البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية.

المطلب الثاني : البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الأردنية

السياسة الخارجية الأردنية هي نتاج لتداخلات بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، وإذا عرضنا على موجهات السياسة الخارجية الأردنية ، نلاحظ أن الأردن محكوم لجملة من الأهداف، أولها الحفاظ على الاستقرار، وهذا شكل هاجسا كبيرا وأساسيا، وربما انه المحدد الأول من محددات السياسة الخارجية الأردنية، وحماية المصالح الوطنية العليا، وهذه المصالح يختلف الناس على تعريفها على الرغم من أنها واضحة وإذا ما نظرنا في دستورنا من المادة (١) إلى المادة (٤) توجد ثوابت أردنية وهذه الثوابت يرتبط بها برامج مثل شكل الدولة وهويتها وحدودها ولغتها والعلاقات بين مكونات السكان والمادة (٥) التي تحدثت عن الجنسية والتي شكلت هاجسا، وهي ليست كذلك عند الكثير خارج نطاق الأردن، ولكنها أخذت موضعا للتعريف المتغير.(ريبحات، ٢٠١١ : ٤-٥).

في هذا المطلب سنناقش العناصر المادية والمعنوية للسياسة الخارجية الأردنية ضمن محورين هما :

أولا : العناصر المادية للسياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : العناصر المعنوية للسياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : العناصر المادية للسياسة الخارجية الأردنية :

والعناصر المادية للسياسة الخارجية الأردنية هي تلك العوامل التي لها علاقة بتأثيرات العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية.

١- العامل الجغرافي : تحتل المملكة الأردنية الهاشمية موقعا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط ، لها حدود مشتركة مع كل من سوريا من الشمال والعراق من الشرق، والمملكة العربية السعودية من جهة الشرق والجنوب، كما يقع البحر الأحمر إلى الجنوب، وفلسطين من الغرب وتتنوع التضاريس بالأردن بشكل كبير وتبلغ مساحتها ٨٩٢١٣كم٢ ، تشكل الصحراء ما يقارب من ٧٥% من تلك المساحة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٥ : ١١).

وقد كان لموقع الأردن الجغرافي الاستراتيجي دوره الهام في مسيرة التاريخ القديم والحديث، فقد شهد الأردن حضارات متنوعة، سواء تلك التي انبعثت من أرضه، من خلال التفاعل الإنساني مع البيئة أو تلك التي جاءت من الخارج وفي الحالتين فقد تفاعل الإنسان في هذه المنطقة مع كافة المؤثرات السلبية والايجابية، لتمتد تلك الحضارات إلى قرون قديمة سابقة للميلاد كحضارة الكنعانيين، والآدوميين والمؤابيين، والعمونيين، والأنباط واليونان والرومان، مرورا بحضارة العرب والمسلمين، حيث شكل الأردن بعد فتحه على يد المسلمين هو وعموم بلاد الشام، مركزا متقدما لانطلاق الجيوش نحو الفتح الإسلامي الواسع في آسيا وإفريقيا وأوروبا (الجوارنة، وآخرون، ٢٠١٠ : ٣٦-٣٧).

إن موقع الأردن السياسي والجيوسياسي ساهم في نجاح السياسة الخارجية الأردنية، إذ انه يقع في موقع مهم بين المغرب والمشرق العربي، وهو شريان رئيس لسوريا والعراق اقتصاديا، وذلك حلقة وصل بين ثلاث قارات آسيا، وإفريقيا وأوروبا، والموقع الجيوسياسي الفريد للأردن وفر الدخول إلى مختلف الأسواق الغربية، وفتح الباب للتجارة إلى أكثر من مليار مستهلك في العالم نظرا لما يتمتع به من اتفاقات للتجارة الحرة مع العديد من الدول، الأمر الذي كان العامل الجغرافي فاعلا وحيويا في السياسة الخارجية الأردنية . (عبد الله الثاني، ٢٠١٣ : ٢) .

وبهذا فان الموقع الجغرافي يعتبر محددا مهما لصانع القرار السياسي الأردني عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية لعدة أسباب (الهزايمة، ١٩٩٩ : ٤٨) .

١) موقع الأردن الاستراتيجي شكل معبرا للبحر المتوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) موقع الأردن المقفل، لا يمتلك مياه إقليمية كان محط احترام دول الجوار والعالم.

٣) احتضانه لبعض المقدسات والمناطق الأثرية.

٤) جوار الأردن لفلسطين، القضية القومية الكبرى للعرب والمغتصبة من قبل الصهاينة.

٥) عدم تمتع الأردن بعمق جغرافي كان محط أنظار العالم.

وبهذا فان الموقع الجغرافي للأردن دفع بصانع القرار السياسي الأردني أن يكون محركا سياسيا وحيويا في علاقاته الخارجية مع دول العالم سلبا أو إيجابا ومحط احترام دول الجوار الجغرافي التي لا تتدخل بشؤونه الداخلية نظرا لموقعه، ومساحته، وحدوده، وحواره لفلسطين والجزيرة العربية والعراق وسوريا ولاحتوائه على بعض المقدسات (الحج المسيحي) .(الهزايمة، ١٩٩٩ ، ٥٠-٥٢).

٢- العامل الاقتصادي : إن الصفة التي تميز الاقتصاد الأردني بوجه عام هي اعتماده على المعونات (قروض، إعانات خارجية) وعلى الزراعة في عقد ما قبل سبعينيات القرن الماضي، ومع دخول الصناعة باب الاقتصاد الوطني اتسم الاقتصاد الأردني بالصفة المركبة مع ميله لجانب القطاع الزراعي أكثر، والاقتصاد الأردني تتنامى فيه كافة القطاعات المساهمة في الإنتاج القطري ويعد القطاع الزراعي في الأردن من أهم القطاعات المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وتوصف الأراضي الأردنية بالصحراوية ، لذا فان نسبة الأراضي الزراعية قليلة، والاعتماد شبه الكلي في الزراعة على مياه الأمطار بالإضافة إلى قلة الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى الاعتماد والأساليب الكلاسيكية إلى حد ما في الإنتاج وتدني نسبة العمالة الماهرة، الأمر الذي أدى إلى قصور القطاع الزراعي في الأردن.(الهزايمة، ١٩٩٩ : ٨٠-٨٣).

والأردن شحيح الموارد الاقتصادية، وهذا له دوره، وهو بحاجة دوما إلى المساعدة من الخارج، وهو حتى هذه الساعة يتلقى المساعدات من الخارج باستمرار ودون انقطاع، وهذا عامل مهم في تكوين وصياغة سياسته الخارجية .(محافظة، ٢٠١١ : ٣-٤).

إن الأردن يعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة أدت إلى تقليص أو الحد من دوره في بعض الأوقات في السياسة الخارجية ومن تلك المشاكل الاقتصادية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) شح الطاقة والأعباء النفطية.

٢) عجز الميزان التجاري.

٣) ثقل المديونية الخارجية.

٤) قصور الإنتاج الصناعي.

٥) التبعية الغذائية.

ومن خلال واقع القطاع الاقتصادي نجد عددا من المؤثرات التي تؤثر سلبا على توجيه صانع القرار لحركة السياسة الخارجية الأردنية وتتمثل بما يلي : (الفانك، ١٩٧٠: ٦٣)

١) قصور القطاع الزراعي وعدم ارتقائه إلى مستوى الاكتفاء الذاتي الأمر الذي أدى إلى تبعية غذائية وتقارب للدول المنتجة.

٢) إخفاق القطاع الصناعي وعدم تلبيته لرغبات المستهلكين المحليين على صعيد الصناعات الخفيفة وفي ظل غياب الصناعات الثقيلة يعني تحديد التبعية للأسواق الصناعية والدول المنتجة أيضا.

٣) شح الموارد الاقتصادية أدى إلى مزيد من الأعباء السياسية والتأثير على حركة السياسة الخارجية الأردنية، زاد هذا التأثير سواء عجزا الميزان الأردني التجاري واعتماده على القروض والمساعدات الخارجية ذات التأثيرات السياسية السلبية على صناعة القرار السياسي الخارجي وتنفيذه (الهزايمة، ١٩٩٩ : ٨٧-٨٨) .

وفي عهد الملك عبد الله الثاني الذي تولى الحكم في ٧/شباط/فبراير/١٩٩٩ وزاد الاحترام الدولي للأردن بفضل سياسة الخارجية النشطة التي تقوم على مؤسسات راسخة الأركان في نظامها الدستوري والسياسي إلا أن الأردن يعاني من مديونية عالية، وشحا في المواد الاقتصادية الطبيعية، وأزمة خانقة في قطاعات المياه والطاقة، كل هذا يأتي في ظل أوضاع دولية معقدة، وظروف إقليمية في غاية التعقيد، إلا أن الملك عبد الله الثاني استطاع اجتياز بعض المشاكل الاقتصادية في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مترافقا ذلك مع التحرك الدبلوماسي النشط والمدروس لحماية شبكة العلاقات الأردنية بالعالم والمحيط والعمل على تعزيزها وتوثيقها لخدمة المصلحة الأردنية والعربية والقضية الفلسطينية .(البطوش، ٢٠١٢ : ١٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- العامل التاريخي : والمقصود بالعامل التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لأحد المجتمعات من تأثيرات في نوعية سلوك أعضائه، ومن ثم في علاقاتهم المتبادلة من جهة، (الهزايمة، ١٩٩٩ : ٣٥).

والأردن في سياسته الخارجية على ثوابت تاريخية تعتمد على المرتكزات التاريخية للثورة العربية الكبرى التي قادها أمير مكة وشريفها الشريف حسين بن علي التي كانت ثمرة جهود متواصلة للتيار القومي العربي، وكانت المبادئ الرئيسية للثورة العربية الكبرى (الوحدة) والحرية ، والحياة الفضلى، وكذلك اعتمد الأردن في دبلوماسيته النشطة على المرتكزات القانونية لدستور الثورة العربية الكبرى، ودستور المملكة الأردنية الهاشمية وكانت السياسة الخارجية للأردن تعتمد على المرتكزات التالية : (الجوارنة، ٢٠١٠ : ٤٤-٤٥) :

١- الأخذ بمبادئ وأهداف الثورة العربية الكبرى الهادفة إلى تحقيق الاستقلال والحرية والوحدة والحفاظ على الموروث الحضاري والتاريخي الإسلامي والاستمرار في تأدية رسالة العروبة والإسلام.

٢- الأخذ بمبادئ القومية العربية والحفاظ على الحقوق العربية في كل مكان والإيمان بضرورة التعاون والتضامن بما يحقق تلك الطموحات والعمل مع جامعة الدول العربية وكافة المؤسسات العمل العربي المشترك.

٣- الإيمان بالتقدم والبناء والتنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٤- التركيز على مبادئ وقيم ديننا الإسلامي الحنيف وايلاء تلك القيم المبادئ الرعاية والاهتمام والحفاظ على احترام حقوق الأقليات المادية والمعنوية وإبراز قيمة التسامح والإخاء.

٥- الإيمان بالحق العربي بالأرض العربية في فلسطين ، وضرورة السعي لدعم الشعب الفلسطيني من اجل نيل حقوقه واستقلاله وإقامة دولته على أرضه والحفاظ على كامل حقوقه المقررة التي كفلتها القرارات الدولية.

٦- الحفاظ على الأمن والاستقرار للفرد والدولة، ولا تفريط أو تهاون بمن يمس حالة الأمن والاستقرار للدولة والوحدة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- الإيمان بضرورة بناء المجتمع الديمقراطي القائم على الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان ، والحريات العامة، وبناء المؤسسات الدستورية وحمايتها من خلال التشريعات الناظمة لها، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لا سيما مشاركة المرأة.

٨- الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية بما يحقق المصالح التاريخية والوطنية للأردن.

٩- نبذ التطرف والتعصب والانغلاق ومحاربة الإرهاب، والإيمان بالسلام كخيار استراتيجي بما لا يتنافى مع المصالح الوطنية والتاريخية للأردن والحق العربي.

إن المتتبع لحركة التاريخ السياسي للأردن ومنذ إنشاء إمارة شرقي الأردن والدور البريطاني تجاهه منذ تأسيس الإمارة، والعلاقة التي سادت بين الطرفين يدرك بلا شك شر احتفاظ الأردن بعلاقات دبلوماسية طيبة وعلى مختلف الصعد مع بريطانيا خاصة والعالم الغربي عامة ، لقد كان الهاشميون دعاة وحدة بعد استفحال القطرية بين أجزاء الوطن الواحد ، وقد تبنى الأمير عبد الله مشروع سوريا الكبرى الذي لاقى معارضة عربية، وخصوصا من مصر التي رأت بهذا المشروع فقدا لدورها القيادي في زعامة الدول العربية إلا أن الهاشميون واصلوا مشاريع الوحدة مع العراق " الاتحاد الهاشمي" أو دول الاتحاد العربي، ونصت الاتفاقية بين المملكتين الأردنية والعراقية على وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقوات المسلحة، وبالنسبة للقضية السورية الفلسطينية والقضايا العربية فقد تبنى الأردن واجب الدفاع عن تلك القضايا، حيث احتلت المرتبة الأولى على أجندته السياسية الخارجية انطلاقا من روح التضامن العربي ووحدة التاريخ المشترك، ذلك أن الأسرة الهاشمية في الأردن تجسد بعدين، البعد الديني نسبهم المتصل بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم، والبعد التاريخي المتضمن الثورة العربية الكبرى، ومرتكزاتها التاريخية والحضارية التي أثرت ايجابيا على السياسة الخارجية الأردنية .(الهزايمة، ١٩٩٩ : ٤١-٤٣).

٤- العامل السكاني : شهد الأردن تطورا متسارعا في النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعية ، لكن الأهم هو الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن الهجرات وحركات اللجوء إليه بسبب تطورات القضية الفلسطينية ، ففي عام ١٩٥٢ بلغ عدد السكان ٥٨٦.٢ ألف نسمة، وفي عام ١٩٦١ بلغ عدد السكان ٩٠٠.٨ ألف نسمة وفي عام ١٩٧٩ بلغ عدد السكان ٢.١٣٣.٠ نسمة، وتضاعف عدد السكان في عام ١٩٩٤ حتى بلغ ١٣٩.٤ نسمة، وبلغ عدد السكان بحسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤م ، ٥.١٠٠.٩٨١ نسمة، في حين قدر العدد بحوالي ٥.٧٢٠.٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٧ وقد وصل العدد إلى ٦ مليون نسمة شهر شباط /فبراير ٢٠١٠ ، بحسب الأرقام المعلمة على الموقع الالكتروني لدائرة الإحصاءات العامة .(البطوش، ٢٠١٢، ١٣) .

ويمكن القول : إن صناع القرار الأردني تنبؤ سياسة سكانية قائمة على محورين لمواجهة ضالة الكم السكاني داخليا وخارجيا وعلى النحو التالي :

المحور الداخلي : فقد تميزت توجهات هذا المحور بما يراعي الاعتبارات التالية :

أ- رصد التطور السكاني، وتحدث السياسات التي تخدم أغراض التطور الايجابي، ووضع الخطط اللازمة لتحويل الزيادة السكانية.

ب- تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والأداء الصحي، والاعتناء بالحوامل، ونشر المراكز الصحية وتوفير ما يلزم للاعتناء بالمواليد من اجل تقليل نسبة الوفيات.

ج- نشر الثقافة الطبية وخدمات تنظيم الأسرة.

وبالنسبة للمناخ فانه من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية لأنه في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يتعلق من رقي وتقدم وقد اثر المناخ على الأوضاع السياسية للكثير من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن ملائمة المناخ يشجع الدول الأخرى ذات المصالح الاستعمارية على البقاء في المنطقة واستغلال ثرواتها والمناخ له اثر كبير في سير عملية المفاوضات أو الحروب.

ولذلك فان لأهمية العامل السكاني اثر في قوة الدولة حتى تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية، والسكان المقصود بهم العنصر البشري ووزنه تعامل من عوامل قوة الدولة ودبلوماسيتها وسياستها الخارجية. (ثابت،٢٠٠٣ : ١-٢)

ثانيا : العناصر المعنوية للسياسة الخارجية الأردنية :

هناك العديد من العناصر المعنوية التي تؤثر في السياسة الخارجية الأردنية سلبا أم إيجابا ومن تلك العناصر المعنوية ما يلي :

١- الإصلاح السياسي : حيث يعرف الإصلاح السياسي بأنه تصويب أمور غير صحية تعيق التطور سواء كان التصويت متعلقا بواجبات الحكم في مراعاة حقوق مواطنيه غير القابلة للتصرف وحرياتهم الأساسية واحترامها، أو كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعلقا بتغيير أنماط السلوك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية للمواطنين وإعادة صياغة علاقاتهم بالدولة صاحب الشرعية كونها المسؤولة عن امن المجتمع، عن طريق سن التشريعات الملزمة للجميع، وإتاحة الحرية للجسم السياسي في الدولة لمشاركة كاملة في بناء الوطن، ومؤسسه هذه المشاركة .(الطويل، ٢٠٠٥ : العدد ١٢٦٣٣).

والإصلاح السياسي من منظوره العملي والواقعي هو عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار .(طبيشات، ٢٠٠٥ : العدد ٢٥٥٨ : ٢٦).

أما العوامل الدافعة إلى الإصلاح السياسي فهي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي عنصر مهم في تفعيل السياسة الخارجية للأردن، وهو ما يتطلب إصلاح البيئة السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والرغبة في رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الأقليات العرقية والاثنية الدينية، والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الإرهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والإرهاب، .(طبيشات ٢٠٠٥ : ٢٦) .

إن عملية الإصلاح السياسي في الأردن هي العملية التي تتضافر فيها كافة جهود المجتمع والدولة لإبراز دوره إقليميا ودوليا ورؤية الملك عبد الله الثاني تعني أن الإصلاح السياسي يجب أن يخلق أدوات مجتمعية وسياسية، بنزاهة، ومسائله، وعدالة، وسيادة القانون، والمساواة، والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع وخلق أدوات الإصلاح السياسي الفاعلة، وهو مؤشر لتوفر الإرادة الفاعلية الراغبة في تحقيق الإصلاح والتنمية السياسية التي يقودها الملك. (الطويل، ٢٠٠٥ : ١٢٦٣٣).

٢- التحول الديمقراطي في الأردن : من خلال عدة مؤشرات منها :

أ- الدستور الذي يحول بين طياته بنود تيسر أعمال الديمقراطية ومؤسساتها من ابرز مؤشرات التحول الديمقراطي وتفعيل السياسة الخارجية والدستور هو :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام الأساسي للدولة والمرجعية العليا للكيان الوطني الذي يرجع الاحتكام إليها، ومن الدستور تنشا السلطات وتتمايز عن بعضها البعض ويعزز تداول السلطة وتفعيل آليات الرقابة ومنه تنبثق القوانين التي تنظم حياة المجتمع ويكفل هذا الدستور الحقوق والواجبات العامة للأفراد، ولذلك لا بد أن يكون هذا الدستور ديمقراطيا، مجمع عليه من كافة المواطنين. (الكواري، ٢٠٠٠، : ٤١) .

ويعتبر الدستور في الأردن هو منطلق للسياسة الخارجية الأردنية كأحد الثوابت والمرتكزات وهو أهم ركائز ومؤشرات التحول الديمقراطي.(الدستور الأردني : ١٩٥٢).

٣- الاستقرار السياسي الذي يشير إلى التغير المتكرر في الحكومة، فالنظام غير المستقر سياسيا هو ذلك النظام الذي يشهد تغيرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) من كل عام بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي بشكله الكامل (هيجوت، ٢٠٠١ : ٢٢٣-٢٢٤).

وهناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على ظاهرة الاستقرار السياسي وبالتالي تؤثر سلبا على السياسة الخارجية للأردن ومن تلك العوامل :

أولا : العوامل الداخلية والمتمثلة في :

١) قيادة السياسية إذ أن القيادة السياسية لها دورا أساس في زيادة حيوية وتفاعل السياسة الخارجية.

٢) الأحزاب السياسية : انطلاقا من أن الاحزب السياسية تحل محل المؤسسات السياسية في حالة ضعفها أو عدم وجودها وينظر لها على أنها عامل من عوامل الاستقرار انطلاقا من أن هذه الأحزاب تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة الضيقة.

٣) المعارضة : حيث أن المعارضة حقا مرن حقوق التعبير عن الرأي.

ثانيا : العوامل الاجتماعية :

١- البطالة.

٢- التنمية الاقتصادية : والتي تعرف بأنها تحقيق الدولة لنمو دخلها ونصيب الفرد من هذا الدخل بحيث يكون ذلك مصحوبا بتغير جذري في هيكلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي، وتؤثر عملية التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي وبالتالي السياسة الخارجية للبلد.

٣- الحرمان النسبي والفقر إذ أن ذلك يخلق عداء للدولة وتجاه النظام السياسي لعدم تحقيق الأمن الوظيفي والعدالة.

٤- العوامل الثقافية : من خلال التعدد الثقافي داخل المجتمع على أساس اللغة أو العرق أو الدين أو الطائفة، وهو ما يطلق عليه التكامل الوطني.

ثالثا : العوامل الخارجية : ويقصد بالعامل الخارجي الذي يؤثر في السياسة الخارجية ما يلي :

١. الدول الكبرى : وتمثيل هذا العامل بالتدخلات المباشر وغير المباشرة بالنسبة لتدخلات غير المباشرة هو توفير الدعم للحكومات التي تنسجم سياستها الداخلية والخارجية مع أهداف ومصالح هذه الدول سياسيا، واقتصاديا وعسكريا.

٢. طبيعة النظام الاقتصادي الدولي، إذ يقوم هذا النظام على تامين ازدهار المراكز الرأسمالية العالمية من خلال إفقار الدول النامية وتعميق تخلفها عبر آليات التخصص الدولي والدبلوماسية الدولية . (البدراين، ٢٠٠٩ : ٦٠-٦٢).

٣. ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية لأنها إحدى المقومات الأساسية لإعطاء الوطن قوة، ولتفعيل سياسيته الخارجية . (العناقرة ، ٢٠٠٧ : ٧).

٤. وهناك عوامل أخرى تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأردنية وهي:

أ- تعميق أسس المشاركة الديمقراطية على أسس المشاركة السياسية ومحاورة المعارضة، والإيمان بالتعددية والاعتدال وعدم التطرف، والتسامح والحوار البناء.

ب- تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني، وضرورة التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة.

ج- الالتزام بمبادرة السياسة الأردنية القومية التي رسختها القيادة السياسية الأردنية منذ تأسيس الإمارة عام ١٩٢١ والتي ترتكز على أساس تحقيق التضامن والتعاون والتكامل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- إقامة علاقات دولية متوازنة مع المنظومة الدولية الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى الفعالة في النظام الدولي، وكافة المنظمات

ه- القضية الفلسطينية مكن خلال دعهما وجعلها محورا رئيسيا في سياسة الأردن الخارجية والسعي لإقامة سلام عادل وشامل يعيد الحقوق لأصحابها في المنطقة العربية.

و- النسب الهاشمي للقيادة السياسية الأردنية، وبالتالي فان شرعية النظام استندت إلى أسس منها : النظام الملكي الهاشمي - الدين الإسلامي ، والأطروحات القومية.

ز- البعد العشائري حيث أن القبائل البدوية ارتضت بالنظام الملكي الهاشمي لكونه يلتقي معه في جذوره البدوية وقد ولد هذا البعد بالرضا والانسجام وتفاعل النظام العشائري مع النظام الملكي والقيادة السياسية ويعتبر احد مرتكزات النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الأردنية :

إن البيئة الخارجية للسياسة الخارجية تعني العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، فلا تستطيع أي وحدة سياسية في هذا الكون العيش بمعزل عن التفاعلات السياسية التي تصبح بها البيئة السياسية على الساحة الخارجية للدولة التي يشهدها النظام الدولي بكل أبعاده فهي جزء منه تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به، وتختلف حالات التأثر والتأثير به من وحدة إلى وحدة أخرى، تبعا لاختلاف الظروف الإقليمية والدولية المحيطة.(الهزايمة، ١٩٩٩ : ١٠٧).

وكانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية هي أول من تأثر بالأحداث في إطاريها الدولي والإقليمي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٨٩-١٩٩٠، وهيمنت عليها أولويات جديدة أو ضلتها العولمة والانفتاح والنابع من حرص الدولة الأردنية على عدم التخلي عن المصالح الوطنية والقومية والإسلامية مع متطلبات العصر الحديث.(الأصفهاني، ٢٠٠٠ : ١٧-٢٧).

في هذا المطلب سنتناول المحاور التالية :

أولا : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : الإطار الدولي للسياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الإطار الإقليمي لسياسة الخارجية الأردنية :

القضايا العربية هي أولى مرتكزات الإطار الإقليمي في السياسة الخارجية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومن أولويات السياسة الخارجية الأردنية كذلك دعم قطاع الإنتاج الزراعي الأردني لما لهذا القطاع من تأثير على الإطارين الإقليمي والدولي، وكذلك علاقات الأردن مع غيره من دول الجوار العربي والإقليمي، وفي الإطارين الإقليمي والدولي فان أولويات السياسة الخارجية الأردنية التي تمسكت بها الأردن ترتكز على الدستور الأردني ، والاستفادة من المتغيرات العالمية والتركيز على اتجاهات أكثر توافقا مع المتغيرات التي طرأت على بيئة الحكم في الدولة الأردنية .(الأصفهاني، ٢٠٠٠ : ٧٢).

وقد اعتمدت الدولة الأردنية في إطاريها الإقليمي والدولي في تنفيذ سياستها على أدوات متعددة لتنفيذ سياستها الخارجية من خلال مكانتها الدولية والإقليمية وسياستها الوسطية المعتدلة، حيث أنها نجحت في إقامة علاقات ناجحة ومثمرة مع دول العالم، واشتراكها منذ عام ١٩٩٩ في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس، ومرتبطة باتفاقيات اقتصادية أوروبية وكذلك اتفاقيات اقتصادية آسيوية وعربية فضلا لسياستها المعتدلة، وقبولها جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن العربي وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقضية العراقية والسورية، تلك القرارات التي تدين العدوان وتدعو للتحرير والاستقلال، وتدعو كذلك إلى الأمن وتدعيم فكرة السلم الدولي ونبذ العنصرية والتطرف والإرهاب لهذا كان الأردن إحدى الدول التي صوتت على قرار الأمم المتحدة رقم (٢٣٧٩) والقاضي بان الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية.(قرار رقم ٢٣٧٩، ١٩٩١ : ١-٢).

وفي الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية الأردنية يمكننا تناول عدة قضايا أثرت في السياسة الخارجية الأردنية .

١- القضية الفلسطينية : حيث أن الأردن أولى القضية الفلسطينية عناية خاصة، حيث حرص ملوك الأردن، وخاصة الملك عبد الله الثاني منذ تسلمه مهام منصبه في ٧/شباط /فبراير ١٩٩٩ على أن تكون قضية فلسطين في طليعة القضايا الأردنية، وقد أكد في معظم خطاباته على أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي ، مؤكدا على حرص الأردن على التوصل إلى سلام عادل دائم بالإسناد إلى القرارات الدولية .(السامرائي، ١٩٩٢ : ٣٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعى الأردن في دعمه للقضية الفلسطينية من خلال الدور الكبير الذي يقوم به على مختلف الصعد العربية والدولية، وحشد الطاقات من اجل حل الدولتين، وقد أكد ذلك من خلال زياراته المتكرره إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والصين وروسيا حيث شكل الملك السند الحقيقي للشعب الفلسطيني، وواجه الأردن الكثير من التحديات لقاء هذه المواقف المشهودة لمساعدته للحق العربي بغية تحقيق السلام الدائم والشامل الذي يضمن الحقوق ويصون الكرامة، وقد تشارك الأردن بالوفد الأردن الفلسطيني إلى مفاوضات السلام في مدريد عام ١٩٩١، إلا أن الأردن فوجئ باتفاقيات أوسلو التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطيني وإسرائيل واشنطن عام ١٩٩٣..(رم، ٢٠١٣ : ١-٢).

ويعتقد الملك عبد الله الثاني أن الحل النهائي للصراع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو عبر عمليات تاريخية يسترد فيها العرب عافيتهم التاريخية الثقافية وقدرتهم على التطوير التقدمي لمجتمعاتهم بما يمكنهم من استيعاب الوجود الصهيوني اليهودي في فلسطين ولكن هذا الحل يحتاج إلى مسارات متعرجة ووقت كامن ولا بد من اقتلاع الصهيونية واستيعاب الكيان اليهودي، واحترام وجودنا كعرب واحترام حقوق الشعب الفلسطيني .(عبد الله الثاني : ٢٠١١ : ٢٧١).

ويحدد الأردن دائما موقفه الثابت في كل اللقاءات على دعم الفلسطينيين الكامل في جهودهم لنيل حقوقهم المشروعة وفي المقدمة إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني دولة ذات سيادة كاملة، أكد الأردن أن إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني فيه مصلحة عليا للدولة الأردنية كما هي مصلحة فلسطينية مع حل القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية كقضية القدس واللاجئين والأمن والحدود والحياة.(عبد الله الثاني ، ٢٠١١ : ٢٧١).

وفيما يتعلق بقضية القدس فقد شددت الدبلوماسية الأردنية بقيادة الملك على أن قضية القدس تبقى ابرز المشكلات التي أنتجها الصراع المحلي بين العرب واليهود وفي فلسطين الذي تحول بين الحربين، العالميتين إلى نزاع إقليمي وما زال يتحدى طرفي الصراع العرب واليهود والمجتمع الدولي، وفي هذا الصدد يقول الملك عبد الله : إن مشكلة القدس تشكل لنا نحن الذين ننحاز بموقفها في أن القدس بشقيها الإسرائيلي والعربي المحتل هي احد مظاهرها لتمييز الذي يتعارض مع حق تقرير المصير وننحاز إلى الموقف الوجه الآخر لمصدر النزاع وتبقى على المفارقة القائمة والمتمثلة في جعل القدس مدينة السلام بؤرة النزاع (عبد الله الثاني: ٢٠٠٠ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- علاقات الأردن مع مصر :

هناك تنسيق فاعل بين الأردن ومصر فيما يخص القضية الفلسطينية التي يقول عنها الملك عبد الله الثاني : " يظل الأردن المنيع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمة ذلك القضية الفلسطينية، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع من قوة لرفع الظلم عن كاهل الشعب الفلسطيني ، وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية في بيروت عام ٢٠٠٢.

وقرارات الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل (عبد الله الثاني، ٢٠١١ : ٤٢٨) .

ففي عهد الملك عبد الله الثاني (١٩٩٩- الآن) كانت العلاقات الأردنية المصرية تؤكد على ضرورة تدعيم العلاقات بين الأردن ومصر، وقد أسهمت اللقاءات بين البلدين في ترسيخ العلاقات بين الطرفين حيث أن الملك عبد الله الثاني زار مصر في عام ٢٠٠٧ أربع مرات بحثت خلالها التطورات الراهنة في الشرق الأوسط، وعلاقات التعاون وتطورات الأوضاع على الساحتين العربية والدولية، وقد شهدت تلك العلاقات تطورا ونموا في الفترة العربي في مصر من ٢٠١١ -٢٠١٥) .

وفي الأعوام من ٢٠١١-٢٠١٣ مرت العلاقات الأردنية المصرية بفترة فتور ذلك لان هذه السنوات وصفت بأنها مرحلة تعرف بين البلدين ، نظرا للأحداث المتسارعة في مصر من بدايات الربيع العربي إلى تنازل الرئيس المصري إلى الانتخابات إلى تنصيب الرئيس محمد مرسي، والى خلع الرئيس مرسي ثم المرحلة الانتقالية، إضافة إلى أن التحالفات الإقليمية أثرت على العلاقات بين الأردن ومصر، حيث يعتبر الأردن مصر محورا متطرفا ، بينما الأردن يعتبر نفسه محور الاعتدال ويمثله ، نظرا لسيطرة حزب الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في مصر بقيادة الرئيس محمد مرسي.(ملف العلاقات المصرية ، ٢٠١٣ : ١-٣).

٣- العلاقات الأردنية- السورية : بالرغم من التدخل الكبير بين الأردن وسوريا نتيجة للاعتبارات التاريخية والجغرافية، إلا أن الثورة السورية ركزت تأثيرها الأولي على الساحة الحزبية والنقابية بداية وعلى القطاع الاقتصادي وبدورها تعمقت حركة اللجوء النزوح من الأراضي السورية تجاه الأراضي الأردنية، وخلال الأعوام السابقة، ٢٠١١-٢٠١٥، وخاصة بداية عام ٢٠١٣ الذي كان له انعكاسات واضحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على السياسة الرسمية التي سعت في بداية الأزمة السورية إلى احتواء الآثار الأمنية والسياسية الناجمة عن الثورة السورية فكشفت اتصالاتها مع المسؤولين السوريين بداية الأزمة، لاستيعاب واحتواء الآثار الناجمة عن حركة اللجوء السوري، (ملف العلاقات السورية، ٢٠١٤ : ١-٢).

والسياسة الخارجية الأردنية لا ترغب بان تمتد الأزمة السورية فترة أطول بشكل ينعكس على أوضاع الأردن الاقتصادية والسياسية الداخلية، فالعقوبات الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على الساحة الداخلية في سوريا، بل يمتد إلى الدول المجاورة ومنها الأردن في المقدمة، ولبنان وتركيا، (ملف العلاقات السورية، ٢٠١٤ : ١-٢).

٤- العلاقات الأردنية- العراقية :

تعتبر العلاقات الأردنية العراقية علاقات وثيقة تاريخيا بين الشعبين البلدين، فقد كانت هناك جهود لتوحيد الدولتين خلال القرن الماضي في الأردن منذ عام (١٩٩٩م) أصبح قبلة العراقيين على مختلف انتماءاتهم الطائفية والسياسية، وشكلت الجالية العراقية في الأردن تجمعا لمختلف القوة الحكومية والمعارضة بل وحتى قوى المقاومة.(الهزايمة، ١٩٩٩ : ١١٦).

وفي حرب الخليج الثانية وقفت السياسة الخارجية الأردنية موقف قويا مع العراق، وقد ازدادت أواصر العلاقة السياسية الشعبية بين القطرين وخاصة بعد العدوان الثلاثي الدولي على العراق في ١٧/كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ . (Wikipedia, 2013 : 1-2) .

وفي الحروب الأمريكية تعلمت السياسة الأردنية من أخطاء الماضي، واتخذت موقف مؤيدا للعراق، فعلى الرغم من موقف الرفض الشعبي العارم والعداء المتسارع والمتزايد للسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الأردن رفض أن تكون أراضيه منطلقا للقوات الأمريكية أو قوات التحالف عام ١٩٩١، ورفضت التدخل في شؤون العراق الداخلية، والسياسة الخارجية الأردنية الآن تتعامل مع العراق حسب مصالحها ومصالح الشعب الأردني، وما الشعب الأردني وتبؤ أبناء الشريف حسين رأس السلطة في الإقليمين إلا يعني علاقات مبنية على مستوى البلدين .(Wikipedia, 2014 : 2) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- العلاقات الأردنية -السعودية :

لقيت دول الخليج العربي دورا رئيسا على الدوام ابرز المساندة للاستقرار الاقتصادي للملكة ، في عام ١٩٨٩م منحت السعودية الأردن منحة لخزينة البنك المركزي عقب انهيار الدينار الأردني حيث شكل هذه المبلغ بداية الطريق لإعادة تعامل المؤسسات الدولة والمانحين مع الأردن المتعثر اقتصاديا.

وفي الفترة التي أعقبت زيارة ملك السعودية للأردن عام ٢٠٠٧ اتجهت العلاقات الأردنية السعودية إلى المأسسة في المساعدات التي كانت في السابق خاضعة لظروف خاصة لا يمكن لأحد قراءتها، فمن خلال الصندوق الخليجي للتنمية الذي خصص للأردن خمسة مليارات دولار لمساعدته ي تمويل مشاريع حيوية ترغب المملكة في تنفيذها. (الدرعاوي، ٢٠١٣: ١-٢).

وهناك شبكة مصالح متبادلة بين الأردن والسعودية ، والبلدية حريصين على تمتين العلاقات بينهما، حيث إن البلدين يشتركان في قلقهما من التمدد الإيراني واهتمام البلدين بالحرب على الإرهاب، والسياسيات والتغيرات بالتحالف بين الدول في المنطقة مثل تركيا والسعودية إلى جانب موقف البلدين الأردني والسعودية من الحرب على سوريا واليمن، إضافة إلى مصالح مشتركة سياسية واقتصادية واجتماعية تجمع البلدين إضافة إلى مشاركة السعودية للأردن بالتحديات الأمنية التي تواجهها على حدودها مع العراق وسوريا ، وباعتبار إن السعودية لاعب إقليمي مهم في المنطقة لذا فان العلاقة معها ايجابية ومفيدة دائما، وأي علاقة سلبية، تؤثر سلبا على الأردن لذا نحرص على الارتقاء بهذه العلاقة،(الرشق، ٢٠١٥: ٢-٣).

وقال إن مواقف الملك عبد الله الثاني وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسياساتهما الحكمية في التعامل مع القضايا العربية والإقليمية والدولية، ساهمت ببلورة مواقف منسجمة مع مختلف التطورات التي تشهدها الساحتان العربية والإقليمية .

وشدد د. خوخة على أن الأردن والسعودية يشكلان عمقا استراتيجيا منيعا لبعضهما البعض في مواجهة مختلف التحديات والأخطار إضافة إلى العديد من الروافد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جعلت العلاقة بين البلدين اشد تماسكا مع مرور السنوات.(البلان نيوز، ٢٠١٥ :٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وقف الأردن إلى جانب المملكة العربية السعودية في حربها ضد المتمردين الحوثيين في اليمن الذين يهددون الأمن والاستقرار في الجزيرة العربية والمدعومين من قبل إيران (Wikipedia, 2015 : 1-2).

٦- العلاقات الأردنية -الإماراتية :

وترتبط المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات سياسية متجذرة على درجة عالية من التميز، حيث يتوج هذه العلاقات ما يجمع الأسر الحاكمة في كلا البلدين من وشائج أخوية وثيقة تجاوزت الرسمية الروتينية ووصلت إلى روابط الأخوة والزيارات الخاصة المتكررة، ولا تقتصر على العلاقات السياسية المميزة بين البلدين من خلال هذا التواصل، فهناك تنسيق مستمر وفعال وعلى جميع المستويات بين المسئولين الأردنيين والإماراتيين، فضلا عن التوافق والانسجام الكبير في مواقف كلا البلدين تجاه كافة القضايا العربية والإسلامية والإنسانية، ويتضح ذلك من خلال التنسيق المستمر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والدفاع عن كافة حقوق الشعب الفلسطيني بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين والقدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تقضي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة الحياة، كما يسري هذا التعاون والموقف الموحد على جميع القضايا المشتركة، لاسيما بالحفاظ على وحدة العراق ورفض الدعوات التي ترمي لتقسيمه (جاوجو ، ٢٠١٤ : ٢).

والأردن يقف بقوة لجانب دولة الإمارات المتحدة فيما يتعلق من قضية الجزر الثلاث (أبو موسى، كنب الكبرى، وطنب الصغرى) التي احتلتها إيران، حيث يدعم مساعي دولة الإمارات الاستعادة حقوقها المشروعية في الجزر الثلاث، ويعتبر الأردن من الدول الأولى التي اعترفت بقيام اتحاد الإمارات العربية وجرى ذلك في اليوم التالي للإعلان قيام الدولة بتاريخ . ١٩٧١/١٢/٢(العلاونة: ٢٠١٣ ، ١٠٣).

وعن الدور الذي تقوم به الإمارات بدعم المشاريع والمساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، أوضح العامري أن السفارة الإماراتية وقامت مؤخرا بتسليم الجهات الأردنية المعنية والمشرفة على إقامة مخيم مريجب الفهود للاجئين السوريين والواقع شرق محافظة الزرقاء بالقرب من المنطقة الحرة الدفعة الأخيرة من المبلغ الإجمالي لبناء المخيم البالغ ١٠ ملايين دولار، حيث كانت الإمارات أبدت استعدادها للأردن بإنشاء هذا المخيم الذي سيتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمعايير ومواصفات مناسبة ومريحة تنسجم مع المعايير العلمية والإنسانية لاستقبال اللاجئين . (الزعبي، ٢٠١١ : ٤٥-٤٧).

وأنشأت الإمارات ثلاثة مراكز استقبال اللاجئين السوريين على الحدود في مناطق مهمة وهي التي يتدفق منها اللاجئون السوريون وتم تجهيزها بكافة المتطلبات والحاجات الضرورية وبخدمات العلاج والإيواء بما فيها خدمات النقل والإسعاف، ما أسهم في التخفيف على اللاجئين السوريين ومساعداتهم في مرحلة دخول الشريط الحدودي الجانبي الأردني، إضافة الدور المهم الذي تقوم به هيئة الهلال الأحمر الإماراتي من خلال إدارتها مستشفى ميدانيا في مدينة المفرق والذي يعتبر من ضمن اكبر مستشفيات الميدانية في العالم حيث يستقبل يوميا حوالي ٥٠٠ مريض ومجهز بغرف عمليات وعيادات متخصصة مختلفة تم افتتاحه رسميا قبل عدة أشهر، إضافة إلى جارته مستشفيين متنقلين ومجهزين بالكامل يجوبان كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية .(JawJo, 2011 : 2) .

تأثير الربيع العربي على السياسة الخارجية الأردنية :

دعم الأردنيون إلى حد كبير انتفاضات الربيع العربي منذ نشأتها الأولى في تونس وبالفعل، كسر الأردنيون حاجز الخوف، ونزل المواطنون إلى الشارع في مظاهرات سلمية، ولكنهم على عكس المتظاهرين في الدول العربية الأخرى المجاورة هتفوا قائلين : " الشعب يريد إصلاح النظام بدلا من إسقاطه، وبالتالي تحرك الملك عبد الله لتعديل الدستور، ولكن تعديلاته لم تمس جوهر النظام، على عكس التعديلات الدستورية التي أدخلت في المغرب استجابة للربيع العربي شهدت الانتفاضات نشأة قوة جديدة شبابية على الساحة الأردنية التي تعرفت باسم الجبهة الوطنية للإصلاح، والمؤلفة من شخصيات مستقلة، بالإضافة إلى أحزاب معارضة من إسلاميين وقوميين عرب اليساريين، ولكن المشكلة تكمن في انه ما من ضمان لتماسك أو استمرارية هذا الائتلاف . (عبيدات، ٢٠٠٧ : ١-٢).

ويقول في هذا المجال الملك عبد الله الثاني : " أن الأردن تقبل الربيع العربي وانتبه منذ بدايته، حيث شهد عملية إصلاح سياسي واقتصادي غير مسبوقة ، وتعديلات واسعة النطاق شملت ثلث الدستور، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية، جديدة مثل : الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية، واليات رقابة أقوى، وتعزيز الفصل بين السلطات، وضمان استقلال القضاء، وعدم تغول سلطة على أخرى.(عبد الله الثاني : ٢٠١٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضوابط والرقابة التي تحكم الديمقراطية من التي تعمل بشكل سليم وتطوير ثقافة المجتمع المدني النابض بالحياة، وضمان المعاملة العادلة لكل القوى السياسية بحيث تتنافس بشكل عادل في الانتخابات وحماية حقوق الأقليات، وحقوق المواطنين وفقا للدستور (عبد الله الثاني : ٢٠١٢).

أن دور الأردن في السياسة الخارجية امنيا وإنسانيا وخاصة بعد الحرب الامريكيه على العراق عام ٢٠٠٣ وما تسببت به الحرب من مشاكل عن كافة المستويات فقد بينت تلك الإحداث الدور المحوري الذي يقوم به الأردن كلاعب أساسي في المنطقة وكمنطقة استقرار سياسي وامني مهم لكل الإطراف. (الشرق الأوسط : ٢٠١١ : ١).

ثانيا : الإطار الدولي للسياسة الخارجية الأردنية :

وفي الإطار الدولي للسياسة الخارجية الأردنية يمكن رصد العلاقات الأردنية مع كل من دول القرار الدولي وهي : الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي.

١- علاقات الأردن بالولايات المتحدة الأمريكية :

واتسمت العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين بأنها علاقات تبادلية قائمة على تحقيق الحقيقة المشتركة لكلا الجانبين، وكانت ولا تزال الحوارات واللقاءات التي يعقدها قادة البلدين في واشنطن وعمان بين الحين ولآخر تعتمد صواب الرؤية والنقاش البناء في الوصول إلى أفكار ومقترحات تترجم الآمال والتطلعات الشعبية في العالم في بناء مجتمع إنساني يتميز بالسلام والأمن والاستقرار وقد حرص جلالة الملك على تعزيز واشنطن والكونجرس والمنتديات والجامعات وأقطاب السياسة ورجال الأعمال الأمريكيين وأكد في زياراته لقاءاته المتعاقبة على ضرورة قيام الولايات المتحدة بمسؤوليتها التاريخية ومساعدة الشعب الفلسطيني على إقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني . (الرأي، ٢٠١١ : ١-٢).

وانطلاقا من رؤية الأردن بقيادة جلالة الملك والتي ترى في الولايات المتحدة قوة عالمية الكبرى، فقد دعا جلالة الملك عبد الله الثاني الإدارات الأمريكية إلى ممارسة ما هو مطلوب منها بما تؤهلها إليه هذه المكانة العالمية وتقويمها نحو الاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى صياغة مستقل أفضل للإنسان، ولذا نقرا في خطاب الملك عبد الله الثاني في معهد بيكر في جامعة رايسفي في أيار (مايو) من العام ٢٠٠٢ : في الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن دور أمريكي نشط ليس لإرشاد الفلسطينيين والإسرائيليين للخروج من الصراع فحسب وإنما لحماية مصالحكم الوطنية الحيوية ومصالح حلفائكم المعتدين حلفاء في وجه الإرهاب في منطقتنا والعالم" (الرأي: ٢٠١١ : ١-٢).

الأردن داعية سلام ومدافع عن الإسلام وانطلاقا من الإرث العربي الهاشمي المسلم الذي حمله الملك عبد الله الثاني، فقد تحدث جلالته عن الدين الإسلامي ووسطية وقيمه السمحة وقام بتوضيح معالم صورته الحقيقة وأزال ما علق عنها من غبار في أذهان الغرب وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١، واحتل هذا الجانب حيزا هاما في علاقات الدولتين، ووقف الملك عبد الله الثاني على المنابر العالمية شارحا وموضحا وداعيا إلى وقفه تأمل وتبصر في فلسفة الرسالة الإسلامية التي بشرت بالإخاء وحثت على التسامح ونبذ الفرقة والتعصب المذموم، وفي مقالة لجلالته نشرت في صحيفة (واشنطن، بوست) وهي أكثر الصحف الأمريكية انتشارا كتب جلالته تحت عنوان (الصوت الحقيقي للإسلام) وتحديدا في كانون أول (ديسمبر) من العام ٢٠٠٢ يقول في قيم (الملك عبد الله الثاني،٢٠٠٢).

٢- العلاقات الأردنية- البريطانية :

العلاقات البريطانية تطورت وخاصة في عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين من ١٩٩٩-٢٠١٣، وفي لقاء مع السفير البريطاني جميس واط (james wart) الذي كان في تسعينات القرن الماضي قائما بأعمال السفير البريطاني في الأردن، وسفيرا في السنوات الأخيرة، أكد انه واكب الأحداث في الأردن والمنطقة عن قرب على مدى عشرين سنة ماضية وساهم في تطوير العلاقات الأردنية البريطانية ، ووجهة النظر الأردنية البريطانية يكاد تتطابق حول القضايا الدولية، وخاصة قضية العرب الأولى قضية فلسطين وأكد أن إسرائيل حريصة كل الحرص على مستقبلها وأمنها واستقرارها وحقوقها وان بريطانيا تؤيد الموقف العربي لدعم الداعم للسلام حسب قيادة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وهي أي بريطانيا تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة .(الدستور، ٢٠١١ : ١-٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- العلاقات الأردنية الروسية :

في آب (تموز) عام ٢٠٠٨٩ اصدر الملك عبد الله الثاني تعليمات بإرسال إمدادات إنسانية للأوسيتين الجنوبيين اللاجئين في مدنية فلا بقوقاز عاصمة جمهورية أوسيتا الشمالية الروسية، وكان الأردن قد أعرب عن ارتياحه وخاصة(الشركس الأردنيين) من اعتراف روسيا باستقلال بخازيا وأوسيتا الجنوبية (Arabic,2008-21) .

في عام ٢٠٠٨ وقام نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطا نوف بثلاث زيارات عمل للأردن، وفي أيار مايو ٢٠٠٩ عقد سلطا نوف لقاء مع وزير الخارجية الأردني، وذلك على هامش المنتدى الاقتصادي الخاص بالشرق الأوسط الذي عقد في البحر الميت.

عندما قرر الرئيس الروسي السابق ديمتري مديفيدف طرق أبواب الشرق الأوسط كان الأردن أول من فتح له فيما أغلقت إسرائيل الباب بوجهه، فالإعلان عن القدس الشرقية كعاصمة أبدية لفلسطين، وتأييد إقامة دولية فلسطينية أدى إلى توتر العلاقة الروسية الإسرائيلية ولكنه في الوقت نفسه يعقد شراكة أردنية روسية تجاه مستقبل عملية السلام (Arabic,2011:2).

٤- العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوروبي :

ويدعم الاتحاد الأوروبي الأردن باعتباره إحدى دول الاعتدال والاستقرار في المنطقة، ومنذ عام ٢٠٠٤، وكجزء من سياسة الحوار الأوروبي، تمت دعوة الأردن للدخول في علاقات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية قوية والمشاركة الثنائية في مسؤولية منع الصراع وحلها.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) توصل الأردن والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشان خطة عمل جديدة منبثقة عن سياسة الحوار الأوروبية تجسد الوضع المتقدم بين الأردن والاتحاد الأوربي في كل المجالات وخاصة السياسة الخارجية.(بعثة الاتحاد الأوروبي ، ٢٠١٢).

وفي ٢٤تشرين الثاني (نوفمبر) تم التوقيع على اتفاقية الشركة الأردنية والأوربية ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١/ أيار ٢٠٠٢ وذلك بعد ان اكتملت عملية المصادقة عليها من قبل جميع البرلمانات الأوربية والبرلمان الأردنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد جاءت الاتفاقية منسجمة مع توجه الحكومة الأردنية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتوسيع الأسواق وتشجيع الاستثمار المباشر في الأردن، ويتم التعاون من خلال اتفاقية الشراكة في ثلاثة محاور رئيسة هي على النحو التالي: (اتفاقية التجارة الحرة، ٢٠١٥، GATT).

١) المحور السياسي الأمني: ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني وتتوفر الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وإنجاح تلك المتعلقة بالسلام، والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية .

٢) المحور الاقتصادي والمالي: ويهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشرة سنة تبدأ من تاريخ بدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك مرفقا لأحكام اتفاقية الشراكة والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) والاتفاقية العامة للتجارة ، فالخدمات (GTAS) وفي هذا الإطار يقوم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وفنية للدول الموقعة على اتفاقيات شراكة من خلال برنامج مساعدات (MEDA)، والذي يهدف بشكل ظاهر إلى تقديم الدعم المالي والفني للدول المتوسطة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والتخفيف من النتائج العكسية المحتملة لعملية التحول الاقتصادي.

٣) المحور الاجتماعي الثقافي: ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأردن في المجال الاجتماعي والثقافية وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل إلى تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد، وزيادة الوعي لحضارات وثقافات الطرفين، ومحاربة التمييز وتوفير التدريب والتأهيل في الدول المتوسطية ، وزيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية وتحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي وتبادل الزيارات الشبابية بقصد زيادة الوعي والتفهم للثقافات المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما البنود الرئيسية في اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية:

١) تجارة السلع الصناعية بين الاتحاد والأردن.

٢) تجارة المنتجات الزراعية .

٣) إزالة القيود غير الجمركية .

٤) نظام التكامل الثنائي للمنشأة .

٥) حق تأسيسي الشركات وتقديم الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأردنية في ظل المتغيرات الإقليمية العربية (٢٠٠٣-٢٠١٤)

إن الأزمات السياسية التي عصفت بالمنطقة أثرت على المشهد السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك أثرت على المعطيات السياسية للبحث ومحددات السياسة الأردنية الخارجية والداخلية التقليدية والمتغيرات التي أثرت على المحددات ومجالات تأثيرها إلى ابعد مدى؛ إذ أن هذه التحولات ألقت بظلالها على السياسة إزاء المستجدات وفرض الأردنية وفرضت بيئة صعبة تعقدت فيها اعتبارات رسم السياسة إزاء المستجدات والتحولات، حيث وجدت السياسة الأردنية نفسها أمام تحديات جادة وبعض الفرص لإعادة النظر والتعديل في مسارها للتكيف مع المتغيرات والمحافظة على الأمن والاستقرار والنماء وتمتين الجبهة الداخلية واستئناف عملية الإصلاح الداخلي ولقد كان من ضمن الأزمات التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية : الأزمة العراقية، التطرف والإرهاب، والعنف، والأزمة السورية، وأزمة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتزايد التهديد على الأمن القومي العربي والأردني، سواء التهديد الاستراتيجي من المشروع الصهيوني أو تنامي الأخطار الإيرانية بتطبيقها لنظرية التوسع .

في هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : اثر العلاقات الأردنية- العربية والأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤)

المبحث الثاني : اثر المتغيرات الإقليمية العربية على واقع السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

اثر العلاقات الأردنية ـ العربية والأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤)

إن العلاقات الأردنية -العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور ومواقف وسياسات الدول الكبرى، والأطراف المتحالفة بشان المنطقة ومستقبلها والأزمات الإقليمية، شكلت محددات سياسات الأردن الخارجية وألقت بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، وهو ما يؤكد حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في علاقاته الخارجية عربيا وإقليميا ودوليا بهدف تحقيق استقراره السياسي وهي سياسته التي انتهجها في الفترة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤ (العدوان، ٢٠٠٨).

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : واقع العلاقات الأردنية- العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤

المطلب الثاني : الأزمات الإقليمية العربية والمواقف الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

واقع العلاقات الأردنية-العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٤

إن مستوى العلاقة التي يسعى الأردن في بناءها مع بقية البلاد العربية تنقل مفهوم الأمة من مستوى الحالة البلاغية إلى الواقع المعاش، حيث لا معنى للعلاقة البينية دون أن تترجم إلى مصالح مشتركة، تنعكس إيجابيا على مستوى حياة الشعوب العربية، وهذه فحوى فلسفة الدبلوماسية الأردنية على أن الأردن جزء من الدائرة العربية؛ إذ يعتقد الأردن أن لا مستقبل له إلا في إطاره العربي والإنساني، فإن الدبلوماسية الأردنية تنتهج خطا وسطا معتدلا يجعل الأردن دوما في حركة ديناميكية دائمة، تؤثر وتتأثر ايجابيا بما يجري في المنطقة العربية، وتوظف الأردن الدبلوماسية من خلال مواقف الأردن في حل القضايا العربية (الدستور، ٢٠١٤ : ١) .

سنتناول في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

أولا : محددات العلاقات الأردنية-العربية من ٢٠٠٣ -٢٠١٤

ثانيا : العلاقات الأردنية-العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : محددات العلاقات الأردنية ـ العربية من ٢٠٠٣ـ٢٠١٤

إن بروز المتغيرات الجديدة المتسارعة على الساحة الدولية وخاصة في الفترة من ٢٠٠٣ـ٢٠١٤ أصابت العالم المعاصر في كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في العقد الأخير، ومن ابرز السياسة التغيرات تلك التغيرات التي تتمثل بالتغير الذي أصاب النظام الدولي، اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، تربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمتلك بيدها أصول وقواعد اللعبة الدولية، وهذه التغيرات دفعت بالسياسيين والمفكرين وأصحاب القرار بضرورة الإسراع بالبحث والتكيف مع الأوضاع الجديدة محاولة منها الوصول إلى أفضل الطرف التي تستطيع هذه الدول أن تجبر هذه التغيرات لتحقيق مصالحها في كافة المجالات ضمن هذه البيئة الجديدة .(الغرايبة، ١٩٩٨ : ٨٤) .

فالدول العربية ليست استثناء فهي أكثر المناطق تأثرا بهذه التغيرات فحرب الخليج الثانية وما تبعها من تداعيات، أحدثت تغيرات هائلة بالبيئة الإقليمية، أثرت على السياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، وبالرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن على إنشاء إسرائيل، وتفاقم الصراع العربي الإسرائيلي ما زالت إسرائيل تشكل توترا بالمنطقة بالرغم من السلام العربي- الإسرائيلي الذي ما زال باردا فيما زالت تشكل تهديدا وخطرا على المنطقة العربية ومنطقة الإقليم العربي (الشرق الأوسط) بشكل خاص أدركت الأردن المتغيرات العربية والدولية وتفهمت خطورتها على الأوضاع الداخلية والخارجية من خلال علاقات الأردن مع البلاد العربية ودول العالم، فعمدت الأردن إلى المحافظة على العلاقات فيما بينها وبين الدول العربية ودول العالم منتهجة بذلك المنهج الوسطي المعتدل في سياساتها الخارجية، وبما تتطلبه المرحلة والتحرك في إطار ما تطلبه المنظومة الدولية في مكافحة الإرهاب والتطرف، والتوقيع على اتفاقيات ومعاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل .(الشديفات، ٢٠١٢ : ١٣) .

لذا فان صانع القرار الأردني الخارجي راعى في صنع سياسته الخارجية المحددات التي تحكمها وتحددها هذه المحددات ، المحدد الجغرافي، والتاريخي، والثقافي والتعليمي، ومحددات في العلاقات الدولية الأممية ، الجامعة العربية، الأمم المتحدة، دول عدم الانحياز، المنظمات الدولية، بالإضافة المحددات ما تملكه الدول من المعلومات وتكنولوجيا والموارد الاقتصادية، والمحددات الإقليمية، والمحددات الدولية وما تفرضه عليه في التعامل مع المستجدات والظواهر الجديدة كظاهرة التطرف ومكافحة الإرهاب ومحاربته، ونزع أسلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدمار الشامل وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات كما تطلبه المنظومة الدولية (الشديفات، ٢٠١٢ : ١٣).

أما محددات السياسة الخارجية الأردنية فيما تتعلق بالعلاقات الأردنية العربية والدولية، فتنطلق من المحددات التالية (الخصاونة، ٢٠١٥ : ١-٣) :

١) الإستراتيجية الوطنية، والمبينة على أسس ومرتكزات دينية ووطنية وقومية وقيمية واقتصادية، وهذه الإستراتيجية تسعى كافة مكونات الدولة الأردنية من خلالها للمشاركة فيها من أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي المدني.

٢) الحالة الاقتصادية للأردن، فقوة الدولة ومصادر وأنواع ثرواتها المتوفرة وقوتها الصناعية التجارية، وإنتاج الدول واستهلاكها هي عوامل ذات تأثير كبير على العلاقات الأردنية الخارجية عربيا ودوليا.

٣) المعاهدات ، والمواثيق الدولية ، إذ أن الأردن مرتبط عربيا ودوليا بمعاهدات وأحلاف مواثيق وقرارات قوية ومؤثرة ولا يستطيع التنازل عنها لأي سبب من الأسباب ، وهي في الوقت ذاته تشكل محددا مرتكزا أساسا في سياسة الأردن الخارجية.

٤) ثوابت المصلحة الوطنية العليا، وهي المبادئ الراسخة والثابتة المصاغة بالدستور بشكل واضح ومحدد وغير قابل صلاحيتها والتأويل والتفسير وهي محل إجماع وطني راسخ غير قابل للتجاوز والكسر، وتعمل هذه الثوابت لخدمة أركان الوطن الأردني (ارض الدولة، الشعب، ومكونات المجتمع مؤسسات الحكم (التنفيذية التشريعية، القضائية).

٥) ممارسات الدول الأخرى ، (عربيا ، إقليميا، دوليا) ولعل أشدها ممارسات الدول المحيطة في الجوار والإقليم أو ممارسات القوى العالمية المسيطرة ذات الأطماع والمصالح.

إن السياسة الخارجية الأردنية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأردنية- العربية تحاصرها أربعة محددات ضاغطة على تحديد الموقف والقرار وتتمثل تلك المحددات بالاتي: (سلامة ، ١٩٩١: ١-٢)

١) الغرب متمثلا في السياسة الخارجية الأردنية والمشروع الصهيوني لكينونة الوجود السياسي للأردن بما يطرحه من مشاريع التهجير والوطن البديل ومشروع قانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليهودية الدولة الذي وافق عليه الكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني /نوفمبر /٢٠١٤.

٢) المحيط العربي ويتمثل في انهيار العراق والفوضى في سوريا والاجتهاد السعودي من القضايا المختلفة في الإقليم العربي والنظام العالمي.

٣) الكيان الصهيوني بقيادته المتطرفة بزعامة بنيامين نيتنياهو الداعية إلى تطبيق قانون يهودية الدولة والرافضة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة والتي ما فتئت تذكر وتؤكد أن القدس مدينة واحدة موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

٤) النفوذ المتزايد للتنظيمات المسلحة التي باتت تمتلك مقدرات تفوق الدول مثل (تنظيم الدولة الإسلامية، تنظيم القاعدة، حزب الله اللبناني، حركة حماس الإسلامية).

ثانيا : العلاقات الأردنية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٠ :

تسعى العلاقات العربية ، ومنها العلاقات الأردنية- العربية إلى إثبات فكرة القومية العربية في ضوء جديد ومن زاوية جديدة، حيث إن القومية العربية لا تطرح كمفهوم عاطفي وجداني فحسب، ولا للمسالة تبررها اعتبارات التاريخ، ووحدة اللغة والعادات والتقاليد، بل تسعى إلى إثباتها من زاوية حجم التفاعلات التي تتم بين الدول العربية، وكثافتها، وتسعى من خلال التحليل النوعي والكمي إلى إبراز هذه الحقيقة، اخف من التفاعلات والعلاقات المتشابكة ليس حقيقة ساكنة بل انه يشهد تغيرات جمة في حجم كثافة ، وأطراف، وطبيعة هذه التفاعلات من مرحلة الأخرى، لقد كان الهدف من فهم العلاقات العربية – العربية وتحليلها وفقا لإطار منهجي مستخدما في ذلك المفهوم الإقليمي العربي، لتحليل التفاعلات في علاقات الدول العربية بعضها البعض (catori Spiegel, 1970; 33) .

لقد مرت العلاقات العربية – العربية ومنها الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤ بالكثير من التطورات التي أوصلتها إلى حد القطيعة السياسية حيث مهد لها الأحداث التي مر بها العالم في أعقاب الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، والتي أدت إلى حفز البلاد العربية على التعاون في " الحرب العالمية ضد الإرهاب" وفشل مباحثات الوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ ، والعدوان الإسرائيلي على لبنان (٢٠٠٦) وعلى غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩/٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصولا إلى ثورات انتفاضات الربيع العربي ٢٠١١ وقرار الجامعة العربية بشان ليبيا الذي اوجد الأساس القانوني للتدخل الدولي وللدور العسكري لحلف الأطلسي وتلاه قرار الجامعة تجاه سوريا وإرسال بعثة مراقبين في كانون الأول /ديسمبر ٢٠١١ التي أوقفت مهمتها في كانون /الثاني ٢٠١٢ ودعوة الجامعة الرئيس السوري إلى التنحي عن منصبه (هلال ٢٠١٢ : ١٠-١١).

إن هذه التطورات أوجدت بلا شك الإطار السياسي لمرحلة جديدة من تطور النظام الإقليمي العربي، الذي اثبت قدرته على التكيف مع الأحداث والتطورات الجديدة من دون أن يفقد بعضا من خصائصه القديمة، ومع ذلك فمع أن الثورات والانتفاضات العربية الراهنة أوجدت حالة من (السيولة السياسية) (وعدم اليقين) أو (اللاتأثر) في داخل عدد من الدول العربية وفي العلاقات بينها فإنها توفر إمكانية إعادة توزيع موارد القوة والنفوذ على مستوى النظام، وإعادة تشكيل التحالفات وأنماط السلوك السياسي فيه، وهذه العملية ذات طابع تفاعلي وصراعي، ولها عدة أبعاده فمن ناحية أولى فان التعقيدات الداخلية في عدد من الدول العربية سوف يكون لها آثارها وتداعياتها الخارجية، ومن ناحية أخرى فان الدول العربية استطاعت التكيف مع أحداث الربيع العربي، حيث عملت على التقليل من حدة إثارة واحتوائها بقدر الإمكان درءا للاخطار التي كانت اشد ضراوة وعمقا، ومن ناحية ثالثة، فان الدول الكبرى تعمل على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة ولا يأبه لعلاقات العرب مع بعضهم البعض بحيث لا يكون من شان تلك العلاقات والتغيرات ما يمثل تهديدا لها.(هلال ، ٢٠١٢ : ١١).

يقول الملك عبد الله الثاني في كتابه " فرصتنا الأخيرة" : " يظل الأردن المنيع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب والدفاع عن قضاياه العربية والإسلامية، وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع رفع الظلم عن كاهل الشعب الفلسطيني، حيث أن الأردن السند الأقوى لأشقائه الفلسطينيين لرفع الظلم عنهم،وإنهاء الاحتلال، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وقرارات الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل" (عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١١ : ٤٢٨).

يسعى الأردن دوما إلى حماية أمنه القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم المتواصل والصادق لإقامة علاقاته حسن الجوار مع كافة الدول العربية والاستناد لمبدأ عدم التدخل في شؤون الجوار العربية الداخلية والتعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتبادل واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم على كل أوجه الخلافات أو سوء الفهم والتفسير للمواقف الأردنية (المشاقبة : ٢٠١٢ : ١٣٤).

وفيما يلي نماذج من العلاقات الأردنية العربية من ٢٠٠٣-٢٠١٠ :

١- العلاقة الأردنية-المصرية : يمكن القول أن مصر كدولة عربية الأكثر سكانا، وبسبب موقعها الاستراتيجي والجغرافي تعتبر هي من محددات السياسة الخارجية الأردنية وهذا يبرر من خلال :

أ- الموقع الاستراتيجي المصري وتحكمها في ممر قناة السويس الأمر الذي يجعل ازدهار التجارة البحرية مرهون بالعلاقات المصرية الأردنية المتنامية.

ب- الثقل البشري والعسكري المصري حيث أن مصر هي رمز قوة العرب مما حدا بالبعض للقول : " لا حرب بدون مصر".

ج- مصر هي المركز القوي في النظام العربي.

ويدرك صانع القرار الأردني انه يتوجب عليه ما يلي : " الهزايمة، ١٩٩٩ : ١٢٩)

١) حرص الأردن على الاحتفاظ بعلاقات أخوية مع مصر.

٢) انسجام معظم القرارات السياسية الأردنية مع القرارات المصرية.

٣) فتح الحدود الأردنية أمام العمالة الوافدة ، وهذا من شانه تخفيف حدة البطالة المصرية.

٤) تجنب الأردن إعطاء مبرر لمصر لاستغلاله من خلال النيل من مكانه الأردن القومية، ومثال ذلك دخول الأردن حرب ١٩٦٧ مع قناعته بالهزيمة مسبقا.

لقد كانت العلاقات الأردنية المصرية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ علاقات أكدت على ترسيخ عمق الأخوة العربية من خلال التشاور في كافة قضايا المنطقة والأحداث السياسة وفي عهد الملك عبد الله الثاني : كانت العلاقات السياسة والدبلوماسية والاقتصادية بين الأردن ومصر، تؤكد على ضرورة تدعيم العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين من خلال تكيف الاتصالات والمشاورات بين كبار المسؤولين وقيادة البلدين، ومن خلال المحافظة على انتظام انعقاد اللجان المشتركة واللجان القطاعية ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في كافة المجالات .(أبو العطا ٢٠١٣ : ١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اللقاءات المصرية الأردنية أسهمت إسهاما واضحا في ترسيخ العلاقة بين البلدين العربيين، ففي عام ٢٠٠٧، قام الملك عبد الله الثاني بزيارة جمهورية مصر العربية أربع مرات من اجل حضور قمة رباعية في شرم الشيخ، وقد تم خلال عام٢٠٠١ لقاءات خمس بين قيادة البلدين للتشاور حول العلاقات والقضايا العربية . (أبو العطا، ٢٠١٣ : ١-٢).

وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ شهدت العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومصر نموا اقتصاديا وسياسيا كبيرا كما تشير الأرقام الاقتصادية وذلك خلال عهد الرئيس السابق حسني مبارك (الخزاعلة : ٢٠١٢ : ٩) .

أصاب العلاقات الأردنية-المصرية نوعا من الفتور خلال الأعوام ٢٠١١ /٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى خاصية النظام المصري الجديد بقيادة الرئيس محمد مرسي لفترة زمنية كافية للعمل على توطيد العلاقات الدولية ، كما كان الأمر بالسابق، لافتا إلى أن الاتصالات التي جرت بين الأردن ومصر في عهد مرسي كانت تهدف إلى توثيق العلاقات المتينة بين البلدين، إلا أن العلاقات ما برحت أصابها نوعا من البرودة والفتور في نهاية العام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى أنها مرحلة تعرف بين البلدين، وتأثير التحالفات الإقليمية على العلاقة بين البلدين، إضافة إلى أن مصر في عهد محمد مرسي مالت إلى التطرف، بينما الأردن يعتبر من محور الاعتدال .(الخزاعلة، ٢٠١٢ : ٩١).

٢- العلاقات الأردنية-السورية :

مرت العلاقات الأردنية السورية بالعديد من المحطات التاريخية والسياسية نتيجة للاعتبارات التاريخية التي بلغت حدودا قصوى من التوتر، وأخذت أشكالا متعددة بلغت من التدخل العسكري، كما حدث أثناء الثورة السورية عام ١٩٥٢، في أعقاب معركة ميسلون عام ١٩٢٠م والتي كانت بقيادة يوسف العظمة ، وكذلك حرب تشرين عام ١٩٧٣م، وفي أحيان أخرى إلى حد المواجهة العسكرية كما حدث عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢. (Alakhbar, 2011, 1-2) .

وبالرغم من التداخل الكبير بين الأردن وسوريا نتيجة للاعتبارات التاريخية والجغرافية والديمغرافية إلا أن الثورة السورية ترتكز تأثيرها على الساحة السياسة الحزبية والنقابية بداية وعلى القطاع الاقتصادي، وبدورها تعمقت حركة اللجوء والنزوح من الأراضي السورية تجاه الأراضي السورية، وخلال العامين المنصرمين ٢٠١١-٢٠١٢ ٢٠٠٣ وبداية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٤ ، الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على السياسة الرسمية الأردنية التي سعت في بداية الأزمة السورية إلى احتواء الآثار الأمنية والسياسية الناجمة عن الثورة السورية، فكشفت من اتصالاتها مع المسؤولين السوريين في بداية الأزمة، لاستيعاب واحتواء الآثار الناجمة عن حركة النزوح واللجوء (ammonn news , 2014 : 1-2) .

لم تخف الحكومة الأردنية قيامها بتقديم النصح للنظام السوري، تدعو فيها إلى احتواء الثورة السورية وتجنب استخدام القوة والقمع المفرط الموجه للمتظاهرين السوريين، وقد تحركت السياسة الخارجية الأردنية بدافع تأثير الهواجس الأمنية والاقتصادية، والأردن يرتبط مع سوريا في سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتفاهمات الأمنية، ولعل أهم هذه الاتفاقات كانت اتفاقية التجارة الحرة جمعت الأردن، وسوريا ولبنان وتركيا بهدف تسهيل حركة العبور التجاري وتعزيز العلاقات البينية الاقتصادية .(ammonn news , 2014 : 1-2) .

لم يتوقف تأثير الثورة السورية على الساحة السياسية، بل امتد إلى مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فالأردن يملك حدودا طويلة نسجت مع سوريا تصل إلى ٣٧٥كم تتوزع على جانبيها العديد من المدن والقرى المتناظرة والمتماثلة في تركيبتها الاجتماعية والعشائرية، وبدورها تمكنت مكن نسيج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي وطدت العلاقات بين جانبي الحدود (algzeera, 2014 ; 1-2) .

كان لهذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عظيم الأثر، حيث دفعت العديد من السوريين من المدن الحدودية القريبة من الأردن للفرار باتجاه القرى والمدن الأردنية المحاذية لبلداتهم، وقد وصل اللاجئين السوريين في الأردن حتى تاريخ ٢٦/حزيران / ٢٠١٣ (٦٠٠.٠٠٠) لاجئ بينهم (٤٠.٠٠٠) لاجئ يقطنون المدن الأردنية (دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠١٣).

جاءت العقوبات التي اقرها مجلس الوزراء الخارجية العرب لتزيد من حدة الضغوط على العلاقات الأردنية السورية، ودفعت المسؤولين في الدولتين الأردن وسوريا إلى تبادل الرسائل السلبية إذ أن المعلم هدد الأردن بإجراءات عقابية كرد على الموقف الأردني في الجامعة العربية، خاصة إن العديد من المنتجات الأردنية تمر عبر الأراضي السورية إلى أوروبا (algzeera, 2014 ; 1-2) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شغلت ملفات الأزمة السورية بدورها السياسية الخارجية الأردنية التي سعت إلى احتواء الآثار الناجمة عن الثورة السورية في بعديها الأمني والسياسي، ألا أن تصاعد الأحداث ودخول الثورة السورية مرحلة حرجة بإعلان الجامعة العربية ومن قبلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سلسلة من العقوبات، وسعت بدورها تأثير تداعيات الأزمة السورية لتشمل قطاع النقل والمصارف والتجارة البيئية حاولت السياسية الخارجية الأردنية أن تبحث عن استثناءات تتيح لها الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع النظام السوري (وزارة الخارجية الأردنية ٢٠١٤ : ١).

تشير المعطيات الاقتصادية والإعلامية التي يخوضها النظام السوري وبلغت حد الاشتباك المباشر مع الدول العربية، فضلا عن التداعيات المحتملة للعقوبات الاقتصادية التي سترفع وتيرة المواجهة وحالة التذمر داخل سوريا بشكل يزيد أعداد النازحين إلى مستوى من التوتر.

السياسة الخارجية الأردنية لا ترغب بان تمتد الأزمة السورية فترة أطول بشكل ينعكس على أوضاعه الاقتصادية والسياسية الداخلية، فالعقوبات الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على الساحة الداخلية في سوريا، بل يمتد إلى الدول المجاورة وعلى رأسها الأردن ولبنان وتركيا، في حين أن اكبر المستفيدين في المرحلة الحالية هو العراق كدولة عبور لتركيا والأردن ودول لخليج كدولة مجاورة لسوريا تجمعه به علاقات ايجابية بتأثير من النفوذ الإيراني، ما سيعطيه مرونة كبيرة وقدرة عالية على المناورة السياسية والاقتصادية (وزارة الخارجية الأردنية ، ٢٠١٤ : ١) .

يتطلبه ذلك الحرص على مصلحة الشعبين ويتخذ الأردن موقف محايد من علاقاته مع العراق وقيادته السياسية (عسة، ١٩٦٦ : ٢٠١-٤٠)

٣- العلاقات الأردنية-السعودية :

لا يجمع الأردن والسعودية مصطلح جغرافي أو سياسي كالذي يجمع الأردن والعراق أو الأردن وسوريا وفلسطين، لكنه الطبيعة الجغرافية لموقع البلدين يخلو من أي موانع طبيعية، تحد الاتصال بين سكان الأردن والسعودية وحتى الحدود السياسية المصطفة لم تعرفه الرقعة الجغرافية الأردنية السعودية على طل التاريخ إلا في بداية الثلث الثاني من القرن المنصرم وهي مرحلة الشمال والنضوج الحكومي لتطور النظام السعودي والذي ترجح البدايات الأولى لنشاته في شبه الجزيرة العربية إلى أوائل القرن الثامن عشر حيث شهدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة أول تحالف سياسي أيديولوجي بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، سعى الأول إلى إقامة الحكم السعودي وسعى الثاني إلى إقامة الشرع الإسلامي من خلال عمل تعاوني مشترك يخدم الطرفين(عسة، ١٩٦٦ ، ٢٠-٤٠).

إن العلاقات الأردنية-السعودية تمتاز بخصوصية مميزة عن غيرها، وقد أسهم في رسم هذه العلاقة الثنائية بين البلدين الكثير من المعطيات التاريخية والحضارية والثقافية والجغرافية وعلى الرغم من أن هذه العلاقات كانت تمر بعض الأحيان بحالات من الفتور الطبيعي، إلا أنها لم تخرج في أي مرحلة من مراحلها عن الاستمرار في الاحترام المتبادل والتعاون ، والحرص من كلا الجانبين على المحافظة على الأمن والاستقرار مما شكل عمقا استراتيجيا للأردن والسعودية على حد سواء مما يدل على النظرة الحكيمة من قبل القيادتين.

أما سياسة الأردن الخارجية تجاه السعودية فلها مبادئ ومنطلقات صهرتهما الاهتمامات المشتركة والمصالح المتبادلة وروابط الدين والجوار والأخوة والأمن والاستقرار والجوار تلك المبادئ التي لا تتجزأ من الموروث الحضاري والوحدة الجغرافية والفكرية والاجتماعية وقد كانت السياسة الخارجية الأردنية تجاه المملكة العربية السعودية تتميز بالتواصل والتعاون والتنسيق المستمر ومن خلال تبادل الخبرات والمنافع والاحترام والنظرة المشتركة للازمات مثل الأزمة العراقية ٢٠٠٣، والحرب على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وثورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٥ وخاصة تلك النظرة المشتركة للثورة السورية ٢٠١١-٢٠١٥، وهناك تنسيق مستمر بين البلدين إقليميا دوليا .(الدستور، ٢٠١٤ : ١-٣).

٤- العلاقات الأردنية-الإماراتية :

تميزت العلاقات السياسية بين دولة الإماراتية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وبالتنامي والازدهار منذ البدايات حيث كانت هذه العلاقات وما وزالت موضع اهتمام قيادتي البلدين وان العلاقات الأردنية الإماراتية، تعتبر نموذجا يحتذى به في العلاقات بين الدول الشقيقة، بفضل حكمة وإدارة قيادتي البلدين الشقيقين ، الملك عبد الله الثاني، والأمير خليفة بن زايد آل نهيان ، وحرصها الأكيد على النهوض بهذه العلاقات، وتطويرها في كافة المجالات ، لمصلحة الشعبين الشقيقين والأمة كلها. (تليلان، ٢٠٠١ : ٣٧).

وهذه العلاقات اليوم وكما هي على الدوام، أفضل حالا من خلال التفاهم المشترك حول جميع المسائل والقضايا الإقليمية والدولية، المنبثق عن العلاقات الأسرية والأخوية الصادقة التي تجمع القيادتين الحكيمتين ، إضافة إلى تطوره على مستوى المسؤولين بين البلدين من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث التنسيق والتعاون المستمر لخدمة الأهداف والمصالح المشتركة، فضلا عن مظاهر التكافل الاجتماعي والأخوي بين الشعبين الشقيقين وهذه العلاقات تجسد نموذج عربي ناجح لتجسيد أسمى معاني العطاء والوحدة في الداخل والخارج، وان النهضة المباركة التي تشهدها المملكة وأي تجسدت مؤخرا بمشاريع وطنية ومشتركة في كافة المجالات، لا تدع مجالا للشك بان هذا البلد الكريم يسر بخطى واثقة وجريئة نحو التقدم والازدهار والمستقبل المشرق، بينما يعود بالفائدة الرخاء على أبناء هذا الوطن الغالي وكافة الأشقاء. (تليلان، ٢٠٠١ : ٣٧-٣٨).

والأردن من الدول العربية ذات التوجهات القومية وتحرص على تفعيل المشاريع العربي المشتركة، وهي من ضمن الدول الخمس الأولى التي شاركت في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٤م.

إن ما يميز العلاقات الأردنية-الإماراتية قدرتها على التطور والتجدد المستمر في إطار التضامن العربي والعمل المشترك، والتنسيق المستمر إزاء القضايا العربية والإقليمية والدولية التي تهتم البلدين، بجانب الدعم الذي يقدمه كل بلد للآخر في المحافل الإقليمية والدولية أسفرت على توطيد العلاقات الأردنية الإماراتية بفضل ديناميكية حركة المسؤولين في كلا البلدين والزيارات المتبادلة والعديد من الاتفاقيات بين البلدين وكلا البلدين له نفس النظرة المشتركة والرؤيا المنسجمة في منظورها إلى القضايا الإقليمية والدولية ، فالأردن داعم أساسي لكافة حقوق قضايا الإمارات العربية، وكذلك هي الإمارات مع الأردن، وخاصة القضية الفلسطينية .(وكالة بترا الأردنية، ٢٠١٢ : ١).

وخلال تتبع مسيرة العلاقات الدولية، وجدنا أن هناك الكثير من القضايا الإقليمية والدولية والتحديات التي تواجه العالم والمجتمع الدولي، ومن هذه القضايا : القضايا الإقليمية والدولية والبيئة والاحتلال والصراعات وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب الدولي التي تمارسه الدول في تسابقها بالحصول على الأسلحة النووية الفتاكة التي تهدد البشرية من إقامة وبناء مفاعلات نووية. (شديفات، ٢٠١٢ : ١٣٥).

هذه القضايا الساخنة والمطروحة على الساحة الدولية التي تهدد السلاح العالمي والدولي أشغلت بال القادة وصناع القرار، فما هو موقف المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة من العديد من القضايا المطروحة والتي تهم البلدين والمجتمع الدولي، من الآراء والمواقف من القضايا التي استجدت وخاصة في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥ (شديفات، ٢٠١٢ : ١٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- العلاقات الأردنية-العراقية :

جمع القطرين الأردني والعراقي جغرافيا اصطلاح الهلال الخصيب، وهذا له مدلوله الخاص إذ تبدوا هذه التسمية لعهدها في بوتقة وحدود له، وتاريخيا تعود العلاقات إلى عام (١٩٢١) حيث أنشئت المملكة العراقية تحت حكم الملك فيصل بن الحسين، وإمارة شرقي الأردن تحت حكم الملك عبد الله ابن الحسين الأول، وهذا الجمع بين السلطتين في العراق والأردن يتطلبه ذلك من الحرص على مصلحة الشعبين، ويتخذ الأردن موقفا محايدا من علاقاته مع العراق وقيادته السياسية .(عسة، ١٩٦٦ : ٢٠-٢٢).

يلمس المواطن الأردني والعربي المتابع للشأن العراقي اضطراب التاريخ السياسي العراقي بدءا من نشأة الدولة العراقية الحديثة بقيام الحكم الجمهوري في ١٤/تموز/يوليو١٩٥٨م، إذ صبغت صفحاته بالدم والعنف ، فكانت الصراعات السياسية ومحاولات السيطرة على السلطة عنيفة جدا، وكان للأحزاب السياسية دور في هذا الصراع، خاصة في الفترات المتأخرة من تاريخ العراقي ، وبعضها كان عامل تأجيج لهذه الصراعات في بعض مطولها بدل أن يكون دورات للتهدئة والإدارة بها يحقق النفع، ويمهد لبناء مجتمع مدني لتحقيق التنمية السياسية المرغوبة(الربيعي، ٢٠٠٧ : ٩٢).

إن العراق متنوع الطوائف والقوميات والديانات، وهي إحدى التحديات الكبرى التي تواجهه في بناء الدولة، وعلى هذا ينبغي للتيارات السياسية المختلفة أن تتعامل مع الشأن السياسي آخذة بالاعتبار هذه التعددية، لكن ما يقف عائقا أمام تجاوز هذه التحديات ، لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق هو محاولة بعض أحزاب الهوية تسويق نفسها استنادا إلى خلفيتها الدينية أو الطائفية التي تنتمي إليها (الربيعي، ٢٠٠٧ : ٩٢).

إن حالات العنف السياسي التي مرت بها العراق إضافة إلى عدة عوامل اجتماعية قبلية وسياسية وثقافية ، قد أثرت في بناء الأحزاب والتيارات السياسية، وفي تكوين شخصيات الأفراد المنتمين لها، وكذلك الحروب التي مرت به، كحرب السنوات الثماني (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وما تبعه من حصار اقتصادي (العبيدي، ٢٠٠٨ : ١٤٣-١٤٤).

لقد تغيرت الخريطة السياسية والاجتماعية والنفسية للمجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها العراق، ودخل في دوامة جديدة عن الاحتدام بين الأطراف السياسية المتصارعة على طول الخارطة العراقية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان انتهاء المعارك واحتلال بغداد في ٩نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ إيذانا ببدء صفحة جديدة من تاريخ العراق، خاصة ما حصل من انفلات امني وفراغ كبير بعد أن حلت الأجهزة الأمنية وقد ظهرت حالة من التماسك الاجتماعي والطائفي في تلك الفترة ممثلة بإقامة صلاة موحدة كبيرة في جامع أبي حنيفة النعمان في يوم ١٨/نيسان ٢٠٠٣ ضمت السنة والشيعة مؤكدين ضرورة تمسك أبناء الشعب العراقي بالوحدة الوضعية وتعاونهم في مواجهة نكبة الاحتلال الأجنبي للبلاد (العبيدي، ٢٠٠٨ : ١٤٤).

وكانت سياسة الأردن الخارجية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤ سياسة تتسم بالتوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم، وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية، والاستقرار الفكري لدى الشباب الذي يتعرض لعمليات خطرة من الانحراف والانجرار إلى الفكر المتطرف الذي تنامي في العراق منذ ٢٠٠٣ وبعدها سوريا ٢٠١٠ ولغاية الآن، وتقوم علاقات الأردن مع العراق على أساس المصالح المتوازنة وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والخارجية، (الحمد، ٢٠١٤ : ٧).

٦- العلاقات الأردنية-الفلسطينية :

انشغال الأردن في ترتيب العلاقة مع الفلسطينيين على ضوء المستجدات من الأحداث كقرار القادة العرب فقي مؤتمر الرباط والقاضي باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوطن للشعب الفلسطيني ، وما أعقبه من قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨م، وتوتر العلاقة الفلسطينية الأردنية، حول قضية المقدسات وغيرها.

عند الحديث عن المحور الإقليمي يجد الأردن نفسه يتعامل مع مجموعة من الدول لها تأثير وهي :

فلسطين، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، روسيا، مصر، سوريا، السعودية، الإمارات ، ولهذه الدول تأثيرها في صناعة القرار الداخلي والخارجي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وضع الملك حسين بن طلال أبعاد القضية الفلسطينية والملابسات التي صاحبت حلها، وذلك بالكلمة التي وجهها في الحفل الذي كرم فيه رئيس الجمهورية التركية السيد ايفر الشريف في الثالث من كانون أول ديسمبر ، عام ١٩٨٣م، والتي قال فيها (الحسين بن طلال، ١٩٨١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" إنكم تعلمون أن منطقتنا طالما قاست من الظلم وعدوان الطامعين والتنكر للمبادئ الإنسانية وإخلاف الوعود والعهود الدولية فمنذ أن تعرض الشريف حسين بن علي للاضطهاد انطلقت فرص الانتقام منه للمطالبة بحقوق الفلسطينيين ومنذ دعوة ابنه الملك فيصل الأول في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩م، نادى بان يكون تقرير مصير الفلسطينيين ، لأهلها والشعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت، تطلع إلى ممارسة حقه، باحثا عن العدالة التي تقضي بان يكون لكل شعب الحق في العيش بسلام على تراب وطنه وارض آبائه وأجداده .

وقال أيضا في حفل تخريج الفوج العشرين من الكلية العسكرية الملكية في محافظة الزرقاء في السابع من تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٢٨ م : " إن شعب فلسطين الذي عانى من الظلم والعدوان لم يزده ذلك إلا تمسكا بحقوقه الوطنية المشروعة وان كل فصل من فصول ماساته لم يزده إلا تمسكا بحقوقه وتعلقا بمقدساته وتاريخه وعيشه في ظل الاحتلال لم يسكته ولم يستسلم وظل يكافح في مواجهة مستمرة ومقاومة باسلة للعدوان والاستيطان والتهويد وقد دفعته المقادير إلى الشتات والمهاجرة ولم يرضى عن وطنه بديلا ولم يقبل إلا العودة المظفرة إلى أرضه وديارة.(محافظة، ١٩٨٨: ٤٠٦).

فالقضية الفلسطينية بالنسبة للأردن مركزية ولا يمكن لأي نظام حكم أو حكومة عربية تجاهلها أو السكوت عنها .

ويحرص الأردن دائما ومنذ تسلم الملك مهام منصبه عام ١٩٩٩ على : " أن تكون قصية فلسطين في طليعة الأجندة الأردنية" وفي معظم خطابته يؤكد على أن القضية الفلسطينية تشكل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، مؤكدا في الوقت نفسه الحرص على التوصل إلى تسوية سياسية عادلة دائمة بالاستناد إلى القرارات الدولية (السامرائي، ١٩٩٢ : ٣٢١).

هناك جهود متواصلة وحثيثة ومستمرة في الدفاع عن الحق العربي في فلسطين، يستعيد الفلسطينيون من خلال كامل حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم وترابهم الوطني، وقد استخدم عبد الله الثاني المنابر في العالم للدعوة إلى تحقيق تسوية سلمية، والملك يردد مقوله : " لا يوجد من هو اقرب للشعب الفلسطيني من شعب الأردن" (الأخبار ، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن سياسة الأردن الخارجية تركز على القضية الفلسطينية باعتبارها من أولوياتها المركزية، لان في حل القضية الفلسطينية على أساس عاجل وشامل امن واستقرار للأردن ، وهذا ما أكده الملك عبد الله الثاني في كتابه (فرصتنا الأخيرة).

وبالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي :

فان الإستراتيجية التي نتحدث عنها هي ببساطة الاستيعاب فالجماعة القومية العربية بمكنها : استيعاب" التجمع اليهودي في فلسطين عن المدى الطويل، بل ولا بد أن تتمكن من تحقيق تلك المهمة، وتشمل تلك الإستراتيجية على علاقات محددة فيها كثافة ونسبة وبذلك فان الاستنتاج الأقرب إلى المصداقية الواقعية هو أن الاتفاقيات التي تمت على المسار الإسرائيلي، الفلسطيني هي " عقود أمان" وهي بذلك قد تشكل وضعا أفضل قليلا من الحكم الاستعماري الإسرائيلي المباشر ولكنها أسوا بكثير ممن يمكن قبوله حتى ولو كانت لحظات تكتيكية ". (عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١١: ٢٧٠)

ويؤكد الملك عبد الله الثاني في كتابه : " فرصتنا الأخيرة" : أن الحل النهائي الدائم للصراع العربي الإسرائيلي سيأتي عبر عمليات تاريخية يسترد فيها العرب عافيتهم التاريخية الثقافية وقدرتهم على التطوير التقدمي لمجتمعاتهم بما يمكنهم من : استيعاب" الوجود الصهيوني اليهودي في فلسطين، ولكن هذا الحل يحتاج إلى وقت إلى مسارات متعرجة، ولا شك أن فترة سلام طويلة تسبب تعد شرطا لا بد منع لاستيعاب الكيان اليهودي واقتلاع الصهيونية في الوقت نفسه، غير أن الحرب لا يمكن استبعادهم أيضا، وقد تضطر في محطة ما في المستقبل لبحث الأمر بعناية والإجابة على السؤال حول ما إذا ما كانت حرب كبيرة أخرى ستقع فحرب الإسرائيليين على التعامل بجدية واحترام وجودنا كعرب ومع حقوق الشعب الفلسطيني وهذا من صميم سياسة الأردن الخارجية. (عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١١: ٢٧٠)

أخذت سياسة الأردن الخارجية (١٩٩٩-٢٠١٢) من خلال التجربة والخطأ وأيضا التجربة التاريخية وشيء من الفكر، بهذه الإجابة، أنها تحترم الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ولكنها تؤكد أن هذه الاتفاقيات تتيح اختيارات شتى وأنها قادرة على أن تزاول الضغط وتمار الدفاع عن الحق وأحيانا التصعيد المحسوب وصولا إلى أزمات ووقفات قوية مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة ذاتها وثمة قدر جدير بالاحترام من الثبات على المبدأ على جوهر السياسة والأهداف المرغوبة أردنيا وعربيا مع تعدد وتنوع مثير للإعجاب في وسائل واليات العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفلسطينيون يحاولون انتزاع حل يقوم على تأسيس دولتهم وسيادتهم على كامل ترابهم الوطني كما جاء في قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) والذي أيده الأردن منذ صدوره عام ١٩٦٧، وما زال هذا التأييد ساريا في عهد الملك عبد الله الثاني لأنه من أولويات السياسة الخارجية الأردنية(قرار رقم ٢٤٢ : ١٩٦٧) .

يجدد الأردن سياسة الخارجية من خلال موقفه الثابت في كل اللقاءات دعم الفلسطينيين الكامل في جهودهم نيل حقوقهم المشروعة وفي المقدمة إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني دولة ذات سيادة كاملة، وأكد الأردن أن إقامة دولة فلسطينية هي مصلحة عليا للدولة الأردنية كما هي مصلحة التفاعلات تمكن الجماعة العربية القومية من شد عناصر أساسية في الكيان اليهودي الذي يتحدث عنه وإذابته جزئيا، ونتحدث عن استيعاب جماعة أو كيان يهودي وليس استيعاب أفراد يهود في دولة ديمقراطية على كل ارض فلسطين تحت الانتداب وفي المحيط الثقافي العربي الأوسع. (عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١١: ٢٧٠-٢٧١)

إن ثمة مرحلة وسطية بين الوضع الراهن والتطور الاستراتيجي القائم على فكرة الاستيعاب والإقليمية والتمرين، وهي مرحلة : المصالح التاريخية، لقد تبلور في العقل السياسي العربي والأردني خاصة فعلا مفهوم محدد لهذه المصالحة التاريخية الممكنة ويقوم هذا المفهوم في الجوهر على قبول فكرة الدولتين المستقلتين في ارض فلسطين، ويؤمن الأردن بإقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية وهذا ما يعني تطبيق محتوى القرار، رقم ٢٤ الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٦٧م (السيد، ٢٠٠٠ : ٦٩).

والإسرائيليون يتعاملون مع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ وكأنها تضم الإطار الحقيق الدائن في القضية الفلسطينية وهم يحاولون حصر هذا الحل في شكل أو آخر من أشكال الحكم الذاتي، حتى لو سميت مؤسسة الحكم هذه دولة، وذلك بعد انتزاع اكبر قدر ممكن من الأراضي المحتلة وخاصة في الضفة الغربية إضافة إلى القدس (السيد، ٢٠٠٠ : ٧٠-٧١).

وتمكن الاتفاقية التي وقعت اتفاقية بتاريخ ٣١/آذار/مارس ٢٠١٣ بين الجانبين الأردني بقيادة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية : " إن الاتفاقية تمكن من التحرك الأردني الفلسطيني المشترك في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحافل الدولية، توقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وتقر للأردن وفلسطين القدرة على العمل المشترك في خدمة المقدسات بشكل أفضل في ضل الأوضاع السياسية المعقدة، وفي ظل حصول فلسطين على عضوة مراقب في الأمم المتحدة، وحصولها على عضوية كاملة في اليونسكو، وبما يحافظ على السيادة الفلسطينية والتواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية وتمكن الاتفاقية الأردن وفلسطين من توحيد جهودهما لحماية القدس والإماكن المقدسة من محاولات التهويد الإسرائيلية، كما تهدف إلى حماية مئات الممتلكات الوقفية التابع للمسجد الأقصى المبارك. (اتفاقية، ٢٠١٣: ١-٣)

وتنص الاتفاقية على احترام الإماكن المقدسة في القدس، وتؤكد على حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن الإسلامية، وصيانتها بهدف الحفاظ عليها، واحترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليها، كما تؤكد على الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للاماكن المقدسة، بما فيها احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك به، ومتبعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية، ولديه المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة ، والإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية .(نصت الاتفاقية، ٢٠١٣ : ١-٢).

يقول الملك عبد الله الثاني " فرصتنا الأخيرة (السعي نحو السلام زمن الخطر) :

وهكذا فان إسرائيل في نهاية المطاف لن تستطيع الأمن لشعبها من خلال حشر الفلسطينيين في (غيتو) تبينه حولهم أو العودة إلى إقامة جدار برلين ولكن القدس الشرقية هذه المرة، إن الأمن الذي يتمناه الإسرائيليون كما يتمناه الفلسطينيون ، هو أن يعيشوا حياة طبيعية، لا يمكن الحصول عليها إلا بإزالة كل العوائق التي تفصل فيما بينهم، وبان يتعلموا العيش بسلام.

ويقول الملك أيضا : (سيظل الأردن المنيع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن قضايانا العربية والإسلامية وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية، فقد كان الأردن السند الأقوى لأشقائه الفلسطينيين وسيواصل القيام بكل ما يستطيع لرفع الظلم عنهم، وإنهاء الاحتلال، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني عاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل)(الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١١: ٢٧١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول الملك حول الهوية العربية للقدس : أنني أولي مسؤوليتي في الحفاظ على الهوية العربية للقدس ورعاية الأماكن المقدسة فيها أعلى درجات الجدية، وتتعرض هوية القدس اخطار وتهديد كبيرين من الإجراءات الإسرائيلية الأحادية المستهدفة تهجير المسلمين والمسحيين من المدينة (عبد الله الثاني ابن الحسين ، ٢٠١١ : ٢٧١). لقد وجه الأردن كل جهود في المرحلة من ١٩٩٤-٢٠١٤ لدعم وإسناد الفلسطينيين في مباحثاتهم مع إسرائيل وفي عملية بناء السلطة الفلسطينية ، وراح يؤكد في كل المحافل الدولية والعربية دعمه للقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، وقد دعم الأردن بقوة في عهد الملك عبد الله الثاني هذه السياسة ، والتزام بمبادرة السلام العربية ببيروت التي أقرتها جميع الدول العربية في القمة العربية المنعقدة في بيروت في آذار مارس /٢٠٠٢ وسخر الملك خطابه التاريخي في الجلسة المشتركة لمجلس النواب والشيوخ الأمريكيين بتاريخ ٨/آذار /مارس ٢٠٠٢ للدفاع عن الحقوق الفلسطينية وتحذير الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من مغبة تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مطالبا بالمسارعة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإعلان دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس _ البطوش، ٢٠١١ : ٢٠٧).

وكذلك أصبح الموقف الأردني الرسمي واضحا وصريحا في رفض كل الادعاءات الصهيونية حول الوطن البديل والدولة البديلة، ورفض الأردن لممارسة أي دور في إدارة الشؤون الفلسطينية وفقا لما يسمى (الخيار الأردني) وتحذر في الخطاب السياسي الأردني الإعلان الدائم عن تمسك الأردن بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأزمات الإقليمية العربية والمواقف الأردنية :

لم يشهد الأردن عواصف وأزمات خارجية محيطة به مهددة لأمنه واستقراره كالتي يشهدها اليوم، صحيح أن البلاد قد تعرضت منذ النشأة لعواصف صعبة وخطيرة ولكن الحكمة في التعامل مع معظمها تسبب بتقوية الأردن، فيما شكل الفشل في التعامل مع بعضها الآخر إشكاليات تاريخية للمملكة في مسارها السياسي والإقليمي ونظرا لما يمثله الأردن من قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المحيطة وعلى رأسها إسرائيل فقد شكلت دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم أو المجتمع الدولي، وعدت هذه الدولة في كثير من الأحيان إلى الزج بالأردن في معاركها الخاصة محليا دوليا، وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب عام ٢٠٠١، وفي محاولات دول عربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي شكل في المملكة عامل آمان واستقرار استراتيجي.(الطراونة،٢٠١٠: ١-٣)

سنتناول في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

أولا: الأزمات الإقليمية من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

ثانيا : مواقف الأردن من الأزمات الإقليمية العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الأزمات الإقليمية من ٢٠٠٣-٢٠١٤:

لقد تعامل الأردن كعضو فاعل في النظام الدولي مع انتهاء الحرب الباردة التي أدت إلى انعدام التوازن في النظام العالمي الجديد نتيجة انهيار احد الطرفين الأساسيين فيه، وهو الاتحاد السوفياتي السابق، كما أن هناك اعتقادا بان التوازن لم يعد موجودا حتى عند المستويات الإقليمية للقوة، لان ضمور عاملي القوة والأيديولوجية في السياسة الدولية قد ودفع معظم الدول إلى انتهاج الواقعية في علاقات بعضها ببعض بعيدا عن الخطابات السياسية والأيديولوجية السابقة التي قد تقيد المصالح الوطنية والقومية لتلك الدول، وبعبارة أخرى اتجهت الدول إلى منح الأولوية لتوازن المصالح في علاقاتها بغيرها على حساب توازن القوى(الخيالي : ٢٠٠١ : ٨).

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الأزمات العالمية والعربية التي ظهرت خلال الفترة بين سقوط جدار برلين في ٩/تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ واعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ ، قد تمركزت حول الدول الفاشلة أو الضعيفة، يمكن في ذلك الإشارة إلى قائمة طويلة من الدول مثل الصومال، كمبوديا،البوسنة وكوسوفا ورواندا وليبريا وسيراليون والكونغو تيمور الشرقية وأفغانستان والعراق، (فوكوياما، ٢٠٠٧ : ١٦٦). .

ويرى يوشيهر فرانسيس فوكوياما أن منطق السياسة الخارجية الأمريكي من اعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر /٢٠٠١ قد وضعها في منطق تتحمل بموجبه مسؤولية حكم الدول الضعيفة ، إذ اعتبر فوكومايا انه برغم النفي الأمريكي المتكرر لأي توجهات امبريالية فان الولايات المتحدة قد عبرة عن هذه التوجهات صراحة في خطاب الرئيس السابق جورج ووكر بوش (الابن) في كلية ويستن يوتيب العسكرية خلال الأول من شهر يونيو /حزيران ٢٠٠٢، حيث ذكر انه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية عن الخلايا الإرهابية في ٦٠ دولة أو أكثر باستخدام أي وسيلة مالية أو استخباراتي أو أمنية، وفي واقع رؤية أمنية وساعة ومختلفة عن الإدارات الأمريكية السابقة حيث قال أن كل الدول التي تلجا إلى العدوان والإرهاب ستدفع الثمن"(شنايدر ، ٢٠١٣ : ١). .

ولعل أهم الأزمات التي واجهت الأردن منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤ وهي :

الأزمة العراقية، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ، حيث تفاقمت الأوضاع في العراق بسبب الاحتلال الأمريكي بعد سقوط بغداد في ٩/نيسان/ابريل/٢٠٠٣ وبعد ذلك تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والسياسة في العراق، وخاصة بعد الربيع العربي وازداد قمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة للمظاهرات السلمية منذ عام ٢٠١١، حيث تحولت إلى اعتصامات في الانبار منذ عام ٢٠١٢ ، ومن ثم تحولها إلى حرب مسلحة وعلى رأسها منظمة داعش في كل من سوريا والعراق بطريقة مشبوهة ومثيرة للكثير من الأسئلة بلا إجابات، الأمر الذي شكل عامل قلق للأردن على الصعيدين السياسي والأمني ونتائجه الاقتصادية ، ولعل تفاقم التدخل الأمريكي والأوروبي في العراق بحجة مهاجمة منظمة داعش ووقف تقدمها والتدخل الروسي والإيراني المباشر في سوريا لدعم النظام مقابل تدخلات خليجية بدعم بعض المنظمات المسلحة ، فقد أصبح ليشعر الأردنيون بخطر ربما يداهم بلادهم في أي وقت بسبب الارتباطات السياسة والاقتصادية والأمنية والجيوسياسة بين الأردن وبين كل من العراق وسوريا (الحمد ، ٢٠١٤: ٩).

وواجه الأردن بالإضافة إلى الأزمة العراقية، وأزمة الجماعات المتطرفة، والأزمة السورية، أزمة فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للتسوية السياسية والقمع الإسرائيلي المتواصل للمواطنين الفلسطينيين في الضفة منذ حزيران /يونيو /٢٠١٤.

ولكن الأردن وحسب اعتقادي قد واجه تلك الأزمات التي عصفت به من خلال تطوير التعديلات الدستورية، وعدم إتباع أسلوب الإرجاء والتأخير باتخاذ القرار، ورفع مستوى التلاحم الوطني والشراكة في محمل أعباء البلاد وحماية المصلحة العامة للنظام والمجتمع على السواء والابتعاد على سياسة الاعتماد على المتغيرات الإقليمية والدولية، والتحول نحو رسم رؤى أردنية واعية وقوية عن دراسة وعلم تبين اتجاه المتغيرات، واعتبار العوامل الخارجية عوامل مساعدة وفق معادلاتها أو اتجاهاتها اللاحقة ، الأمر الذي قاد الأردن إلى الأمن والاستقرار.

ثانيا : مواقف الأردن من الأزمات الإقليمية العربية :

١- الأزمة العراقية :

إن أول الأزمات الإقليمية التي تعامل معها الأردن هي غزو العراق عام ٢٠٠٣، وأثرها السلبية على الأردن، إذ أن الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها ضد العراق في ٢٠/آذار/مارس/٢٠٠٣ كانت إحدى الوقائع الأساسية التي أكدت نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية ، وقيام نظام عالمي جديد، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب مع بريطانيا وبقية الحلفاء متجاهلين تماما الشرعية الدولية، وهذه الحرب تعد المنطق التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكانة القوة العظمى في العالم.(الدويك : ٢٠٠٤ : ١-٢).

كما تمثل حرب العراق عام ٢٠٠٣ ترجمة للإستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها عقدية بوش، وقد اعتبرت تحولا مهما في العقيدة الأمنية الأمريكية وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تم التخلي عن توجهات حقبة الرئيس الأسبق وليام جيفرسون، " بيل كلينتون" الداعية إلى الردع والاحتواء وطرحت بدلا منها إستراتيجية توجيه الضربات الاستباقية " pre-emptive strikes " ضد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، أو حتى الدول التي تسعى إلى امتلاك القوة بمفهومها الشامل .(حنا ٢٠٠٤ : ١-٢).

وفي هذا السياق، فقد طرحت وجهات نظر كافية تفيد بان إتباع السياسات الصحيحة ليس كافيا، لان الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة، وان كثيرا من الأعمال العدائية الموجهة إليها لا تعود إلى سوء التوجه بل إلى سوء الفهم، وهذا مجال عمل دبلوماسية العلاقات العامة.(الزاملي، ٢٠١٣ : ١-٢).

وفي مواجهة ذلك، شرح بعض المسؤولين ، خاصة في وزارة الخارجية الأمريكية، في العمل بهدوء لتطوير نهج تصالحي، وتركزت جهودهم على تصعيد حملة من الدبلوماسية العامة للتأثير في وجهات النظر والرؤى العربية للولايات المتحدة الأمريكية وبناء نظام جديد من مشروعات المساعدة- التي توجهت بطرح " مشروع الشرق الأوسط الجديد" " The Great middle east project: في شباط /فبراير ٢٠٠٤، وهي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وكانت منذ بداياتها مثيرة للجدل وقوبلت باعتراضات وتحفظات من دول عربية عدة(wites ; 2004 ; 5) .

وفي بداية عهد الرئيس الأمريكي الحالي باراك حسين أوباما تجدد الحديث بقوة عند ضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن في السياسة الأمريكية، وظهر بقوة على السطح مجددا مصطلح القوة الناعمة، حيث أشار جوزيف ناي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أن ينتبهوا إلى قوتهم الناعمة-، واعتبر ناي انه إذا كان من الممكن الوصول إلى الأهداف عبر القوة الخشنة، من خلال استعمال هذا النمط من القوة فقط، فان ذلك قد يشكل خطرا على أهداف القوة العظمى وطموحاتها الاقتصادية والسياسة .(ناي :" ٢٠٠٤ : ٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن موقف الأردن من الاحتلال الأمريكي للعراق (الأزمة العراقية) عام ٢٠٠٣ والأزمات اللاحقة عام ٢٠١٠ فان الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني عبر عن ثقته بان المعالجة السياسية هي وحدها الكفيلة بالحفاظ على امن واستقرار العراق، وعلى أساس عملية شاملة يشارك فيها جميع مكونات الشعب العراقي، وكان الأردن قد عارض الحرب الكونية على العراق عام ٢٠٠٣ لذا كان الأردن وفق البداية أي منذ عام ٢٠٠٣ يحرص كل الحرص على سلامة العراق ووحدة أراضيه وشعبه، وضرورة أن يستند حل الأزمة إلى عملية سياسية شاملة، تشارك فيها جميع مكونات الشعب العراقي بدون استثناء (صيرجيان، ٢٠٠٣ : ١-٢).

٢- القضية الفلسطينية الإسرائيلية :

يسود الأوساط السياسة في الأردن أن حكومة نتنياهو تعتبر الضفة الشرقية لنهر الأردن موطنا للفلسطينيين ولدولتهم، بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يعين إحداث تغيير في شكل وجوهر نظام الحكم في الأردن لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما حرصه ليبرمان وزير خارجية إسرائيل ويبدو أن نتياهو يميل إلى تدعيم هذه التصريحات إلا أن الحكومة الأردنية تعتبر هذه التصريحات تغييرا شبه رسمي في علاقات الأردن مع إسرائيل على ضوء اتفاقيات وادي عربة بين البلدين، فحكومة الأردن تعتبر أن حل القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧، لا علاقة له بأي حل بالضفة الشرقية لنهر الأردن، لهذا أشهدت العلاقات الأردني الإسرائيلية فتورا لفترة طويلة وزاد من حدتها الربيع العربي، (بركان: ٢٠١١ : ١-٢).

هناك بعض التيارات والأحزاب الصهيونية المتطرفة اليمنية، وبعض الأجنحة في حزب الليكود ترى إقامة كيان كنوفرالي بين الأردن والضفة الغربية بحيث لا ينال الفلسطينيون استقلال أو حكما ذاتيا (اوتونوفيا) إنما ارتباط بالمملكة الأردنية الهاشمية، وطبيعي أن يثير هذا النقاش غضب البلاد الهاشمي، وبالتالي سعى الملك عبد الله الثاني إلى تفعيل لقاءات تمهيدية بين متفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين في نهاية ٢٠١١، ولكن العثرات الإسرائيلية حالت دون متابعة ذلك.(بركان، ٢٠١١ : ٢).

إن مقابل الحفاظ على العلاقات بين الأردن وإسرائيل فان هناك ورقة ضاغطة بيد الملك عبد الله ، وهي ملف القدس، فإسرائيل لا تريد، بل ترفض، تسليم أي ورقة أو موقع ذي علاقة بالقدس للسلطة الفلسطينية ، لكنها تدرك أن الدور التاريخي للأسرة الهاشمية في هذا الملف لا يمكن التغاضي عنه، لكن هل سيتمكن الأردن من وقف عمليات تهويد القدس التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم حكومة نتياهو بها مستفيدة من أشغال العالم العربي بثوراته الفلسطينية ، وهو تحت الثورات العربية في مسار العلاقات الأردنية الفلسطينية ، وهو تحت العلاقات بين الأردن وحماس، وتقريب بعض وجهات النظر بين الطرفين .(دراركة : ٢٠١٢ :١-١٠).

وعلى صعيد فقد مثل فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للتسوية السياسة والقمع الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين في الضفة منذ حزيران /يونيو /٢٠١٤ إضافة إلى تفاقم التصعيد والعدوان الإسرائيلي على غزة منذ تموز /يوليو ٢٠١٤ قد شكل قلقا للمملكة الأردنية مما دفعها لاتخاذ دور مهم في البعد الإنساني، والذي لا زال غير كاف، كما عزلها عن المتغيرات بحكم إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تتولاه مصر هذا الملف برغم سوء علاقتها بقيادة المقاومة في حركة حماس وبينما يحتفظ الأردن بعلاقات حسنة مع حماس ، غير أنه لم يتمكن بعد من استثمارها لتطوير دوره في القضية الفلسطينية وتشكل هذه التفاقمات الصهيوني وإجراءات ضد الأماكن المقدسة والمواطنين في الضفة الغربية واعتداء على قطاع غزة عاملا ضاغطا على السياسة الأردنية في الإقليم تجاه القضية الفلسطينية وكذلك تجاه انتمائها لمحور الاعتدال الذي لم يقف مع المقاومة ولا مع الفلسطينيين في الضفة ضد العدوان الإسرائيلي إلا من خلال البعد الإسرائيلي . (الحمد، ٢٠١٤ : ١٠/٩).

٣- الأزمة السورية :

تشكل سورية حالة استثنائية، حيث انه لأسباب مختلفة عن ظروف ليبيا لم تتوفر في سوريا العناصر الرئيسية الكفيلة بنجاح ثورة ذات طبيعة سلمية، إذ بدأت المظاهرات في سوريا بعد أن نجح الشعب التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف وإسقاط أنظمته المستبدة ، وعلى الرغم من أن المظاهرات في سورية بدأت سلمية في الفترة الأولى إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مظاهرات عنيفة كردة فعل لاستراتيجيات القنصة الحديدة المستخدمة من طرف النظام السوري، والجدير بالذكر أن الشعب السوري منقسما دينيا وطائفيا وعرقيا، ولم يشارك معظم أبناءه في المظاهرات ولم يتمكن أي من الطرفين الحكومة والمعارض حتى اليوم من حسم المعركة لصالحه في سوريا، ولكن لا يزال يرجح ميزان القوى لصالح نظام الرئيس بشار الأسد (kilo 2011 : 931-999) .

ولا يقتصر الصراع الدائر في سوريا بين القوى الموالية لنظام بشار الأسد والمعارضة التي تعارض استمرار الأسد في سدة الحكم على الداخل السوري، ولكنه امتد إلى دول الجوار في وقت تنذر فيه تطورات الأوضاع في سوريا بالتحول إلى حرب أهلية تهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والإخلال بالتوازنات في المنطقة، وقلب معادلة التنافس بين القوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصراعات الساعية إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، تصبح دمشق ساحة للصراعات السياسية والأيديولوجية والاستراتيجيات الجيوسياسية للقوة الإقليمية والدولية ، حيث تعتمد طرفا من الصراع السوري وقوى المعارضة على الدعم الخارجي. (الشحود : ٢٠١٣ : ١-٢).

تثير التطورات التي تشهدها سوريا تساؤلات حول مصير الجيش السوري، وعن مصير السلاح الموجود في حوزته، وبخاصة الأسلحة الكيميائية والأسلحة الثقيلة وهي مسالة تشغل الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها في المنطقة إسرائيل، وهو ما يثير سيناريو التدخل الأمريكي في حال استخدام دمشق للسلاح الكيماوي، حيث تتزايد التقارير الدولية التي تشير إلى أن نظام الأسد على استعداد لاستخدام السلاح الكيماوي لحسم المعركة ومع استمرار الأزمة السورية وارتفاع تكلفة استمرارها إقليميا ودوليا، وفي محاولة لاستشراف مستقبل الأزمة في ضوء تداعيها الداخلية والإقليمية وتقارير نشرها المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية سواء عبر موقعه أو مطبوعاته أو تقديراته الأسبوعية الخلايا الإرهابية التي تعدى " الخلايا النائمة" داخل البلاد وخاصة داخل مخيم الزعتري، منهم من القي القبض عليه وبحوزتهم مواد أولية لتصنيع المتفجرات كما أن الكثير من اللاجئين كانوا يفتعلون المشاكل والاعتداءات على رجال الأمن والدرك القائمين على خدمتهم وحمايتهم هذه المشاكل المذكورة أثرت بشكل مباشر على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية وكثفت من جهود الملك والحكومة عربيا ودوليا والإصلاح الدولي، المتعلق بالأزمة السورية وابراز قلق الجميع وخاصة دول الشرق الأوسط بمعنى أن السياسة الخارجية الأردنية أصبحت نشطة وحيوية في هذا المجال في الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٣). (الشحود ، ٢٠١٣ : ١-٢).

وبهذا تحولت الثورة السورية من ثورة سلمية إلى نزاع مسلح مع لجوء المعارضة السلمية فقد في بداية الأمر إلى استخدام السلاح للدفاع عن نفسها أمام قوات النظام السوري العسكري، وهو الأمر الذي يؤشر إلى عسكرة " الثورة السورية" مع تسليح القوى الإقليمية والدولية .

أما عن موقف الأردن من الأزمة السورية ، أن المدخل الصحيح لفهم الموقف الأردني من الأزمة السورية وتطوراتها المتسارعة هو بالفصل بين رؤية الأردن للأحداث الجارية في سورية وتداعياتها الدولية، وبين الإجراءات العسكرية والأمنية التي تتخذها على حدوده الشمالية، وفي مقابلة الملك مع محطة CNN التي جاءت في الوقت المناسب يد الغموض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي اكتنف الموقف الأردني والمخاوف من دور أردني محتمل في الأزمة السورية، فكان رد الملك على تلك المخاوف بان وضح الوقت الأردني بكل جلاء " ذلك الملك هو صانع القرار السياسي الخارجي، حيث أن الملك صرح بان الأردن ما يزال يؤمن بالحل السياسي للازمة السورية، لكنه يخشى من أن رفع مستوى العنف قد لا يجعل منه خيارا متاحا في المستقبل ما يهدد بحرب أهلية طويلة المدى في سوريا ، ورفض الملك التدخل العسكري، ورفض تسليح المعارضة(الخطاب، ٢٠١٢ : ٢-٣).

وكان الأردن في الفترة واجه تحديات تمثلت في : (الحمد : ٢٠١٤ : ١٠)

١) تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن وما شكلته من قلق امني حساس.

٢) تزايد الأعباء الاقتصادية بشقيها المستجد في التعامل مع قضية اللاجئين ببعدها الإنساني، والسابق في تراجع حركة التجارة مع كل من سورية العراق وتركيا وعدم توفر بديل مناسب.

٣) تزايد أزمات محور الاعتدال في الإقليم، خاصة وان فتح مصر والإمارات والسعودية معركة مع تيار الإسلام السيسي لا تناسب المملكة ولا تخدم أيا من أهدافها لها، ما يجعلها في وضع حرج في ظل انتمائها لهذا المحور.

خلاصة القول، أن الأردن قد تعامل مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة الأردنية منذ عام ٢٠١١، وقد تمكن من احتواء كثير من ظاهرة الربيع العربي في البلاد الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحراكات الشبابية إلى مجال للعنف المضاد، كما اتجه نحو تعديلاته الدستورية والقانونية حاول فيها إرضاء جزء من المطالب الإصلاحية، الأمر الذي اقنع الأردنيين جميعا وحتى الآن، ذلك بان هدف الربيع العربي الأردني هو إصلاح النظام السياسي والاقتصادي في البلاد،- وليس غير ذلك الأمر الذي وفر عامل استقرار أساسي لنظام الحكم فيه (الحمد : ٢٠١٤ : ٨)

واعتقد، أن الأزمات ما زالت تعصف بالأردن لان المنطقة ما تزال في حالة من الارتباك والفوضى التي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى خلقها، كخطوة أولى نحو تمزيق وتفتيت الأنظمة أولا، ثم الشعوب العربية وتحويلها إلى طوائف ومذاهب متصارعة ثم مرور المنطقة في مسارات مواجهة المشروع الأمريكي الإسرائيلي التفتيتي ، من خلال صيانة سيادتها وحماية أمنها القومي، فلا شك أن الثورات العربية تعبر عما يجيش في قلوب شعوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة في رغبة في التغيير للأحسن، وفي الوقت ذاته دخول المشروع الأمريكي الصهيوني على الخط التحويل مسار الثورات صالح إسرائيل وصالح الحفاظ على بعض الأنظمة العربية الموالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اثر المتغيرات الإقليمية العربية على واقع السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٤)

أثرت المتغيرات الإقليمية على واقع السياسية الخارجية الأردنية حيث أن الأردن تأثرت كما الدول العربية الأخرى بسبب ما حدث من تغيرات إقليمية ودولية، وارتبط ذلك بالتنافس ما بين الدول الكبرى على الهيمنة الإقليمية، ومن ضمن القضايا التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية : الثورة الإسلامية الإيرانية التي غيرت من معادلة النظام الإقليمي العربي وما زالت حتى بعد الربيع العربي، إذ شكل انتخاب روحاني عام ٢٠٠٣، مزيدا من التهديدات للوطن العربي على الدعم من التحديات الإسرائيلية المتكررة بشن ضربات على المشاريع النووية الإيرانية، كما أن الربيع العربي أتاح لإيران مزيدا من دعم أتباع المذهب الشيعي في البلاد العربية مثل البحرين، ومنذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩ حتى احتلال الكويت عام ١٩٩١ كانت إيران مصدر قلق وتهديد لدول الخليج العربي ، وإسرائيل، وبالنسبة للأردن دول المشرق العربي، ومنذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٣ كان التحدي الإقليمي لبعض الدول الفاعلة في المنطقة هو في أنهاء الدور العراقي ومنع توفير أي فرصة للهيمنة الإقليمية ، وجاء الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ الذي أعاد العراق إلى دولة بدائية ما تزال تجهل طريقها للمستقبل في ظل الخلافات والصراعات الداخلية الأمر الذي أدى إلى تقوية الدور الإيراني بفعل دور إيران في السياسة الداخلية والخارجية للعراق، وفي ظل مخاوف سياسية أردنية من تشكل ما أطلق عليه الملك عبد الله الثاني في عام ٢٠٠٥(الهلال الشيعي)، وكذلك اثرت المتغيرات الاقيمية الاخرى في مصر وفلسطين وسوريا وليبيا والخليج العربي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية . (عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠٠٥)

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الأول : اثر الأزمات العربية على تحديد التوجه السياسي الخارجي الأردني.

المطلب الثاني : اثر العلاقات الأردنية-العربية على المحدد السياسي الخارجي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

اثر الأزمات العربية على تحديد التوجه السياسي الخارجي الأردني

تشغل الأزمات في البلاد العربية من جديد في الآونة الأخيرة وقد كانت محطات التأزم في حياة تلك الدول مقترنة إلى حد كبير بالقضية الفلسطينية والعجز عن الوصول إلى تسوية او حل عادل لها لكن مصادر التأزم، في العقد الأخير، تتعدد وتتزايد، وهي تتناول أزمات رئيسية، وأول تلك الأزمات : التشققات ووجوه الانقسام التي تشهدها المجتمعات العربية، وهذه مشكلة جديدة نسبيا في جوانبها الدينية والمذهبية، وثاني تلك الأزمات هي مسالة التداول على السلطة في أكثر أقطار الدول العربية، وثالث الأزمات هي أساليب وطرائق إدارة الشأن العام في أكثر أقطار الوطن العربي، ورابعها : علاقات الدول العربية فيما بينها وفي الإقليم ومع العالم، وخامسها :"القضية الفلسطينية والتحديات التي تطرحها وفي الإقليم ومنها القديم كما هو معروف والجديد المتمثل في الانقسام الفلسطيني وسادسها : الأزمة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، والتحدي الإسرائيلي وتحدي انقسام الفلسطينيين (السيد، ٢٠٠٩ : ٤١).

سنتناول في هذا المطلب المحورين التاليين هما :

أولا : محددات التوازن الإقليمي في السياسة الخارجية الأردنية.

ثانيا : اثر الأزمات العربية على توجه السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : محددات التوازن الإقليمي في السياسة الخارجية الأردنية :

إن العالم العربي يستمر في مرحلة اللادور في المنطقة كما كان الأمر تلك التحولات السياسية التي نتجت عن ثورة الربيع العربي، فنتائج وتوقعات التحولات في المنطقة سيضعف من دور العالم العربي في التوازن الإقليمي في المنطقة وسيزيد من نفوذ إيران وإسرائيل في المنطقة، مع أهمية أن تحدث أمريكا نوعا من التغيير في التعامل في إستراتيجيتها في المنطقة بعد تراجع دورها في المنطقة .(Doran, 2011: 17-25)

إن التغيرات في العالم العربي سيؤدي إلى حالة من الانكفاء على الذات، حيث سيكون التركيز على أبعاد الحريات والاقتصاد وإعادة بناء الدولة، سواء كانت النتائج ايجابية في هذا أم سلبية، إذ سيكون هم الأنظمة السياسية التركيز على بقاء الأنظمة الحاكمة، والمحافظة على ذاتها، أي أن الاهتمام العربي في كلتا الحالتين سيضعف إزاء قضايا التوازن الإقليمي مما سيعطي فرصة كبرى لبعض الدول الطامحة في توزيع نفوذها في ظل الفراغ القيادي للعالم العربي، كما سيضتح الفرصة لتحقيق التوازنات الإقليمية لسيطرة على المنطقة خاصة من قبل إيران، وإسرائيل وتركيا. (Hayajenh, 2006:73)

لكن إعادة بناء الدول العربية على أسس ديمقراطية، تم من خلالها إعادة بناء قدرات الدول العربية وتوجيهها بما يعكس أثرها على التوازن الإقليمي في المنطقة، لان عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى وقت لإنضاجها بشكل يتماشى مع المؤشرات والمعايير الدولية والنظريات العملية.

وتعد الثورات العامل الأهم في تحديد التوازن الإقليمي والخريطة الإستراتيجية في المنطقة ومنها الأردن، لان العوامل الأخرى التي يمكن الحديث عنها موجودة ولم تؤثر في التوازن الإقليمي الذي ارتبط إلى حد كبير بثبات الخصائص القومية وارتباط السياسية الخارجية العربية ومنها سياسة الأردن الخارجية بهدف استراتيجي واحد هو امن الدولة الرسمي. (Hayajenh, 2006:73) .

لقد تمثل الدور العربي في النظام الإقليمي وخاصة في الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١٤ أي من احتلال العراق إلى مرحلة الربيع العربي بالانقسام بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة، تلاه انقسام على الأسس نفسها وبمسميات متنوعة : الدول الحافية للغرب والدول المعادية للغرب ، بما فيها طبعا الدول المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية تبعها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انقسام وتسميات بناء على أسس دول محور الاعتدال ودول محور الممانعة. (Zakaria, 2011 : 3-5) .

وهناك دول عربية لا تريد أن تؤدي دورا في النظام الإقليمي، وإنما تريد إفساد ادوار الدول الآخرى ، ويبدو أن كل ذلك فتح مجالا واسعا لإيران وتركيا لتزيد من دورها على المستوى الشعبي في الوطن العربي من خلال دعم طموحات الشعوب العربية خاصة عبر مدخل القضية الفلسطينية ، فمن جهة ، فقد ظهر في موقف تركيا من الحصار الإسرائيلي على غزة، ومن جهة أخرى ظهر في موقف إيران دعمها حماس وحزب الله في حربهما مع إسرائيل (The washing ton post, 2010 : 1-2) .

لقد تمحورت القوة العربية حتى ما قبل الربيع العربي أي قبل ٢٠١١، حول محاولة الإبقاء على الوضع القائم والتخلص من العراق الذي كان يشكل بالنسبة لبعض دول الخليج تهديدا كبيرا، إذ كان العراق احد مصادر التهديد بالنسبة لها في زمن الشاه وبعد وصول صدام حسين إلى الحكم عام ١٩٧٩؛ حيث شكلت الثورة الإيرانية تحولا استراتيجيا مهما في تفكير بعض الدول الخليجية المسيطرة ، وعندما انتقل التحدي من العراق إلى إيران،ولم تكن إسرائيل على سلم أولويات التحديات العربية لا في منطقة الخليج ولا في دول الطوق التي وقعت عمليات سلام معها، بداء من كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ حتى اتفاق وادي عربة، عام ١٩٩٤، وتبعتها خطة سلام عربية بمبادرة سعودية تضمن امن إسرائيل رفضتها إسرائيل بكل المقاييس، حيث تحولت الأنظار من إسرائيل إلى إيران في المنظور الرسمي والشعبي، وبعد الربيع العربي تحولن الانضمام إلى التهديدات الداخلية .(hubin 2011 : 163-166) .

أما التوازن الإقليمي بعد نهاية الربيع العربي ، فقد بدا ذلك بالانقلاب العسكري في مصر في ٣/تموز ٢٠١٣ الذي قلب الكثير من المعادلات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بتنامي دول الخليج ، واهم ذلك تعاظم الدور السعودي في السياسة الإقليمية وفي إعادة توزيع القوة، ويمكن القول، أن النظام الإقليمي فيما يتعلق بالنظام العربي ودوره في الهيمنة الإقليمية ، محدود الأثر، وتظهر هذه المحدودية في المظاهر التالية : (The washing ton post, 2010 : 1-2) .

١) الأزمة المصرية : إذ أن المؤشرات تشير إلى أن مصر مقبلة على حالة عدم استقرار سياسي، بالإضافة إلى الداخلية التي يؤدي فيها الجيش المصري دورا فاعلا ستأخذ كثيرا من الجهود المصرية الدولية تنصب في الداخل الذي لا يمكن التنبؤ بمجالاته ، وبذلك تكون اكبر دولة عربية قد حيد من التنافس على الهيمنة الإقليمية ، ليس بفعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كامب ديفيد وإنما بفعل التدخلات الخارجية التي ترفض أن تترك مصر في مسار ديمقراطي يؤهلها إلى مزيد من الاستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي.

٢) الأزمة العراقية التي أدت إلى ضعف العراق الذي لا يمكن أن يؤدي دورا فاعلا في النظام الإقليمي العربي، فبعد نهاية الاحتلال الأمريكي ومغادرة القوات الأمريكية بقي العراق مهددا بمزيد من عدم الاستقرار السياسي أضف إلى ذلك التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية وهو لا يمكن أن يخرج من الاهتمام بالقضايا الداخلية لأنه أصيب بالمرض الطائفي.

٣) تردد موقف السعودية من القيام بدور إقليمي فأعل، فرغم القوة الاقتصادية التي تمتلكها، إلا أن غياب أفق لعملية إصلاح سياسي يبقيها رهينة الوضع الحالي . (Rice 2005 : 1-2) .

واعتقد أن الأردن تعامل من خلال سياسته الخارجية القائمة على الوضوح مع كل الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية كانت تلك الأزمات قد قوت السياسة الأردنية الخارجية في التعامل مع كافة الملفات، ولكن الإقليم العربي سيبقى في تنافس بين القوى الفاعلية إيران وإسرائيل، وتركيا وستكون الخطوة لإسرائيل ، لكن السياسة الخارجية الأردنية سيكون دورها هو محاولة إفساد أي دور لهذه القوى لكنه لن يشارك في وضع قواعد النظام الإقليمي على غرار النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ولذلك وبدون سياسة الخارجية عربية تقوم على أسس ديمقراطية سيبقى العالم العربي ومنه الأردن يراوح نفس المكان .

ثانيا : اثر الأزمات العربية على توجه السياسة الخارجية الأردنية :

للازمات السياسية التي مرت بها الدول العربية تداعيات عددية على الأردن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وبالتالي أثرت على توجه السياسة الخارجية الأردنية وأصبحت عبء على السياسة الأردنية، ودليل ذلك اللجوء السوري إلى الأردن الذي أنهك البلاد سياسيا واقتصاديا ، حيث كانت الشعوب العربية تأمل من وراء الربيع العربي تحولا ديمقراطيا ولكنه لم ينجز. (نوفل: ٢٠١٤ : ١٣٥).

إن ما حدث من أزمات عربية ابتداء من عام ٢٠٠٣ باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، والاعتداءات الصهيونية المتواصلة على الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس وآثار الأزمات في سوريا ومصر وليبيا ودفع بعض الأنظمة السياسية العربية إلى التخويف من الربيع العربي وآثاره، وهذه كانت مقدمة لاحتمال انجاز ديمقراطي ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب عدم انجاز ذلك انتشار روح السيطرة والاستبداد وإقصاء الآخر. (الشياب، ٢٠١٤ : ١٣٦-١٣٧).

إن التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية العربية ابرز محدودية مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه ابرز دور روسيا على المستوى الإقليمي والعربي، فضلا عن انه كشف عن فشل النظام العربي في التعامل مع الأزمة في بلد عربي.

إن السياسة الخارجية الأردنية في تعاملها مع الأزمات العربية وخاصة الأزمة العراقية والسورية تحدده مجموعة متناقضة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية، وهو موقف يراوح بين الانسجام مع موقف جامعة الدول العربية، وبين الاعتبارات المحلية التي راعت تداعيات ذلك الموقف على الأردن على جميع المستويات ومن بينها الموقف الأمني، كما أن السياسة الخارجية الأردنية توجهت صوب التأثر بالموقفين الخليجي والأمريكي في مواقفهما من الأزمتين العراقية والسورية، لذا كانت السياسة الخارجية الأردنية بداية الأزمتين مترددة وغير واضحة، لأنه كان وما يزال يحاول أن يرضي جميع الأطراف المتناقضة بما في ذلك الاستعداد للضربة العسكرية الأمريكية فيما لو حصلت. (بني أرشيد : ٢٠١٣ : ١).

إن توجهات السياسة الخارجية الأردن ومنذ تأسيس الدولة الأردنية كانت دوما تنمو وتترعرع في ظل الظروف الإقليمية التي تشهد تناغما نسبيا بين دول الإقليم خاصة العربية منها، ويضعف دور الأردن ويتهمش في الأوقات التي تسود فيها حالة من الانقسامات الحادة كالتي تشهدها حاليا، سواء في العراق وسوريا أو فلسطين أو مصر وليبيا ونحسب أن السياسة الخارجية الأردنية تحد تلك الإقليمية الأخرى نظرا للتعقيد الذي ينتاب عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني وتوجهاته في ضوء انقسامات حادة تنزع عن الأردن قدرته على الاحتفاظ بوسطيته التي باتت " هدفا ووسيلة" في آن معا بالنسبة للسياسة الخارجية وفي هذا المجال نتذكر قرارات وتوجهات القرار السياسي الخارجي إبان اتخاذ قرارات صعبة في حرب حزب الله مع إسرائيل عام ٢٠٠٦، والمواقف الأردني من الانقسام الفلسطيني وأطرافه المتناحرة، وموقف الأردن من قمة الدوحة وشرم الشيخ، والتي شكلت كلها أزمات وتحديات بسبب تعقيد عملية الحساب السياسي التي سبقتها معظم الدبلوماسية الإقليمية الأخرى. (المومني : ٢٠٠٩ : ١-٢).

إن خارطة توزيع التحالفات الإقليمية وتعقيد وتعارض الأجندات الإقليمية المختلفة، رتبت على الأردن تهميشا يزعجه ، بعد أن بات المجتمع الدولي ينظر إلى الدور الأردن لا على انه احد قادة معسكر الاعتدال الإقليمي منتسب منضبط تحت لوائه وانه الدولة الجيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتحضرة في إقليم مليء بالسيئين، إذ أصبح الموقف مزعج للأردن لدرجة أن لا يفوت فرصة إلا ويحاول أن يرسل رسائل للجميع انه لا يجب أن تؤخذ مواقفه وتوجهاته المنضبطة مع توجهات المجتمع الدولي كمسلمات وانه يريد الجلوس عن خارطة التخطيط والتوجه للسياسة في الشرق الأوسط، ومنها رغبة ومصلحة الأردن العليا بلعب دور في الضفة الغربية لأسباب خاصة بالأردن، ولان للأردن مصالحه الكثيرة في هذا المجال، وان الأردن سيكون مضطرا لمزيد من الاستقلالية أو الأحادية السياسة إذا لم يكن جزءا أصليا من جهود التحرك الإقليمي في هذا الملف وغيره (المومني : ٢٠٠٩ : ٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

اثر العلاقات الأردنية-العربية على المحدد السياسي الخارجي الأردني

اتصفت المتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بعامل التهديد للدولة الأردنية، فمن حوادث ١١/أيلول ٢٠٠١ إلى الحرب على الإرهاب وأفغانستان ، والحرب على العراق في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٤ إلى الحرب على لبنان ٢٠٠٦، ثم الحرب على غزة ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ ثم أحداث الربيع العربي٢٠١١، وتدفق الأزمات العربية كالأزمة العراقية والسورية والليبية والمصرية واليمنية، وتهديد تنظيم الدولة (داعش) للأردن، كل تلك الأحداث أثرت سلبيا على السلوك السياسي الخارجي الأردني، وذلك لان الأردن دولة تتصف بضعف الإمكانات الذاتية من ناحية حجم الدولة الصغير، وطبيعة البلد الصحراوي، وندرة الموارد الطبيعية والتفاوت بين إمكانات الأردن ودول الجوار الإقليمي، الأمر الذي شكل ضغط على صانع القرار، مما أدى بالسياسة الخارجية الأردنية لان تكون طبيعيه في علاقاتها الإقليمية والدولية متأثرة بردود أفعال آنية (عبيدات، ٢٠١٢ : ١-٣).

إن من ضمن الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية هي العلاقات الأردنية العربية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث هيمنت أولويات جديدة أدخلتها على العولمة والانفتاح والنابعة من حرص الدولة الأردنية على عدم التخلي عن المصالح الوطنية والقومية والإسلامية ، بمعنى آخر فان ما حدث في الواقع هو إعادة ترتيب هذه الأولويات لكي تبدو أكثر توافقا مع متطلبات العصر الجديد. (الأصفهاني، ٢٠٠٠: ١٧١-١٧٢).

وبصفة عامة فان تحديد الأولويات التي تمسكت بها المملكة الأردنية الهاشمية ومنها أنها تركز على ما نص عليه الدستور والاستفادة من المتغيرات الإقليمية والدولية والتركيز على اتجاهات أكثر توافقا مع المتغيرات التي طرأت على بنية الحكم في الدولة الأردنية (الأصفهاني ، ٢٠٠٠ : ١٧٢).

إن العلاقات العربية- الأردنية ودعم القضايا العربية هي أول مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، وهذا يكمن في دعم القضايا العربية الحيوية والذود عن هذه القضايا، والوقوف مع العرب في الأزمات وخاصة ما يطفو على السطح، ومنها الأزمة العراقية والأزمة السورية، واليمنية والفلسطينية. (Amman stock 2014 : 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن طرح مفهوم (الأردن أولا) : المقصود منه هو أن آمن الأردن هو امن المنطقة العربية، والحفاظ على الأردن أولا هو حفاظ على قيم ومكتسبات العرب في الوقت نفسه وضمان حصول الأردن على وضع خاص ومميز عند صياغة امن عربي دولي لمرحلة ما بعد التغيير فهي تطالب للقيام بدور يليق بمكانتها كدولة لها أهميتها الإستراتيجية المحورية السياسية، ودولة قادرة على الدفاع عن مصالحها وجديرة بالاحترام وتتوافق هذا المطلب تماما مع الرأي العام الأردني والعربي الذي يؤمن بان الأردن يتمتع بنفوذ كبير من خلال منطلقاته وارثه الثقافي الهاشمي وثرواته وقدرات إنسانه الهائلة. (احمد ، ٢٠٠٧ : ٥٥٩).

والحرص على الوضع الفريد من نوعه الذي تتمتع به الأردن فهي دولة ذات ارث إنساني عربي إسلامي لها حدودها مع العراق والسعودية وسوريا وفلسطين ومصر، وبالتالي حرصت على أن تكون لها دبلوماسية مميزة في علاقاتها مع الآخرين .(احمد : ٢٠٠٧ : ٥٥٩).

تلك هي الأولويات التي تكمن وراء تحركات الدبلوماسية الأردنية تجاه الخارج من(٢٠٠٣-٢٠١٤) وهي تعد أولى مكونات سياستها الخارجية ولكي يتم لها التنفيذ فإنها تعتمد على أدوات متعددة أهمها :) السعودي : ٢٠١٢ : ١-٢) :

١) مكانتها الدولية والإقليمية وسياستها الوسطية المعتدلة التي انتهجها الملك عبد الله الثاني ومنذ عام ١٩٩٩م، حيث أنها نجحت في إقامة علاقات ناجحة ومثمرة مع دول العالم.

٢) اشتراكها منذ عام ١٩٩٩ في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس علاوة على أنها الدولة الرابعة في اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية، وارتباطها باتفاقيات اقتصادية أوروبية وآسيوية وعربية نظرا لسياستها المعتدلة.

٣) قبولها جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن العربي وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقضية العراقية والسورية، تلك القرارات التي تدين العدوان وتدعو للتحرر والاستقلال، وتلك التي تدعو للأمن وتدعم فكر السلم الدولي ونبذ العنصرية والإرهاب الدولي، لهذا كان الأردن إحدى الدول التي صوتت على قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) والقاضي بان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

٤) إقامة علاقات وثقة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد من الشركاء المفضلين للأردن في الأنشطة السياسة والاقتصادية كما أن الأردن يعتمد عليه أساسا لتصريف منتجاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء تلك المبادئ والأولويات لمستقبل الأردن والمنطقة ومع تأكيد تحول اقتصاديات الأردن إلى اقتصاديات السوق العالمية فقد شرعت القيادة الأردنية في وضع وتنفيذ برامج إصلاحية على الصعيد الاقتصادي والمالي للاستفادة من هذا الوضع.

٥) الاستفادة السلمية من الانتماء إلى العراق العربي وذلك بتولي دور الوسيط الفعال الذي يضع خبرته العربية لتسوية أي نزاع عربي قائم بين العرب أنفسهم أو الدول الإسلامية.

٦) العمل الجاد من اجل قيام تكتلات إستراتيجية ودعم قدرتها على الوقوف على قدم المساواة مع الدول الآخرة والحد من هيمنة القطب الواحد على العالم، والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب.

ومما سبق نستطيع القول أن السياسة الخارجية الأردنية قد بدأت وخاصة منذ عام ٢٠٠٩ ولغاية الآن ٢٠١٥ تتحرك بتدعيم موقفها الحيادي تجاه القضايا العالمية، والتخلي عن عدد من المواقع كان تمثل وجودها في نوع من التحدي لقرارات الأمم المتحدة، ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى اندمجت الأردن في سياسة الانفتاح مع العالم وما زالت تقدم اقتراحاتها على الساحة الدولية، كإحدى الدول المعتدلة سياسيا.

وربما كان هذا الانطلاق الجديد العصري لسياسة الخارجية الأردنية ما هو سوى انه لم يعد منبعثا عن الاستفادة بقدرما من التناقضات الدولية، وقد خطت عتبت الألفية الثالثة والقرن الواحد والعشرين وهي تريد أن تقدم نفسها إلى العالم من خلال سياسة خارجية قائمة على تدرج الأولويات والحياد والاعتدال أسوة بالدول العصرية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اثر السياسة الخارجية الأردنية على الأزمة العراقية من٢٠٠٣-٢٠١٤

تتعدد مصادر التهديد التي يفرضها تطور الأوضاع في العراق من ٢٠٠٣-٢٠١٤ على السياسة الخارجية الأردنية إقليميا وداخليا، فعلى الصعيد الإقليمي، يخلق التزاوج بين الحالتين العراقية والسورية (٢٠١٠-٢٠١٤) الشعور بقلق من دومينو فوضى أمنية تخلق توترات ومصادر تهديد غير تقليديه على الحدود الأردنية العراقية مع صعود التنظيمات الإرهابية المتطرفة في العراق وسوريا ٢٠١٤، وكانت السياسة الخارجية الأردنية قد تعاملت مع الأزمة العراقية من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤ بكل دقة وحذر مع من رافقها من تداعيات تمثلت بموجات اللجوء العراقي ومن ثم السوري التي شكلت ضغطا على الموارد البنية التحتية الأردنية؛ لذا فإن التحدي الجوهري للسياسة الخارجية الأردنية الذي مثلته الأزمة العراقية في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤ يتمثل في اجتراح معادلة جديدة في مواجهة مصالحه المتضاربة تجاه الأوضاع السياسية التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، ما بين مصالح وسياسة النظام الجديد من جهة، ومصالح إستراتيجية مع حلفائه من هذا وعلاقته بالمجتمع السني العراقي من جهة أخرى، وفي التعامل الدقيق مع ما تمثله الجماعات الإرهابية المتطرفة من تهديد للدولة الأردنية.

نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني : اثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من٢٠٠٣ -٢٠١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣

إن الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ إنما تندرج تحت مسمى إعادة طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد، فالإدارة الأمريكية أعادت طرح رسم الحدود بين النظم الإقليمية التي ارتبطت بتنفيذ مبدأ الإدماج الذي تحدث عنه ريتشارد هاس في نيسان/ ابريل ٢٠٠٢، والذي ينصرف إلى دمج الدول والمنظمات في ترتيبات تدعم عالما يتسق والمصالح والقيم الأمريكية . (Hass, 2005,32-44) .

واتضحت معالم هذا المبدأ أكثر في مبادرة كوان بأول التي طرحها في ٢٠٠٢ وجاء فيها أن : " نجاح واشنطن في تحقيق مصالحها وحمايتها مرتبط باهتمامها الذي يجب أن يتسم بالاستمرارية والفاعلية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن الاهتمام بها بعيدا عن النظر إلى تخلفها في تلك المجالات، وبذلك صعدت الولايات المتحدة سياستها تجاه العراق منذ مطلع ٢٠٠٢ تمهيدا لضرب العراق في إطار حربها على الإرهاب التي أعلنتها كردة فعل على أحداث ١١/أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٥ : ١-٢).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني : موقف الأردن من الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣ :

إن الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثانية (حرب العراق) أو احتلال العراق، أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة دول مثل الكويت وقطر والأردن حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم (١٤٨٣) في ٢٠٠٣، ومن الأسماء الأخرى التي أطلقت على هذا الصراع هي عملية تحرير العراق، وأطلق المناهضون لهذه الحرب تسمية " حرب بوش " على هذا الصراع، وقد بدأت عملية الغزو العراق بتاريخ في ٢٠اذار /مارس/ ٢٠٠٣ من قبل القوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه :" ائتلاف الراغبين" وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافا كبيرا عن الائتلاف الذي خاض الخليج الثانية لأنه كان ائتلاف صعب التشكيل، حيث شكلت القوات الأمريكية والبريطانية ما نسبته ٩٨% من هذا الائتلاف، ولقد تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية في المدنيين في تاريخ العراق، وتاريخ الجيش الأمريكي في عقود عدة(Defence Arab, 2009, 1-2) .

يناقش الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين :

أولا : الظروف السياسية التي سبقت احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

ثانيا : الدوافع الحقيقية للاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الظروف السياسية التي سبقت احتلال العراق عام ٢٠٠٣ :

طرأت على السياسة العالمية نقلة نوعية مفاجئة اثر اعتداء الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ فخلال عصر المعلومات في تسعينيات القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة في خضم حركة متسارعة؛ إذ انهيارات الشيوعية، المنافس الأخير للديمقراطية الليبرالية، وشهد الاقتصاد الأمريكي واقتصاد السوق انطلاقة قوية، وبدا أن المؤسسات الديمقراطية تشق طريقها باطراد في جميع أنحاء العالم ، وسادت وقت ذاك قناعة بان التقنية تعمق العولمة، وتقرب أجزاء القرية الكونية Global village بعضها من بعض تجعل الدول القطرية التقليدية عديمة الشأن، ثم ما لبث أن حدث شيء مختلف تماما عندما ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان بعد أن تعرضت لهجوم غير مسبوق على أراضيها ، وأخذت دواعي الأمن تعرقل الاقتصاد الذي يعتمد على الحدود المفتوحة والحركة الحرة للأشخاص والبضائع. (فوكوياما، ٢٠٠٧ : ٣٩).

ولم يقتصر الأمر بطبيعة الحالة على الاقتصاد والتجارة، فقد فرزت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نتائج عدة على صعيد العلاقات الدولية، منها أحداث تغيير نوعي في شبكات المصالح بين الدول، فقد جعلت تلك الاعتداءات الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المساعدة من قبل دول أخرى في حربها ضد الإرهاب، وعندما تطلب دولة ما المساعدة من دولة أخرى فمن المعتد أن تكون هناك مصلحة مقابل للطرف الآخر ومن ثم لم يكن غريبا أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من الاهتمام بطلبات دول مثل تركيا وباكستان أكثر مما كانت تلقاه هذه الطلبات قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي World Trade Center –WTC فيما أخذت دول مثل السودان وسوريا في التعاون مع الإجراءات الأمريكية المضادة للإرهاب من تلقاء نفسها نتيجة لارتفاعه تكلفة عدم التعاون، وبعد أن بات الولايات المتحدة الأمريكية، لها مصلحة جديدة في مساعدة حلفائها في مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدولة التي تتحداها على السواء .(كيوهان،٢٠٠٧: ١٩٢)

وهذا التحول في مفهوم المصالح لم يكن يقتصر على الجانب الأمريكي، فقد حدث تحول مماثل أيضا في هذا المفهوم لدى دول عدة ، منها الصين التي صوتت إلى جانب قرار الأمم الصادر في ٢٨/أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية، تفويضا غير محدود لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمهاجمة المناطق التي تتخذ منها الجماعات الإرهابية ملاذا، حتى لو كان من يقدم هذه الملاذات دولا ذات سيادة ، هذا يختلف عن موقف الصين ، التي عارضت عمليات الأمم المتحدة في كوسوفا، وقام موقفها حينذاك على أساس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القلق من انتهاك سيادة دولة، كما نشأت مصالح مشتركة بين الصين والهند على قاعدة القلق المشترك من الجماعات الإرهابية والتطرف الإسلامي، وحدث تقارب مفاجئ بين بكين ونيودلهي توج بزيارة رئيس الوزراء الصين السابق (رونج جي) للهند في كانون الثاني / يناير /٢٠٠٢، في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء صيني للهند منذ نحو عقد من الزمان في ذلك التوقيت (CCTV, 2013: 1-2) .

إن اعتداءات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر /٢٠٠١ كان عدوانا هائلا من المستحيل لأحد أن يقف مدافعا عنه ناهيك عن تبريره، أو ربطه بقضايا الحريات ففي ضوء ضخامة الهجمات لم يعد بوسع أي دولة أن تتسامح مع الإرهاب، بل أصبح التسامح مع المستويات المتدنية من الإرهاب مسالة أكثر إشكالا، ومن ثم فإن إحدى ابرز النتائج التي أسفرت عنها اعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر / ٢٠٠١ تتمثل في تعميم عدم مشروعية الإرهاب، وبناء حالة من التوافق الدولي تجاه ذلك (كيوهان،٢٠٠٧ : ١٨٧).

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن دول العالم جميعها قد تخلت فجأة عن دعمها للإرهاب، ولكن المقصود هنا أن الدعم الظاهري للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر ، حتى الذي يعمل تحت غطاء سياسي، بات يواجه بنقد أكثر فعالية، وتولدت قناعة لدى القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية،والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين بأنه ليس بوسع أي منها العمل بمفردها بمكافحة الإرهاب من دون تضافر جهد عالمي لهذه الغاية وهذا ما يوفر جزئيا احد مداخل فهم تشكل التحالف الدولي الواسع ضد الإرهاب، حيث أدركت القوى الكبرى جميعها أن لها مصلحة مؤكدة في مواجهة هذه الظاهرة البالغة الخطورة (ديريريان،٢٠٠٦: ١٣٩) .

ولعل خطورة اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالنسبة إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي تكمن في أنها فاقت خيال المخططين فلم يأت الإرهاب من دولة مارقة أو صواريخ بالستية أو أسلحة دمار شامل بيولوجية وكيماوية ونووية متطورة، كما كان يحذر دائما خبراء الاستخبارات والأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، بل بواسطة شبكة إرهابية شديدة فتخطي طائرات ينتمون إلى تنظيم " القاعدة" حيث نفذ نحو ١٩ شخصا من عناصر التنظيم هجمات باستعمال طائرات مدنية مختطفة ، أسوا هجوم تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في أراضيها (ديريريان،٢٠٠٦: ١٤٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تامين مصدر نفطي مهم واحد على الأقل، وبدا للحظة أنها اقتربت من إيران واجتذبت روسيا، وتنامي النفوذ الأمريكي عالميا عقب اعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، ما يعني أن الحرب ضد العدو العالمي الجديد المعروف بالإرهاب قد أسهمت في توسيع دائرة النفوذ الأمريكي بالطريقة ذاتها التي أدى بها الصراع ضد الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق إلى توسيع النفوذ الأمريكي كذلك أسهم التحرك الأمريكي للرد على تلك الاعتداءات في إحداث تغيير ملموس في تطبيق القانون الدولي، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ مبدأ الدفاع عن النفس كأساس مقبول للتعامل مع الهجمات الإرهابية، وبالتالي فإن من حقها اللجوء مجددا إلى هذا المبدأ الذي استقر تقريبا، وفي ظروف ربما اقل خطورة من اعتداءات الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن كانت الادعاءات الأمريكية بالحق في توجيه ضربة وقائية تقابل دائما بالارتياب من المجتمع الدولي، إذا لم يكن هناك أي تأييد تقريبا في دفاع استباقي عن النفس في القانون الدولي العرفي القائم حاليا. (بايرز،٢٠٠٢: ١٦٥) .

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد قضت في طريق الأحادية القطبية الذي كان قد بدأته بالفعل قبل هذه الحادثة، فخلال الأشهر الثمانية الأولى من توليتها المسؤولية، رفضت إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) معاهدات دولية عدة أو تخلت عنها.(الحسين ، ٢٠١٢ : ٩٨).

وبالتالي فإن أسلوب التعددية في التعامل مع الشؤون العالمية الذي تم بموجبه بماء التحالف العالمي ضد الإرهاب لم يكن يعني امتناع إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) بمدى أهمية التعددية في إدارة الشؤون العالمية. (بايرز،٢٠٠٢: ١٥٨-١٥٩) .

رفضت واشنطن وقت ذاك الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على تفويض بشن حرب ضد الإرهاب العالمي في أفغانستان وغيرها من الدول المناطق، وأثرت بدلا من ذلك الاعتماد على حق فضفاض يسمى حق الدفاع عن النفس.

بيد أن ما شد انتباه معظم المتخصصين هو مقولة الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش (الابن) وتأكيده الذي تعرض له فيما سبق، بان دول العالم : " إما أن تكون مع تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإما تكون ضدها، تلك المقولة التي تجاهلت مبدأ يتصل بسيادة الدول وهو حق الحياد، ونصبت من الولايات المتحدة الأمريكية مرجعا نهائيا في تقرير الخطأ والصواب، الأمر الذي شكل منعطفا حيويا في مسيرة التطور النظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية نسبيا في معالجة المسار الأول الذي اتخذته الحرب ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإرهاب ، حين بادر الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) إلى تصحيح سوء الفهم الذي نتج من استخدامه لكلمة (Crusade) التي تشير احد معانيها إلى " حرب صليبية" (وودز، ٢٠٠٣ : ١-٢).

وأقوال بوش هذه أحدثت أثرا سلبيا في نفوس المسلمين الذين كانوا يشعرون بان الحملة الأمريكية ضد أفغانستان ليسن سوى مظهر لحرب صليبية ، تنوي الولايات المتحدة الأمريكية شنها ضد المسلمين، ثم جاءت حرب العراق في آذار /مارس لتكرس هذه الصورة النمطية السلبية.

عمد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) إلى التصريح في أكثر من مناسبة باحترامه للإسلام وتفريقه بين الإسلام والإرهاب ، وان بلاده تسعى إلى محاربة الثاني بالقدر نفسه الذي تسعى به إلى إيجاد قنوات تفاهم مع الأول (عكاشة، ٢٠٠٢ : ١)

وتلك الخطوة استهدفت لجم مخاوف متصاعدة لم تقتصر على العالم الإسلامي فحسب، بل شملت الغرب ذاته أيضا، حيث قال صموئيل فيلبس هنتجون Samuel Phillips Huntington في شهر كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ ". لقد عاش المسلمون اجتياح العراق على انه حرب ضد الإسلام وكان من المنطقي أن يفرز تصرف الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النحو إرهابا أكثر فأكثر، لقد تم إقحامنا اليوم بكل وضوح في حرب دينية يحتمل مسؤوليتها لكل من أسامة بن لادن وجورج بوش.(الابن) (بونيفاس : ٢٠٠٥ : ١) .

وقد أنتجت تفاعلات المشهد السياسي العالمي عقب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر نموذجا للقوة قائما على المزج بين مردود هذه التفاعلات من ناحية، ومعطيات الحقبة الراهنة على الصعد الاقتصادية والسياسية والتقنية وغيرها من ناحية أخرى، ومن هنا يرى الباحث صمويئل ناي أن القوة في الوقت الراهن موزعة بنمط يشبه رقعة الشطرنج العليا، نجد القوة العسكرية الأحادية القطب إلى حد كبير أما على رقعة الشطرنج الوسطى فقد ظلت القوة الاقتصادية المتعددة الأقطاب طوال أكثر من عقد واللاعبون الرئيسيون في هذه الرقعة هم : الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والصين والهند وروسيا والبرازيل، إلى جانب آخرين لهم أهمية آخذة التزايد، أما رقعة الشطرنج السفلى، فهي مجال العلاقات العابرة للحدود الوطنية، وهي تشمل أطرافا فاعلين ليسو دولا، (كالمصرفيين والإرهابيين والقراصنة الالكترونيين)لتحديات المعولمة الأخرى التي يصعب حصرها من قبيل الأوبئة وتغيير المناخ وغير ذلك . (ناي، : ٢٠١٢ : ٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الدوافع الحقيقة للاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣ :

شكلت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق تطورا غير مسبوق على الإطلاق في العلاقات الدولية المعارضة عموما وفي الخبرة السياسية العربية خصوصا فهي المرة الأولى في فترة ما بعد الاستقلال التي تتعرض فيها دولة عربية مستقلة لعدوان أمريكي بريطاني سافر بدون أسانيد قوية وبدون غطاء من الشرعية الدولية وعلى الرغم التفوق الساحق لقوات الغزو الأمريكي البريطاني على القوات العراقية، فإن المقاومة العراقية وغير المتوقعة قد فرضت واقعا مختلفا عن التوقعات الأمريكية التي كانت تتوقع مجرد نزعة عسكرية تنهار خلالها القوات المسلحة العراقية بسرعة ويتم خلالها القضاء بسهولة على نظام الحكم في العراق برئاسة صدام حسين .(محمود : ٢٠٠٣ : ٥٤).

ينظر إلى الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد العراق في آذار مارس ٢٠٠٣ باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي القديم الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية وقيام نظام عالمي جديد، فقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب مع بريطانيا وبقية الحلفاء متجاهلين تماما الشرعية الدولية، وهذه الحرب تعد المنعطف التاريخي الذي بشر بنظام عالمي جديد يتسم بالصعود غير المسبوق للقوة الأمريكية وانفرادها بمكافحة القوة العظمى العالمي (الدويك ، ٢٠٠٤ : ١-٢).

ومن هنا فإننا سنتناول الأسباب الظاهرة والخفية للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتي كانت بغطاء محاربة الإرهاب على النحو التالي :

أولا : في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي تقدم بها الرئيس الأمريكي بوش (الابن) في أيلول سبتمبر عام ٢٠٠٢ إلى الكونجرس ورد انه في حال شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بان دولة ما يكمن أن تشكل خطرا مستقبلا، أو ثبت أن دولة ما تؤدي على أراضيها مجموعات إرهابية يمكن أن تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية ، فإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن ضربة استباقية ومن طرف واحد على ارض تلك الدولة لتدمير مصدر التهديد ، ولو اضطرها ذلك إلى إزالة النظام الحاكم نفسه .(كرلوف، ٢٠٠٧ ، ١٩١).

ولقد كانت الدوافع التي أدت إلى الحرب على العراق ٢٠٠٣ ما يلي :

١) إعادة طرح مشروع الشرق الأوسطية، فالإدارة الأمريكية أعادت طرح المشروع من خلال سياستها الخاصة بإعادة رسم الحدود بين النظم الإقليمية الإقليمية التي ارتبطت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتنفيذ مبدأ الإدماج الذي تحدث عنه ريتشارد هاس في نيسان /ابريل ٢٠٠٢ والذي ينصرف إلى دمج الدول والمنظمات في ترتيبات تدعم عالميا بتنسيق مع المصالح والقيم الأمريكية (هدسون، ٢٠٠٢ : ١-٢) .

٢) الاتجاه نحو تغيير النظم المعادية بالقوة ، حيث صعدت الولايات المتحدة سياستها تجاه العراق منذ مطلع العراق عام ٢٠٠٢، تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية إليه في إطار حربها على الإرهاب، التي أعلنتها كرد فعل على أحداث ١١/أيلول /سبتمبر، واستطاعت بهذا التصعيد أن تفتعل معه أزمة ثلاثية الأبعاد، تعلق البعد الأول منها باتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل، وتعلق البعد الثاني بعلاقته بتنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن، المتهم الأول في أحداث أيلول /سبتمبر، في حين انصرف البعد الثالث إلى عدم ديمقراطية النظام العراقي وانتهاكه لحقوق الإنسان، وقد ضمن بوش الأبعاد الثلاثة في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للدورة العادية للجمعية في ١٢ أيلول /سبتمبر٢٠٠٢ ، وهدد فيه بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ولو بالقوة، وتلا ذلك صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الذي تشكلت بموجبه لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة (الانمو فيك) التي عادت للتفتيش عن الأسلحة في العراق، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.(سرحان ، ٢٠٠٤: ٤٦-٤٨).

٣) إعادة رسم خارطة لعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإيران، بما يغرز في نهاية المطاف نظاما شرق أوسطيا يمتد من المغرب إلى اندونيسيا تتمتع فيه إسرائيل فيه تفوق عسكري يوازي " لحسن قدرات إيران العسكرية" ويجعل إيران تعاني نوعا من العزلة، وخاصة مع تصويرها ومن يؤيد سياستها من الدول العربية/ مثل سورية، مصدر تهديد للعرب وإسرائيل، فضلا عن تمتع إسرائيل بتفوق على الدول العربية التي ستقيم معها علاقات حتى وان لم تتم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي هذا التوزيع للقوة تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس عقب إعلان بوش زيادة حجم المساعدات التي ستقدمها بلاده إلى إسرائيل ابتداء من عام ٢٠٠٩ ولمدة عشر سنوات لتبلغ ٣٠ مليار دولار، أي بزيادة على مساعدات الفترة الماضية قدرها ٤مليارات دولار (مسعد، ٢٠٠٤ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) إن العراق جغرافيا هو مركز الشرق الأوسط ، والسيطرة عليه تعني السيطرة على قلب الشرق الأوسط ، جغرافيا وعسكريا وحضاريا وهو كذلك اقتصاديا يملك اكبر خزين نفطي، بالإضافة إلى النهرين والكثير من المعادن المهمة كاليورانيوم وغيرها.

٥) ومن الناحية الدينية السياسية، هذه نقطة مهمة جدا : إن شعب العراق يتنوع إلى سنة وشيعة بالإضافة إلى الأكراد والتركمان والمسحيين وغيرهم ، ويقع مباشرة وسط القطبين الإسلاميين المتصارعين الشيعي والإيراني، والقطب السني السعودي، وهذا يعني انه البلد الوحيد المهيأ جغرافيا وسكانيا لان يكون ساحة للصراع بين القطبين المتحاربين وتعمق الشقة في العالم الإسلامي اجمعه بين السنة والشيعة، وهذا في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق مصالحها من خلال اللعب على الحبلين . (مطر. ٢٠١٠ : ١-٢).

٦) للعراق أهمية روحية تاريخية خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك أن الرئيس بوش اختار يوم إعلان الحرب على العراق عام ١٩٩١ ليعلن عن نهاية نظام القطبين المتنافسين وانبثاق النظام العالمي الجديد أي ميلاد أولى حضارة عالمية موحدة في التاريخ، والعراق يمثل مركز حضارة الشرق الأوسط، وهو مركز الإبداع الناري الفعال والاجتياحي والتوسعي، وتمثل مصر مركز الإبداع المائي والانكفائي والمستقر، لهذا فإن هذين البلدين بقيا مركزا حضارة وتاريخ الشرق الأوسط وعموم العالم القديم، طيلة آلاف الأعوام، وحضارة العراق هي المنافس الأكبر لحضارة الولايات المتحدة المحدثة، وتخاف الولايات المنافس الأكبر لحضارة الولايات المتحدة المحدثة ، وتخاف الولايات المتحدة أن تعلن بان جذور الحضارة الغربية هي أصلها من بابل، حتى لا يكون منافسة لها، لذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير منافستها وهي الحضارة العراقية . (مطر ، ٢٠١٠ : ٢-٣).

٧) أسباب احتلال العراق ليست وليدة الصدفة، وإنما جذورها التي تمتد لعقدين أو أكثر من الزمان حيث أن الولايات المتحدة كانت منذ ستينيات القرن الماضي تسعى للوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة عليها إلى (الخليج العربي، والعراق) للسيطرة على منابع النفط، إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى، لان اليابان أصبحت من القوة الاقتصادية الكبرى العالمية التي تنافس الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط كسوق مستهلك للبضائع الأمريكية لذا فإن احتلال منابع نفط الخليج العربي والعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سيعمل على تحجيم النمو الاقتصادي لليابان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصين، الأمر الذي عملت فيه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠ على تفتيت الاتحاد السوفياتي (السابق) يهدف التمهيد للسيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي، وتضييق الخناق أيضا على الكتلتين اللتين تنافسان الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية وهما اليابان والصين. (الخزرجي، ١٩٩٢، ١-٣).

٨) القضاء على النظام العراقي الدكتاتوري (كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية) بدافع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا يشير إلى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تتمثل أهم البوابان التي دخلن منها الولايات المتحدة لتشرعن احتلالها والتدخل في شؤون الدول الآخرة ومن بينها العراق. (الياسري، ٢٠١٤ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

موقف الأردن من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ :

نتج من احتلال العراق مزيدا من الاختراق لأمن النظام العربي، فواقعة الاحتلال ذاتها تعني انتقال القوى العظمى متمثلة في الولايات المتحدة ، التي ظلت تؤثر في النظام منذ نشأته الرسمية، من خارج حدوده إلى داخل تلك الحدود، فأصبح بذلك مهددا بتبعية أمنه للقوى العظمى التي باتت تمارس نوعا من الهيمنة فيه، بما يعنيه ذلك من انتفاء تمايز أمنه الذي هو من المقومات المعرفية للنظم الإقليمية، وقد ترتب على انهيار العراق كقوة إقليمية أدت في فترات معينة دور الموازن للدور الإيراني المساهم في تحسين النظام في مواجهة أي اختراق لأمنه من قبل إيران، وذلك ما سببه العراق بسوء ادراك قيادته للمعطيات الإقليمية والدولية من إخلال بأمن النظام، إذ وفر انهياره فرصة لإيران لتزيد نفوذها في النظام، علاوة على ازدياد الوزن النسبي لمصادر التهديد التابعة من داخل وحدات النظام والمؤثرة سلبا في امن الدولة القطرية بالدرجة الأولى، ولم يتمكن النظام العربي من التعامل معها بفاعلية في المرحلة السابقة على احتلال العراق، إذ كثير ما تم إغفالها لصالح مصادر التهديد النابعة من قوى خارجية (القش، ٢٠٠٣ : ٩٠-٩٢).

يناقش الباحث في هذا المبحث المحورين التاليين وهما :

أولا : الموقف الرسمي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

ثانيا : الموقف الشعبي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الموقف الرسمي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ :

اتسم الموقف الرسمي للحكومة الأردنية من الوضع السياسي في العراق بالغموض، حيث كثر الحديث آنذاك عن إرسال قوات عربية إلى العراق، فقد صرح وزير الإعلام آنذاك أن الأردن سيرسل قوات إلى العراق، إذ طلب منه " مجلس الحكم العراقي، وقد اعترف الأردن بمجلس الحكم العراقي، وعلى لسان رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب في زيارة له للكويت في إبان الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أن الأردن يدعم مجلس الحكم العراقي، علاوة على انه صرح أن وجود القوات الأمريكية هي ضرورية ومفيدة لمنع حرب أهلية في العراق الحفاظ على وحدته . (سليمان، ٢٠٠٣ : ١).

إلا أن تصريحات رئيس الوزراء الأردني تناقضت مع وزير الخارجية الأردني مروان المعشر في اجتماع وزراء الخارجية في القاهرة في ٥/آب/ أغسطس عام ٢٠٠٣ الذي أكد رفض الأردن إرسال قوات إلى العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، ورفض بشدة صحة الأنباء التي زعمت بذلك .

ان تلك هذه التصريحات المتناقضة والموقف الغامض آثار جدلا سياسيا وإعلاميا داخليا، وقد وجه النائب في البرلمان الأردني الإسلامي محمد عقل سؤلا لرئيس الوزراء حول الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق ، خاصة بعد استضافة الأردن لرئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق كول بديمر فأجاب رئيس الوزراء علي أبو الراغب بان للأردن مصالح في العراق وملفات معلقة، وفي إطار تفسير الموقف الأردن يوجد عدة اتجاهات : (سليمان، ٢٠٠٣ : ١-٢)

أ- إن الموقف الأردني واضح ومحدد وهو الاعتراف الفعلي والحقيقي بمخرجات الاحتلال الأمريكي، والتعامل معها، والتماهي مع السياسة الأمريكية عمليا، لكن عدم إظهار ذلك إعلاميا من خلال إيجاد حالة من الضبابية والتصريحات المتلبسة والتي يمكن تأويلها وهذا الاتجاه القوي في تفسير السلوك الأردني يؤيده العديد من الشواهد أبرزها تماهي حكم الملك الأردني مع السياسة الأمريكية وحرصه على دور محوري للأردن في الأجندة الأمريكية.

وأبدى الملك عبد الله الثاني حرصه الشديد على تجنب الأردن الآثار السيئة لحالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن التي تعشيها المنطقة، وتمكن الأردن بذلك من التخفيف من التداعيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلبية للحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في نيسان ابريل عام ٢٠٠٣ (البطوش، ٢٠١٢ : ١٥٧).

وقد رفض الأردن الحرب العدوانية على العراق رسميا ، وبذل جهود لمحاولة تجنب العراق والمنطقة شرورها، وبعد قيام الحكومة العراقية حرص الأردن على مواصلة العلاقات مع العراق بغض النظر عمن يحكمه فهذا خيار الشعب العراقي، والأردن يؤمن بان العراق تشكل عمقا استراتيجيا هاما للأردن ، وشقيقا جارا ينبغي المحافظة على علاقات الود والتعاون معه في ظل الظروف الأحوال(البطوش، ٢٠١٢ : ١٥٧) .

إن الأردن يعلم أن الساحة العراقية بعد انهيار نظام الحكم السابق أصبح مصدرا لقوى تمارس الحرب غير المتكافئة تجاه حكومات المنطقة، ويقصد بها الحرب التي يكون احد أطرافها اضعف من الطرف الآخر من الناحية التنظيمية، ومن ناحية القوة المادية، ويقوم بها الطرف الضعيف بدراسة دقيقة لنقاط ضعف خصمه التي يكمن أن تلحق به خسارة كبيرة وتزيد من ضعفه إذا ما قام باستهدافها وفي الوقت ذاته يعمل هذا الطرف على تعظيم قوته الذاتية عن طريق إعادة تنظيم صفوفه، أو تجنيد المزيد من العناصر فيها، أو توسيع نشاطه ليشمل مناطق أخرى، وعادة ما تقع هذه الحرب بين الدولة والجماعات المسلحة، ولا يوجد ميدان محدد لها، وهي تتطلب أسلحة ذكية ودقيقة في الإصابة للهدف، ومن أدواتها الإرهاب العقائدي والعلماني (Cordesman ,2005, 1-17) .

إن الموقف الرسمي الأردني إنما جاء نتيجة للحفاظ على العراق من التفتت والانقسام لان الأردن رسميا يعلم أن المنطقة باتت مهددة بانتقال هذا النوع من الحروب الإرهاب العقائدي والعلماني، خاصة مع استمرار المواجهات المسلحة في العراق بين التنظيمات الإرهابية والقوات العراقية والأمريكية، وما ارتبط من تضييق للخناق عليها والضرب المكثف لمعاقلها، فاتجهت المواجهات ترتيب صفوفها وتجنيد عناصر جديدة لتعوض ما خسرته في تلك المواجهات من خلال خلايا جديدة يتم إنشاؤها في خارج العراق، أو من خلال التحالف مع بعض الخلايا النائمة ذات العنف أو الخلايا النشطة في المنطقة، ليتم نقلها بعد ذلك إلى داخل العراق عن طريق مناطق الحدود المشتركة وغير المراقبة مع الدول المشتركة معه في الحدود ومنها الأردن، ويتم تجنيد هذه العناصر في المملكة العربية السعودية وشمال إفريقيا بصفة خاصة(mcconnell 2008 : 5-6) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن موقف الأردن رسميا كان عاقلا حيث اعترف بالحكومة الجديدة في العراق وذلك لان الأردن يعلم أن الفوضى السياسية والفكرية قد تؤدي إلى تفتيت وتقسيم العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، ودليل ذلك وجود منظمات إرهابية مباشرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث بلغ عدد المقاتلين الأجانب في العراق نهاية عام ٢٠٠٧ ٥٢ ألف مقاتل وتجدر الإشارة إلى أن انتشار التنظيمات الإرهابية في العراق وفي المنطقة العربية، وخاصة العقائدية منها، سابق على احتلال العراق، إلا أن الاحتلال الذي حول العراق إلى دولة فاشلة أدى إلى تحرك ما كان نائما منها، بل وتشكل تنظيمات جديدة تحوي في تكوينها عناصر عادت من العراق لتنفيذ عمليات بالاستراتيجيات ذاتها التي تستخدم في العراق (cordesman 2004, 1-7) .

ثانيا : الموقف الشعبي الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ :

إن ما حدق في العراق عام ٢٠٠٣ يبد مفاجئا للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، ولكنه كان مفاجئا للشعوب العربية وخاصة الشعب الأردني، وذلك في ضوء قصور أسس العملية السياسية في البلاد منذ الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣، ووجود نظام المحاصصة الطائفي الذي أفضى إلى شد وتوتر بين " السنة والشيعة" برعاية الولايات المتحدة، فضلا عن الشعور بالتهميش لدى معظم العرب " السنة " في ظل ضعف المشاركة السياسية إضافة إلى الشد بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشان الحدود بينها، علاوة على تدخل دول الجوار ومنها إيران، . (الحمد ، ٢٠١٥: ١-٢).

إن المحيط الإقليمي العربي اتسم منذ احتلال العراق بالغموض ودعم التحديد، وانه على الرغم من المخاوف من تآكل النفوذ الأمريكي في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خرجتا من هذا الصراع باعتبارهما القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وذلك في ظل ضعف أنظمة الحكم العربية، وفي ظل افتقاد فاعل نشط يقوم بدور موازن للدور الإيراني المنطقة، وفي الوقت نفسه الذي ترتكز فيه التحرك الإيرانية في المنطقة على فكرة ضعف وتناقض الاستجابات العربية تجاهها.

إن استطلاعات الرأي العام تعكس تلك الشكوك بوضوح ففي مسح أجراه شبلي ملمحي عام ٢٠٠٨ لاستطلاع المواقف الإقليمية ، اظهر أن ٦% فقط من أكثر من ٤٠٠٠ عربي شملهم الاستطلاع كانوا على اقتناع بان زيادة القوات الأمريكية في العراق أمر ايجابي، علاوة على ذلك يعتقد ٨١% من المشاركين في استطلاع الرأي بان معظم العراقيين أسوا حالا بعد الاحتلال، ويؤكد التقرير على أن هذه الآراء السلبية حول الاحتلال الأمريكي للعراق تتفق أيضا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع المواقف العامة تجاه الولايات المتحدة ، حيث وجد ٨٣% من المشاركين ذوي موقف معارض بشدة أو إلى حد ما لسياسات في الولايات المتحدة و٧٠% ابدوا عدم الثقة في الولايات المتحدة(السياسة الدولية، ٢٠١٠ : ١-٢).

لقد أصبح الأردن بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ قبلة العراقيين على مختلف انتماءاتهم الطائفية والسياسية ، شكلت الجالية العراقية المقيمة في الأردن تجمعا لمختلف القوى الحكومية والمعارضة بل وحتى قوى المقاومة أيضا ، وحاليا هناك سفارة أردنية في بغداد وأخرى عراقية في عمان، وقد استقبل الشعب الأردني الذي عارض الاحتلال الأمريكي للعراق العراقيون في الأردن بالحفاوة والتكريم(ويكيبديا، ٢٠٠٣ : ١-٢).

لقد أدرك الشعب الأردني انه قد ترتب على احتلال العراق احتمال تحول العراق إلى مصدر تهديد عسكري محتمل من النظام العربي، فرغم أن عملية الاحتلال قضت على ما تبقى من قوة عسكرية بعد عملية التدمير المنظم التي نفذتها الإدارة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

اثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من٢٠٠٣-٢٠١٤:

لقد كان للازمات التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ أثرها الواضح على السياسة الخارجية الأردنية، إذ أن العراق دخل في إطار التجاذبات الدولية منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق، ومن ثم اتسعت دائرة التجاذبات لتنقل إلى الساحة الإقليمية، إذ أن التجاذبات في الساحة العراقية تحركها المصالح القومية لمختلف القوى التجاذبات في الساحة ونطاق تلك الحركة ينمو ويتسع بشكل خطوط تمتد مع امتداد حدود الوجود التنقل لكل طرف من أطراف اللعبة في الساحة العراقية ومن هنا يمكن أن أوضح مستوى تأثير الأزمات العراقية، منذ عام ٢٠٠٣، من خلال ملامح التجاذبات الإقليمية والدولية، في العراق، (الحسن، ٢٠١٥ : ١-٢).

سيتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول:السياسية الخارجية الأردنية وأثرها على الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١١.

المطلب الثاني: أثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من ٢٠١١-٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

السياسة الخارجية الأردنية وأثرها على الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١١

لقد مر العراق بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية خلال الفترة التي أعقبت دخول القوات الأمريكية للعراق واحتلالها لهذا البلد، حيث باتت قضية الأزمة العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ تعني بالنسبة إلى الجامعة العربية العملية السياسية وما قد تفرزه من مخاطر قد تجر العراق إلى حروب أهلية، وقد حدد مجلس جامعة الدول العربية من خلال أعضاءه ومنهم الأردن أسس عمل الجامعة في العراق بالحفاظ على وحدة التراب العراقي وإنجاح العملية السياسية عبر الوصول لقناعات مشتركة باستحالة حكم العراق من طرف واحد، بالإضافة إلى ضمان تواصل العراق مع محيطه العربي(الحياة، ٢٠٠٦ : ١-٢).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

أولا : الأزمات السياسية العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١١.

ثانيا : اثر الأزمات على السياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الأزمات السياسية العراقية من ٢٠٠٣-٢٠١٤ :

إن الغزو الأمريكي واحتلاله للعراق عام ٢٠٠٣ نتج عنه عدة أزمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولكن الأزمة الحقيقية للعراقيين أساسها يرجع لعام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى فوضى سياسية وفكرية واقتصادية عارمة، أدى ذلك كله إلى أزمات متتابعة منها الاقتتال الطائفي بين السنة والشيعة، وجود الجماعات الإرهابية المتطرفة بقيادة داعش، التي احتلت أجزاء واسعة من العراق ، الأزمة الأمنية، وأزمة الحكم، حيث تعددت أبعاد الأزمة السياسية في العراق، وخاصة في شهر نيسان/ ابريل عام ٢٠١٤ عندما اجرين الانتخابات النيابية البرلمانية في ٣٠/نيسان/ ٢٠١٤، حيث انتهى إعلان رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي إلى تنحيه عن منصبه ودعمه لرئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي، وانتكاسه أمنية مع فشل أجهزة الدولة، وقوات الشرطة والجيش في الحيلولة دون السيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، (داعش) على بعض المدن الرئيسية في شمال العراق، على غرار مدينة الموصل. (ناجي، ٢٠١٤ : ٢).

ومن الأزمات السياسية الأخرى التي مر بها العراق تصاعد حدة الاستياء في المناطق السنية والكردية بسبب السياسات التي تتبناها نوري المالكي، والتي أدت إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين قوات الشرطة والمعتصمين السنة في مدينة الفلوجة في أواخر ٢٠١٣، وتهديد الأكراد بالانفصال وتأسيس دولة كردية مستقلة . (ناجي : ٢٠١٤ : ٢).

لقد انفجرت الأزمة العراقية اليوم، وعاد العراق مجددا إلى دائرة الضوء، لكن اهتمام جامعة الدول العربية لا يزال محدودا، ولم يكن موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الراهنة (داعش) بالمستوى المطلوب، إن أكثر الأزمات وأعظمها هو استيلاء الجماعات الإرهابية المتطرفة على الموصل وتكريت والانبار وتمددها نحو مناطق في محافظة كركوك وديالى وتهديدها بالتوجه صوب بغداد.

والأمر له علاقة بمستقبل الدولة العراقية كلها خصوصا وقد ترافق هذا الصدد مع احتدام الأزمة بين بغداد واربيل بشان كركوك والمناطق المتنازع عليها، إضافة إلى النفط وهيمنة داعش على مناطق وساعة من العراق إعلانها دولة الخلافة الإسلامية وتسمية أبو بكر البغدادي خلفية المسلمين، وظهوره العلني لتأدية الصلاة وإلقاء خطبة الجمعة في الجامع الكبير في الموصل، والموكب الكبير الذي رافقه وهو قادم ومغادر ، وأيضا في خطوط الهاتف النقال طيلة وجوده في الجامع لفت الانتباه إليه عربيا وإقليميا ودوليا بل أعاد الاهتمام إلى هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلد المحور في الشرق الأوسط ، واحد مؤسسي جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار / مارس/١٩٤٥(شعبان، ٢٠١٤ : ١-٢).

وفي اجتماع وزراء خارجية دول جوار العراق ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، نرى أن البيان الذي تم إصداره دعم الحكومة المؤقتة ، وطالب بدور محوري للأمم المتحدة في الأزمة السياسية العراقية من خلال عملية سياسية (BBC, 2004 : 1-2) .

وقد انعكست المواقف السابقة على مسالة إقامة علاقات دبلوماسية مع بغداد إذ أرسلت بعثات سياسية دبلوماسية من كل من لبنان واليمن والمغرب وتونس والأردني والسودان ومصر والجامعة العربية وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦ أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم في زيارته الأولى للعراق بعد الاحتلال استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بغداد ،وذلك أن رهنت دمشق تلك الخطوة بانسحاب قوات الاحتلال (بيرس، ٢٠٠٧ : ١-٢).

وبسبب الأزمات السياسية والعسكرية والأمنية في بغداد منذ ٢٠٠٣ إي منذ دخول واحتلال القوات الأمريكية للعراق ظلت الدول العربية متخوفة من إيفاد بعثات دبلوماسية إلى بغداد بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية ولم تجد ضغوط واشنطن عليها في هذا الشأن، ومن ذلك فشل مسعى وزيرة الخارجية الأمريكية في آب أغسطس ٢٠٠٧ في إقناع العربية السعودية وغيرها من دول الدبلوماسي لسبب المخاطر التي تعرض لها أعضاء بعثتها الدبلوماسية في بغداد، وكانت قد بلغت الذروة باختفاء السفير المصري في بغداد (lynch . wright. 2007: 1-2) .

وكادت أن تؤدي الأزمات السياسية العراقية إلى تقسيم العراق من قبل المحتل الأمريكي إلى دويلات شعبية، سنية، كردية، ففي أول اجتماع تمثل فيه العراق، سعت الدول المجموعة خاصة الدول المجاورة للعراق في مؤتمرات دول الجوار للعراق، التي اتخذت منبرا للتعبير عن تخوفها المشترك من قيام فدرالية قومية مذهبية ، فضلا عن رغبتها أنها وجود قوات الاحتلال الأمريكي، وفي أول اجتماع سعت تلك الدول انتزاع تصريح من وزير الخارجية العراقي هو يشار زيباري يفيد بان الفدرالية المطروحة هي فدرالية إدارية عرفية أو مذهبية، وعبرت عن معارضتها فكرة الدولة الكردية أو الشيعية، وإنهاء المعشر، إذ قال : " إن عدم الاستقرار في العراق له انعكاسات على المنطقة كلها، ولذلك فإن دول الجوار معنية بالتطورات السياسية الداخلية في هذا البلد (BBC , 2003 : 1-2) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثل هذا التصريح قد يكون ردا على تصريح وزير الخارجية العراقي هو يشار زيباري عن : " عراقي عربي بظلال إسلامية بعيد عن العراقية والمذهبية" وحثت العراقيين على المشاركة في انتخابات كانون الثاني /يناير/٢٠٠٥ لصالح " عراق ذي ولاء عربي" وقد عبر الملك عبد الله الثاني عن مخاوفه من قيام حكومة شيعية في العراق ، خاصة بعد أن صرح بدخول أكثر من مليون شيعي إلى العراق بهدف التصويت في الانتخابات (BBC , 2005 : 1-2) .

ومن اجل وضع حد للازمات العراقية وحالة عدم الاستقرار الناتجة عن احتلال العراق عام ٢٠٠٣، أكدت الدول العربية المجتمعة في عمان في ٦كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ دور الأمم المتحدة وفق الفقرتين الرابعة والسابعة من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، ودور الجامعة العربية في استكمال العملية السياسية (وتمكين العراق من استعادة دور الحيوي كعضو مؤسس في الجامعة العربية" وأكدت أيضا الطابع المؤقت " للقوات متعددة الجنسيات" حيث ستنتهي ولايتها باكتمال العملية السياسة وفقا للفقرتين الرابعة والثانية عشرة من القرار ذاته (BBC , 2005 : 1-2) .

وقد تكرر ذلك في مؤتمر الموارد المريع الذي عقد في استانبول في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧ بحضور الدول الثماني والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتحاد الأوروبي الأمم المتحدة، حيث تم الحديث عن تفعيل مبادرة الجامعة الخاصة بالمصالحة الوطنية (البيان، الختامي، ٢٠٠٧ : ١-٢).

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها النظام العربي ليكون على مقربة مما يحاك للعراق، سواء من قبل واشنطن أو من قبل إيران، فإن مدى قدرته على الاحتفاظ بالعراق العربي يتوقف على عدد من الأمور ، منها ما هو خاص بالنظام العربي، ومنها ما هو خاص بالعراق، ومنها ما هو خاص بالولايات المتحدة.

تتمثل الأمور الخاصة بالنظام العربي في مدى قدرته على حسم القضايا الخلافية بينه وبين العراق، كأزمة اللاجئين وأزمة الديون، فضلا عن مدة مساهمته في إعادة الاعمار، فقبل انعقاد مؤتمر العهد الدولي في أيار /مايو/٢٠٠٧، طلب العراق من مصر رسميا العمل على شطب كافة الديون المستحقة عليه، وكان هناك نوعا من التنسيق الأمريكي العراقي بحيث تعلن بموجبه الدول المشاركة تنازلها عن ديونها.(عبد الخالق، ٢٠٠٧ : ١-٢) إلا أن ذلك ووجه يحتفظ كويتي قبيل انعقاد المؤتمر (وايت، ٢٠٠٧ : ١-٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت قمة الخرطوم قد حثت الدول العربية على إسقاط ديونها عن العراق ، وكرر ذلك البيان الختامي لقمة الجزائر وقرارات قمتي الرياض ودمشق وقد اتخذت بعض الدول الخليجية خطوات في هذا المجال وكانت الحكومة العراقية قد اتهمت الدول العربية التي شاركت مؤتمر اللاجئين في عمان بتاريخ ٢٦/تموز /يوليو ٢٠٠٧ بعدم لايجابية مقارنة بمواقف الدول الأجنبية، حيث صرح ويزير الخارجية العراق بان الأردن وسوريا وقد طالب بمخصصات مالية من العراق لمواجهة تبعات وجود عراقيين على أراضيها . (مجلس الجامعة العربية، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨)

ويذكر في هذا الصدد أن عدد اللاجئين العراقيين في الأردن يراوح بين ٥٠٠و٧٥٠ ألف لاجئ من مجموع ٢.٢ مليون عراقي لاجئ وفق إحصاءات أيلول /سبتمبر ٢٠٠٧، و١.٢-١.٤ مليون لاجئ في سورية والبقية موزعة على مصر ولبنان ودول الخليج وإيران وتركيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة(UNHCR, 2007: 1-2).

إن حالة عدم الاتزان في حركة النظام العربي، وهي الحالة التي اتضحت في اعتراف النظام بمجلس الحكم الذي عينته سلطات الاحتلال الأمريكي، تدل على أن القيم التي كانت تحكم تلك الحركة باتت مهزوزة وغير مستقرة، فاعتراف النظام العربي بالمجلس، وما تلاه كان بهدف الحفاظ على الانتماء العربي للعراق، لكنه لم يراعي ابسط المبادئ التي حكمت موقفه من حالات الاحتلال التي خبرها من قبل والتي كانت كثيرة الشبه بما يمر به العراق.(موسوعة مقاتل ، ٢٠٠٧-٢٠١٢، ١-٣).

وظلت الأزمات السياسية والأمنية تتوالى على العراق بسبب تبعات الاحتلال الأمريكي للعراق ومنها الأزمة التي حلت بالعراق في أوائل حزيران يونيو /٢٠١٤ عندما استولت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الكثير من مساحة شمال العراق بما في ذلك مدينة الموصل، وهي التي كانت تسيطر عليها بالفعل على أجزاء واسعة من أراضي سوريا، وهذا الصراع له جذوره في تركيبة العراق الطائفية والدينية و العرقية ولديه جذور في حرب العراق التي بدأها الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣ ولا يمكن القول أن ديمغرافية العراق هي السبب الوحيد في الأزمات العراقية فقد قام رئيس وزراء العراق نوري المالكي بالكثير لمساعدة داعش في صعودها، فقد أصبح رئيسا للوزراء في ٢٠٠٦، حيث قام بوضع كامل السلطة في مكتبه، وقام بإدارة الحكومة على أسس طائفية وهي الشيعي، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى غضب السنة الذي نظموا سلسلة من الاحتجاجات في ٢٠١٢/٢٠١٣ وبدأت حكومة المالكي في رؤيتهم كمشكلة حقيقة لا يمكن حلها،ولا ترغب الحكومة في حلها سياسي، وبذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرر المالكي استخدام القوة في حل هذه المشكلة، حيث قتلت قواته أكثر من ٥٦شخصا في احتجاج في بلدة المويجة الشمالية في نيسان ابريل ومع تفكيك اعتصامات السنة بشكل عنيف، رأي البعض أن الحل الوحيد هو الحل العسكري وهو ما ساعد جماعات داعش في تجنيد وكسب السنة الأمر الذي أدى إلى أزمات متتالية، ما زالت حتى الآن _ نون بوست، ٢٠١٤ : ١-٥).

ثانيا : أثر الأزمات على السياسة الخارجية الأردنية :

الدارس لتاريخ الدبلوماسية الأردنية منذ تأسيس الدولة الأردنية تخلص بسهولة الاستنتاج أنها كانت دوما تنمو وتترعرع في ظل ظروف إقليمية التي تشهد أحداثا متسارعة بين دول الإقليم خاصة العربية منها، وهناك ضعف وتهميش في بعض الأوقات لدور الأردن وخاصة في الأوقات التي نسود فيها حالة من الضعف والانقسامات كالتي تشهدها الساحة العربية حاليا وخاصة في العراق وسوريا، ونظرا للتعقيد الشديد الذي ينتاب عملية صنع القرار السياسي الخارجي في ضوء الانقسامات الحادة الأمر الذي يؤدي إلى نزع صفة الوسطية التي باتت هدفا ووسيلة، في آن معا بالنسبة للدبلوماسية الأردنية وخاصة في الموضوع العراقي، (المومني، ٢٠٠٩ : ١-٢).

وهناك بعض القضايا التي ألقت بظلالها على موقف الأردن من الأزمة العراقية وتعاون بعض القوى المحلية العراقية مع إيران، وتلك القضايا أثرت على موقف الأردن ودول الخليج من مواقفهم من الأزمة العراقية منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١ أي بداية الربيع العربي، ومن تلك القضايا التي أثرت على السياسة الخارجية الأردنية ما يلي :

٢) ١) تجدد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها في المنطقة ، فلا تكاد تنتهي أزمة في المنطقة وخاصة العراق حتى تبدأ أزمة جديدة فخلال عقد الثمانيات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حربا واحدة هي الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وفي عقد التسعينات شهدت حرب الخليج الثانية (١٩٩١) وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، شهد حرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي على العراق) في آذار /مارس ٢٠٠٣،وهذا يعني أن المنطقة وعلى رأسها العراق خلال اقل من عقود ثلاث حروب بمعدل واحدة كل عقد من الزمان تقريبا والمشكلة انه كان يتم التعامل مع تداعيات كل حرب بشكل جزئي أو وقتي ، وجرت محاولات متكررة ومحدودة للمواءمة بين الثوابت والمتغيرات الإقليمية وعلاقات القوى الناجمة عن محصلتها، دون أن تبذل جهود جادة ونابعة من دول المنطقة لوضع أسس ومقومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام امن إقليمي اجتياحاتها الذاتية، ويسهم في إخراج هذا النظام الإقليمي المأزوم من دوامة حالة عدم الاستقرار التي يعانيها، وإذا لم يتم التعامل مع نتائج حرب الخليج الثالثة بشن من الواقعية، فإن المنطقة قد شهد حرب إقليمية رابعة في المستقبل (لقد تعاملت الدبلوماسية قد شهد حربا مع حروب الخليج بواقعية ودقة) آخذة بعين الاعتبار المصالح القومية والإقليمية في المنطقة .(العسيوي، ٢٠٠٧ : ١١-١٢) .

٣) اختلاف وتنوع طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة ومنها الأردن إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل، كما هو الحال نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق(وهو خطر خارجي) أو التعرض لخطر الإرهاب (وهو خطر خارجي له روافده الخارجية) وتعاني من معظم دول المنطقة والأردن شكل أو بآخر من جانب قوى خارجية ـ إذا رفضت إحدى دول الإقليم الإذعان لمطالب معينة (الحسن، ٢٠٠٦ : ٢٥٤- ٢٥٧) .

٤) تداخل قضايا الأمن في العراق ومنطقة الخليج، ويرجع ذلك في جانب منه إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة، وتنافسها على النفوذ ، أو بمعنى آخر صراعها على المصالح، فهناك إيران التي تحولت إلى قوة إقليمية وتريد أن تترجم هذه القوة نفوذ سياسي ليس ، ليس في العراق والخليج وحسب، بل وأيضا في منطقة الشرق الأوسط ، مر هناك العديد من القوى الإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية إضافة إلى الصين وروسيا اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج ومع تعدد الأطراف ، تتعارض الرؤى الأمنية، في المنطقة فرؤية إيران غير رؤية مجلس التعاون الخليجي، ورؤية مجلس التعاون غير رؤية العراق، ورؤية العراق غير رؤية الولايات المتحدة ، ورؤية الأردن غير رؤية إيران والعراق، ويعود هذا الصراع على المصالح إلى أهمية المنطقة، والعراق خاصة اقتصاديا واستراتيجيا، حيث تمتلك المنطقة ثلثي احتياط النفط، ونتيجة لذلك فقد تداخلت وتنوعت قضايا الأمن في المنطقة، فلم تعد مقصورة على مسالة النفط كما كان الأمر من قبل، بل إن هذه القضايا قد اتسعت لتشمل العديد من المستويات والأطر المتداخلة والمركبة (أبو عامود ، ٢٠٠٦ : ١-٢).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الوضع الأمني في العراق من ٢٠٠٣ أي بعد احتلال القوات الأمريكية حتى خروجها في ٢٠١١، يواجه تحديات عديدة تشترك معظمها في سمة رئيسية هي قابليتها للانفجار، بعضها نابع من البيئة الداخلية، وقد واجهت السياسة الخارجية الأردنية التي تم مراجعتها باستمرار من أعلى المستويات في الأردن واجهت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات إقليمية كانت تلك التحديات نتاجا للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وفشل السياسة الخارجية في التعاطي مع مرحلة ما بعد الحرب، ذلك لان الوضع الأمني في العراق، رغم الادعاءات الأمريكية بان ثمة تحسنا في الوضع الأمني في العراق، سواء نتيجة لانخفاض عمليات المقاومة، أو نقلة أعداد الهجمات التي تتعرض لها قوات الاحتلال، فإن الأوضاع في العراق حتى الآن ٢٠١٤ لا تزال تشير إلى القلق نتيجة لحالة الانفلات الأمني التي سيطرت على الوضع في الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١١، فعمليات المقاومة نشطت في هذه الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ أي من١ الاحتلال الأمريكي وحتى رحليه، ولا زالت الأوضاع تشير إلى القلق بسبب إفرازات الأوضاع الأمنية والفوضى الفكرية التي نتج عنها وجود العصابات الإرهابية المتمثلة بتنظيم الدولة (داعش) والتي كانت في أصلها فرع القاعدة في بلاد الرافدين، (مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٦ : ١-٣).

اعتقد أن أهداف السياسة الخارجية الأردنية وخاصة في التعامل مع القضية العراقية بكل محاورها في الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١ أي خروج القوات الأمريكية وبدايات ثورات الربيع العربي كانت تتمحور حول حلف نظام إقليمي يسمح للجميع العيش بسلام ويساعد على الازدهار وهو هدف جديد بان تواظب الدبلوماسية الأردنية على تحقيق وهدف الأردن لا يمكن أن يتحقق في ظل التحديات الأمنية، وفي ظل عدم وجد توازن في موازين القوى الإقليمية السائدة، فلقد تصدت السياسة الخارجية الأردنية للعيش في هوية الأردن والتوازنات الداخلية الحالية التي هي الضامن لأمنه الوطني.

إن الدعوة لمراجعة أهداف السياسة الخارجية الأردنية غير جائزة لأنها انجح الأردن بالرغم من الإخفاق الإقليمي فكل المساعدات الخارجية ومشاريع الاستثمار نتجت عن سياسة عقلانية تعتمد المبادر الايجابية ، ولو اتبع الأردن سياسة خارجية طائشة وانفعالية لكنا ندفع ثمنا باهظا يضاف إلى التردي الشامل في الأحوال الاقتصادية .

المطلب الثاني

اثر الأزمة العراقية على السياسة الخارجية الأردنية من ٢٠١١-٢٠١٤

إن السياسة الخارجية الأردنية واجهتها الكثير من التحديات الأمنية منذ الحرب الخليجية الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨، ومرورا بحرب الخليج الثانية ١٩٩١، إلى حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، واحتلال القوات الأمريكية لهذا القطر العربي، من التحديات الأمنية والإستراتيجية والسياسة التي واجهت السياسة الخارجية الأردنية تبعات الاحتلال القوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية للعراق سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي والوضع الأمني في العراق ، وأزمة الملف النووي الإيراني والمرتبطة بأمن الخليج والمنطقة بشكل عام واستقرارها، وتوازن القوى بعد حرب الخليج، الثالثة، علاوة على تنامي في المد الأصولي في العراق والمنطقة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة والنصرة، وعلاوة على تبعات ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٥) (الحمد ، ٢٠١٤ : ٩-١٢).

نتناول في هذا المطلب، المحورين التاليين وهما :

أولا : المشهد الأمني العراقي الراهن من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

ثانيا : السياسة الخارجية الأردنية والتحديات الأمنية للازمة العراقية من ٢٠١١-٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : المشهد الأمني العراقي الراهن من ٢٠٠٣-٢٠١٤ :

يمكن القول أن من ملامح المشهد الأمني الراهن في المنطقة وخاصة العراق تتمثل فيما يلي :

١- أزمة الملف النووي الإيراني التي تعتبر من أكثر الملفات الأمنية في المنطقة قابلية للانفجار وتكاد تنذر تطوراتها بتداعيات خطيرة على أمن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وامن العراق والخليج بصفة خاصة، وقد شهد هذا الملف خلال السنوات من ٢٠٠٧-٢٠١٥ تطورات مهمة، تدفع كلها في اتجاه تسويته أو على الأقل تأجيل انفجاره أولها التقرير الذي أصدرته وكالة الاستخبارات الأمريكية نهاية شهر تشرين الثاني /نوفمبر والذي أشار إلى أن إيران أوقفت برنامجها للتسلح النووي في خريف ٢٠٠٣، وتكمن أهمية هذا التقرير في كونه أرجا الخطط الأمريكية لضرب إيران لأنه أكد وبما لا يدع مجالا للشك أن طهران لا تشكل خطرا محدقا بالأمن القومي الأمريكي، ومن ثم فليست هناك ضرورة لاستهدافها في إطار إستراتيجية الهجمات الوقائية التي تبنتها إدارة بوش بعد أحداث سبتمبر ثانيها التطور النوعي في العلاقات الخليجية الإيرانية والذي تجسد بشكل واضح في مشاركة الرئيس احمدي نجاد في القمة الخليجية الثامنة والعشرين التي عقدت في الدوحة بداية شهر ديسمبر ٢٠٠٧، ثالثها : تزايد المعارضة الدولية، ممثلة في روسيا والصين، للخطط الأمريكية الرامية إلى استهداف طهران.

لكن رغم هذه التطورات الايجابية ، فإن الملف النووي الإيراني يظل قابلا للانفجار في أي وقت وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار المعطيات التالية : أولا : إن الإدارة الأمريكية، ومن ورائها إسرائيل، لا تزالان على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني ،وان طهران تمثل القلق الأكبر على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، ثانيا : سيطرة ميراث الشك والتوجس على العلاقات الخليجية العلاقات الخليجية الإيرانية، فمشاركة نجاد في القمة الخليجية الأخيرة بالدوحة لم تقدم تطمينات لجاراته الخليجيات، خاصة بعد أن تجاهل في كلمته أمام القمة قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وأكد أكثر من مرة فارسية :" الخليج" ثالثا : إن طهران لا تتوانى في إطلاق التهديدات لدول الخليج، وتعتبرها أهدافها مشروعة في حال مهاجمتها عسكريا من جانب الولايات المتحدة فقد صرح وزير الخارجية منوشهر متكي في يونيو ٢٠٠٧، بأنه : في حال أقدمت واشنطن على ضرب إيران فستكون الدول الخليجية هي المحطة الأولى للرد الإيراني، وأعقب ذلك تصريح للأدميرال علي شمخاني، وزير الدافع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابق، قال فيه : إن دول الخليج ستكون مستهدفة، ليس فقط القواعد الأمريكية، بل حتى ألاماكن الحساسة والإستراتيجية داخل دول الخليج.

توازن القوى الجديد بعد حرب الخليج الثالثة : فكما هو معروف هناك معادلة جديدة لتوازن القوى، تميل مرحليا إلى حد ما لصالح دول المجلس مقارنة بالعراق بعد قرار حل الجيش العراقي على أيدي الولايات المتحدة، إلا أنها على الجانب الآخر، تبرز إيران كقوة إقليمية في المنطقة مقارنة بكل من العراق ودول المجلس لكن بصفة عامة، فإن هذه المعادلة الأمنية : المختلة، قد لا تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يلي (العيسوي ، ٢٠٠٧ : ١١-١٢) :

أ- إن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي في حال التوصل إلى تسوية سياسية للازمة كما تشير التطورات الأخيرة ستكون له تداعيات سلبية على امن واستقرار منطقة الخليج خصوصا أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهمين على ما حولها، والتأثير فيه، بما يحقق ما تعتبره مصالحها الحيوية، لا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية وربما يقلق هذا دول الخليج الست، ولهذا جاء المقترح السعودي الذي طرحه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، الخاص بإنشاء كونسورتيوم يزود دول الشرق الأوسط الراغبة في ذلك باليورانيوم المخصب، وذلك تحت مراقبة دولية تضمن عدم عسكرة البرنامج، إلا أن طهران قابلت هذا المقترح بفتور شديد.

ب- إن الخلل في توازن القوى قد يكون مبررا لاستمرار الوجود الأمريكي في المنطقة، لتحقيق نوع من التوازن القسري.

لكن القضية التي يثيرها هذا الوضع تتمثل في عدم توافر ضمانات موضوعية لاستمرار قيام الولايات المتحدة بهذا الدور، خاصة في ظل تورطها في العراق وما تعانيه من صعوبات بفعل قوى المقاومة العراقية، والضغوط الإيرانية، من اجل توظيف هذا الوضع لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة كما أن هذا الوجود لا يلقى الترحيب الشعبي الذي يضفي عليه الشرعية المطلوبة لاستمراره في زل تدني شعبية الإدارة الأمريكية وتزايد الضغوط الداخلية عليها لسحب قواتها من العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم فالضمانة التي يقوم عليها توازن القوة الحالي ضمانة غير مؤكدة من ناحية، وغير مرحب بها من ناحية ثانية، وتخضع للعديد من المؤثرات التي قد لا تكون لها صلة مباشرة بالمنطقة من ناحية ثالثة، كما أنها تحمل مخاطر كبيرة على امن المنطقة في حالة تراجعها، وقد تفرض التزامات بالغة التكلفة على دول المجلس في حالة استمرارها من ناحية رابعة، كما أن هذه الضمانة تثير علامات الاستفهام كبيرة حول إمكانية حدوث نوع من التحول في توظيف هذا الوجود الأمريكي لخدمة المصالح الأمريكية الإستراتيجية بغض النظر عن مصالح دول المجلس كأن تقدم الإدارة الأمريكية تنازلات لإيران في العراق، وهو أمر ليس بجديد، فقد حدث من قبل عند ضم الأهواز العربية لإيران. كما أن الأمر قد يمتد للاعتراف بالولاية الدينية لطهران على الشيعة في المنطقة، وهو ما قد يشكل إرباكا غير مسبوق في وضع كهذا تجسيدا لازدواجية الولاء الديني والسياسي لقطاعات كبيرة من أبناء المنطقة (العيسوي، ٢٠٠٧ : ١٢) .

ج- إن هذه المعادلة قد تدفع دول المنطقة إلى حالة جديدة من سباق التسلح، وقد توظف الولايات المتحدة حالة إرباك والقلق التي تسيطر على بعض دول المنطقة في فرض صفقات ضخمة ويؤكد هذا التوجه صفقات الأسلحة التي أعلنت عنها واشنطن لدول الخليج منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ والتي تخطت حاجز ٢٠ مليارا، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الصفقات في المستقبل، في محاولة لتحقيق نوع من التوازن العسكري مع إيران.

د- إن هذه المعادلة المختلة قد يتم توظيفها من جانب قوى إقليمية ودولية لتغذية سياسية المحاور الجديدة التي تشهدها المنطقة خاصة في ظل ما يتردد عن تحالف المعتدلين في مواجهة تحالف المتشددين وهذا ما أكده المشروع البحثي الذي أعده معهد : بروكينجر" للأبحاث المقرب من الإدارة الأمريكية وقدم فيه توصيات لمرشحي الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨، حيث تشير إحدى الدراسات التي أعدها المشروع (٦) إلى أن خط الدفاع الأمريكي الأول في مواجهة إيران يتمثل في تقوية شوكة الحلفاء والأصدقاء العرب كجبهة ذات ثقل مضاد للقوة الإيرانية ولعل اخطر ما جاء في هذه الدراسة يشير إلى : أن الخطر الإيراني قد استطاع في النهاية توحيد العرب مع الأمريكيين والإسرائيليين وهو ما يعد تطورا ايجابيا ملحوظا، فهناك اتصالات إسرائيلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع دول الخليج وعربية وكل ذلك أفضى في نهاية الأمر إلى إجماع استراتيجي أمريكي عربي إسرائيلي ضد طهران(Oportunity, 2008: 1).

ثانيا : السياسة الخارجية الأردنية والتحديات الأمنية للازمة العراقية من ٢٠١١-٢٠١٤:

وهي تحديات لا تنفصل عن التحديات السابقة النابعة من البيئة الإقليمية، وتتمثل في الآتي : (Indyk,2003,1-2) :

١- تنامي المد الأصولي في المنطقة ، سواء لجهة بروز جماعات راديكالية جديدة أو لظهور ما سمي بالخلايا النائمة التي ترتبط تنظيميا بالقاعدة، وهي احد تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، الذي استغله تنظيم القاعدة لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في هذا البلد تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتل، وهذا يتناقض مع المقولات التي راجت بعد أحداث سبتمبر عن تراجع الاتجاهات المتطرفة في الخليج، بعد أن كشفت هذه الأحداث عن الأوضاع الداخلية المسؤولة عن نشوء زاهرة التطرف وما حدث هو أن مرحلة جديدة من التطرف الأصولي جاءت كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات الإسلامية في العالم، وساعد على ذلك أدانه معظم التيارات الإسلامية في منطقة الخليج لمهاجمة أفغانستان والعراق بعد ذلك، الأمر الذي دفع ببعض التيارات المعتدلة إلى التحول نحو التطرف والعنف انتقاما لغزو دولتين إسلاميتين ناهيك عن الفتاوى العددية التي صدرت من بعض علماء المسلمين تدعو إلى مقاومة المحتل وتؤيد فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة (عبد الرحمن، ٢٠٠٣، ٤٧-٤٨).

٢- تعرض دول المنطقة لموجة من أعمال العنف والإرهاب، بدأت بعد حرب أفغانستان عام ٢٠٠١ حيث شهدت بعض دول المجلس أعمال عنف عديدة ثم تصاعدت وتيرة هذه الأعمال عقب الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣، والخطورة فيما سبق أن العراق المحتل قد تحول إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة، وأصبح منطلقا لعملياتها في دولها، فالاسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاثة (١٢ مايو /٨ نوفمبر ٢٠٠٣، ٢١ابريل ٢٠٠٤) علاوة على تفجير البقيق ٢٤ فبراير ٢٠٠٦ تم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقية، إضافة إلى أن أجهزة الأمن الكويتية نجحت في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت .(العيسوي، ٢٠٠٧ : ١-٢).

وهذا يؤكد أن بيئة الأمن الداخلي العراقي لها تداعياتها على المحيط الجغرافي المجاور، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة، فالشيوعيين والقوميون والإخوان المسلمون، وغيرهم قد امتلكوا تنظيمات وحركات ممتدة بين العراق والخليج بيد أن السنوات الخمس الماضية وهي عمر الاحتلال الأمريكي للعراق، أفرزت واقعا جديدا نجحت التنظيمات الإرهابية في استغلاله وتوظيفه لصالحها، حيث وجدت في الحرب فرصة ذهبية لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة، لتحويله إلى بؤرة إقليمية جديدة بديلة لأفغانستان تنطلق منها العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة والغرب ودول المنطقة، وهو ما دفعها إلى تشكيل قواعد خلفية داخل الخليج من خلال بناء تحالف مع العديد من الجماعات الأصولية في تلك الدول بالتعاون مع بعض الجماعات العراقية الداخلية وذلك الإدارة ما تسميه الحرب المقدسة ضد الغرب وهو ما أكدته بعض المؤشرات والدلائل مثل (الحسن ، ٢٠٠٤ : ٩٢-٩٣) :

أ- ظهور بعض الجماعات الراديكالية في دول الخليج التي تدعو إلى مهاجمة المصالح الأمريكية العربية وتحمل أسماء بعض الأماكن العراقية كخلية لواء الفلوجة التابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وهي الخلية التي اختطفت أمريكيا في الرياض ثم قتلته.

ب- قيام ما يسمى بلجنة تنظيم القاعدة في العراق بالإعلان عن مسؤوليتها عن العديد من العميلات المحلية التي نفذها لواء عبد العزيز المقرن، في بيانات تحمل شعار القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي كان يتزعمه المقرن.

ج- ويرتبط بما سبق تنامي خطر تنظيم القاعدة والخلايا النائمة والمرتبطة به خاصة بعد التحذيرات التي صدرت عن بعض قياداته في بداية شهر يوليو ٢٠٠٧ لأربع دول خليجية (الكويت، السعودية، وقطر والإمارات) باحتمال استهدافها، وهذا لا ينفصل أيضا عن حالة الانفلات الأمني في العراق، بل هو احد تداعياتها ففي ظل الحصار الذي تواجهه القاعدة هناك فإنها قد تنقل عملياتها إلى دول الجوار الخليجي في إطار ما يعرف بإستراتيجية تشتيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهد، وهي إستراتيجية تقضي بالخروج بالعمليات الإرهابية إلى خارج حدود البلاد نحو المحيط الخليجي المجاور بهدف قطع الطريق على احتمال محاصرة الجماعات المسلحة داخل العراق.

٣- تسييس الطائفية : أضحت الطائفية احد مهددات الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا يمكن فصل هذا التطور الجديد عن السياسة الأمريكية في العراق فالولايات المتحدة استخدمت الشيعة في البداية لتحقيق مصالحها الخاصة بتثبيت وجودها هناك وكان ذلك على حساب الطائفية السنية، وبمرور الوقت استفحل نفوذ الطائفية الشيعية إلى الحد الذي بدأت تدرك معه واشنطن أن ذلك يمثل خطرا على مصالحها، واتجهت من جديد إلى استقطاب الطائفة السنية وهكذا أدى تسييس الطائفية في العراق إلى تعميق الصراع بين الطائفتين وانعكس ذلك في أعمال العنف المتبادلة التي تشهدها البلاد، ودخلت إيران على خط الصراع الطائفي بعد أن وجدت الساحة العراقية مهيأة لاستعادة نفوذها ودعم الشيعة، أملا في إقامة جمهورية إسلامية في العراق على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا سيما إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن المرجعية الدينية في العراق، والمتمثلة في شخص آية الله السيستاني تنتمي لأصول إيرانية .

ولم تتوقف تداعيات الطائفية على العراق وحسب بل تجاوزته إلى الجوار الخليجي في دول مجلس التعاون الخليجي في شكل مطالب لشيعة هذه الدول بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية أسوة بما حققه شيعة العراق.

ولعل من اخطر التداعيات التي ترتبت على تسييس البعد الطائفي نجاح الولايات المتحدة في توظيف هذا العامل في الترويج لسياسة المحاور الجديدة في المنطقة والتي تمثلت بداياتها في تصريحات العاهل الأردني الملك " عبد الله الثاني" في ديسمبر عام ٢٠٠٤ والتي أعرب فيها عن قلقه من أن تؤدي انتخابات ٣٠يناير ٢٠٠٥ في العراق إلى خلق هلال شيعي بامتداد الحركات والحكومات الشيعية من إيران إلى العراق ولبنان والدول الخليجية، ثم تصريحات الرئيس المصري محمد حسني مبارك لقناة العربية الفضائية يوم ٨ ابريل ٢٠٠٦ بشان الوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج والعراق، خاصة ما يتعلق بولاء شيعة المنطقة لإيران، ثم جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كررتها القاهرة وعمان وجعل فيها حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب الإسرائيلية اللبنانية في يوليو ٢٠٠٦، واعتبر فيها إقدامه على اسر الجنديين الإسرائيليين مغامرة محسوبة العواقب.

وقد نجحت الولايات المتحدة في توظيف هذه المواقف والتصريحات في إشعال الصراع بين القوة الشيعية والقوة السنية في المنطقة، وفي هذا السياق، جاءت فكرة تحالف المعتدلين الذي يتألف من الدول السنية المعتدلة (دول مجلس التعاون الست ومصر والأردن) في مواجهة الحلق الآخر الذي يتألف من إيران وسوريا وحزب الله.

٤- تحديات الإصلاح والديمقراطية : شهدت دول المجلس بعد أحداث سبتمبر ما يمكن أن نطلق عليه موجة من الإصلاح، تسارعت وتيرتها بشكل لافت بعد حرب العراق، وكان ابرز مؤشراتها إعادة النظر في مناهج التعليم، خاصة الديني، وتعزيز حقوق المرأة ومنحها مزيدا من الحقوق السياسية، وتفعيل المجالس النيابية ، وإنشاء العديد من اللجان الوطنية لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان، إلا أن التوجه بدا في الخفوت والتراجع في العاميين الماضيين، وبدأت بعض دول المجلس في التخلي عن بعض التعهدات الخاصة بالإصلاح، كان ابرز مظاهرها : اهتزاز الاستقرار السياسي في الكويت على خلفية الصدام المستمر بين مجلس الأمة والحكومة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بشكل بدا معه عدم قدرة الديمقراطية الكويتية على الاستمرار، في ظل عدم قدرة السلطة على تقبل ممارسة مجلس الأمة سلطانه المقررة في الدستور، والخاصة بالاستجواب وطرح الثقة في الحكومة وفي البحرين ، ثمة مؤشرات على فتور الحماس للمشروع الإصلاحي الذي بدا في عام ١٩٩٩ فمثلا قانون الجمعيات السياسية، الذي صدر في عام ٢٠٠٥ فرض حزمة من القيود على نشاط الجمعيات السياسية، وجعل رقبتها تحت مقصلة الحكومة باستمرار وعلى الرغم من أن السعودية وعدت في عام ٢٠٠٣ بإجراء انتخابات جزئية لمجلس الشورى في عام ٢٠٠٦، إلا أن هذا لم يحدث بل لم يعد هناك أي كلام عن انتخابات برلمانية على أي مستوى وينطبق ذلك على قطر أيضا فرغم أن الدستور يشير إلى مجلس الشورى منتخب إلا أن ميعاد هذا الانتخاب يشهد التباسا واضحا، حيث تم الإعلان عن أن هذا الموعد سيكون في يونيو ٢٠٠٦، ثم تم تغييره إلى بداية عام ٢٠٠٧، ولكن دون تحديده بشكل واصح، والمبرر الذي يساق هنا هو أن هناك قوانين مكملة للدستور الدائن لم يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفراغ منها بعد ، ولا شك في أن عدم الاستقرار على موعد محدد للانتخابات يربك الساحة السياسية ويدعو البعض إلى التشكيك في جدية التوجه نحو إصلاح حقيقي (العيسوي، ٢٠٠٦ : ٩٢-٩٣).

ويرتبط هذا التطور السلبي بتراجع حماس الولايات المتحدة لموضوع الديمقراطية بعدما فشل النموذج العراقي الذي إرادته منطلقا للتغيير في كل دول المنطقة، وسقطت أطروحة التغيير من الخارج وما ارتبط بها من ضغوطات أمريكية شديدة، في الوقت نفسه تراجعت ضغوطها من اجل الإصلاح في المنطقة بشكل عام، حيث اكتشفت أن أي ديمقراطية في الخليج أو العالم العربي سوف تأتي بالإسلاميين إلى الحكم، ولهذا فإنها عادة مرة أخرى إلى سياستها القديمة التي تعلى فيها من قيمة الاستقرار على الديمقراطية (Mass, 2006 ; 1-3) .

وعلى أية حال، فإن التراجع عن مسيرة الإصلاح يمثل تحديا امنيا لدول الخليج لأنه أولا : يثير حالة من الاحتقان السياسي الداخلي بين الحكومات من ناحية والقوة السياسية وقوى المجتمع المدني من ناحية ثانية، وينعكس هذا بدوره على درجة الاستقرار السياسي الداخلي، ثانيا : إن التراجع عن الإصلاح قد يدفع بعض القوى إلى الانخراط في تنظيمات سرية تمارس العنف للتعبير عن آرائها، ويمس هذا امن واستقرار المجتمعات الخليجية.

٥- العمالة الوافدة : تعد من اخطر التحديات التي تواجه امن الخليج، لاعتبارات عديدة، أولها : إن حجم هذه العمال أصبح من الضخامة بحيث أضحت تشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، وبل وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان، حيث تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول خليجية (الإمارات وقطر، الكويت) إلى أقليات داخل أوطانها وبنسب لا تزيد على ١٨.٥% و٣٠%و٣٤.٨% من مجموع سكان هذه الدول على التوالي ، ثانيها : إن قضايا العمالة الوافدة باتت في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة أداة للضغط السياسي من جانب الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسيلة للتدخل في شؤون دول الخليج بدعوى انتهاكها الاتفاقيات العمل الدولية ، وثالثها وأخطرها : إن العمالة الوافدة في الخليج أصبحت بالفعل أداة لتهديد الأمن والاستقرار في المجتمعات الخليجية، وخير مثال على ذلك الإضرابات العمالية التي قام بها عمال هنود في مدينة دبي في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٧ إذ تحولت هذه الإضرابات إلى تدمير الممتلكات العامة- الأمر الذي دفع أجهزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرطة للمرة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى القوة لفض هذه المظاهرة، ورغم أن قضايا العمالة الوافدة وتحديدا الأسيوية، أصبحت مادة رئيسية الآن على جدول وزارات العمل الخليجية إلا أن كثيرا من المراقبون الأوضاع والتركيبة السكانية في الخليج لا يزالون يطالبون بضرورة الحسم من خلال وضع حلول عملية لهذه الظاهرة القابلة للانفجار في المجتمعات الخليجية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق العراق فالتحديات التي تواجهها دول المنطقة وان اختلفت درجة خطورتها إلا أن معظمها قابل للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة كما سبقت الإشارة كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية ويمكن تلمس ذلك بوضوح في العديد من القضايا.

أما ابرز واخطر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية بعد ٢٠١٤ فكانت ما يلي (الحمد ، ٢٠١٤ : ١٠)

- تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن وما تشكله من قلق امني حساس.
- تزايد الأعباء الاقتصادية بشقيها المستجد في التعامل مع قضية اللاجئين ببعدها الإنساني، والسابق في تراجع حركة التجارة مع كل من العراق وسوريا وتركيا وعدم توفير مناسب.
- تزايد أزمات محور الاعتدال في الإقليم، وان فتح مصر والإمارات والسعودية معكرة مع تيار الإسلام السياسي لا تتناسب المملكة ولا تخدم أهدافها وتجعل السياسة الخارجية الأردنية في وضع حرج.

وتشكل هذه التحديات مخاطر أساسية تؤثر على استقرار الدبلوماسية الأردنية والوطن ووضعه الاقتصادي ووحدته الوطنية واستقراره الأمني.

وارى في نهاية هذا الفصل أن احد أعمدة السياسة الخارجية للأردن هو عدم التدخل في شؤون الدول الآخرة، والأردن يقف إلى جانب الرأي الذي يقول انه يجب على الأطراف العراقية أن تستمر في بذل جهودها للتوصل إلى اتفاق وطني يقضي إلى التخلص من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعات الإرهابية المتطرفة، وبناء عراق جديد قائم على أسس المحبة والتعاون سنة وشيعة، وان وجود عراق موحد مستقر هو مكون أساس للتوازن أو حتمي للحفاظ على أي منجزات تمت على صعيد الجهة الأمنية وهذا يتطلب عملية مصالحة وطنية قومية عراقية وشاملة وضامنة فعلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخاتمة والاستنتاجات :

كان واقع السياسة الخارجية الأردنية خلال فترة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٤ من خلال دراسة البيئة الداخلية والخارجية (المحلية والإقليمية والدولية) كانت تتميز بالحيوية والنشاط والفعالية في التقارب والتعاون والتنسيق في المواقف ، وتتميز بالودية والتجاور والاحترام مع العرب عامة والعراق خاصة، فقد شهد فترة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وخاصة الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٤ أزمات عربية تمثلت بالأزمة العراقية عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من احتلال للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي نتج عنها أزمات اقتصادية وأمنية وسياسية وإرهابية كان لها تأثيرها على الأردن وسياسته الخارجية، أضف إلى ذلك ثورات الربيع العربي التي أدت إلى تغيير سياسة الأردن الخارجية من خلال تغيير محدداتها وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- كانت السياسة والدبلوماسية الأردنية تتميز خلال فترة الدراسة بالنشاط والحيوية وخاصة في تعاملها مع إفرازات الأزمة العراقية واحتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣.

٢- شكلت الأزمة العراقية عام ٢٠٠٣ -٢٠١٤ أعباء اقتصادية على الأردن في ضوء التداعيات الإنسانية للازمة ولان الأزمة شكلت عبئا إضافيا على الأردن .

٣- نتيجة للاستخدام الأمثل للعناصر السياسة الخارجية الأردنية فقد أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوقوفها إلى جانب الأردن لتعزيز جهوده في هذه الأزمة.

٤- كانت علاقة الأردن مع العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ علاقة شد وجذب ولم تكن علاقة يسودها الثبات وذلك نتيجة مواقف الحكومات العراقية من الأردن.

٥- تميزت السياسة الخارجية الأردنية في هذه الفترة بالفاعلية والديناميكية والحيوية في تعاملها مع أطراف الأزمة العراقية داخليا وخارجيا وفي نتائجها التي أثرت سياسيا واقتصاديا وإنسانيا على الأردن وكانت السياسة الخارجية الأردنية متجاوبة في موقفها من موقف إيران من الحرب على العراق والأزمة الإنسانية والسياسية.

٦- تعاملت السياسة الخارجية الأردنية بكل اقتدار مع الاستفزازات الطائفية والاتهامات للأردن من بعض أطراف الأزمة العراقية.

٧- ثمة تحديات تواجه السياسة الخارجية الأردنية منها التحديات الأمنية والسياسية لسبب تشرذم نتائج الأزمة العراقية ٢٠٠٣ ولسبب موقع الأردن الجيوسياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركيبتـه الديمقراطيـة ومسـتقبل الدولـة الأردنيـة ومحدوديـة مـوارده، وخاصـة بعـد ثورات الربيع العربي ومواجهة التداعيات الإنسانية والاقتصادية للثورة السورية.

٨- كان هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع السياسي على مستقبل العلاقة بين العراق والأردن وهذا التأثير واضح على اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة العلاقات بين الأردن والعراق والأردن والعالم العربي والعالم بشكل عام فكلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والإقليمية والاقتصادية والاجتماعية كلما تحسن أداء السياسة الخارجية الأردنية والعكس صحيح.

التوصيات :

على ضوء النتائج الدراسة فانه يمكن الخروج بالنتائج التالية :

١- العمل على زيادة الاهتمام بتحفيز السياسة والدبلوماسية الأردنية من خلال الدور الايجابي لمحددات العلاقة بين الأردن والعراق.

٢- اتخاذ سياسة الحياد الايجابي من القضايا المحلية العراقية .

٣- العمل على زيادة التواصل مع العراق من خلال التعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي.

٤- زيادة العمل المتواصل مع العراق في مكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة التي لا تريد إلا سوءا بالبلدين الشقيقين .

٥- بناء صور الثقة المتبادلة والتفاهم المستمر من قبل كافة أصحاب القرار في الحكومة العراقية بضرورة التعاون المستمر والبناء بين كافة شرائح المجتمعين الأردني والعراقي.

٦- ما زال المتغير المذهبي من المتغيرات النوعية التي تحكم العلاقة بين الأردن والعراق، ولذا يجب إزالة كافة الحواجز المذهبية.

٧- إجراء فريد من الدراسات والأبحاث ورسائل الماجستير والدستور حول هذا الموضوع لرمز المكتبة العربية لكل ما هو جديد حول ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة :

أولا الكتب العربية :

- الرمضاني، مازن، (١٩٩١)، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، جامعة بغداد ، بغداد.
- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٩) السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- المشاقبة، أمين (٢٠١٢)، النظام السياسي الأردني، مطابع الدستوري التجارية الأردنية، عمان، ط٢.
- سليم ، محمد السيد (١٩٨٤)، تحليل السياسة الخارجية بروفنشال للإعلام (د.م) بيروت.
- ميرل، مارسيل (د.ت) السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر وجريس برس، سلسلة دولية، بيروت.
- الجوارنة، احمد وآخرون، (٢٠١٠)، التربية الوطنية، جامعة اليرموك ، اربد، ط٢.
- أبو العلا، محمود طه(١٩٨٢)، جغرافية العالم العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.
- عبد الله الثاني ابن الحسين (٢٠١١) فرصتنا الأخيرة نحو السلام سعي نحو السلام في زمن الخطر، دار السقي بيروت ، ط١.
- البطوش، بسام عبد السلام(٢٠١٢)، الأردن وفلسطين نظرات في التاريخ المشترك، دار تنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- السامرائي ، مظهر (٢٠٠٠)، الملك المتواضع، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان.
- العناقرة، محمد محمود ولؤي إبراهيم البواعنة(٢٠٠٧) التربية الوطنية، المركز القومي للنشر، اربد، الأردن، ط١.
- هيجوت ، ريتشارد (٢٠٠١) نظرية التنمية السياسية المركز العلمي للدراسات السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القش، أكرم (٢٠١٣) تكامل أبعاد الأمن القومي العربي، تحرير أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي،/ والقاهرة.
- الحسن، عمر(٢٠٠٦) امن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه رؤية تقيمه واستشرافية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، ط١.
- أبو عامود ، محمد سعد(٢٠٠٦) قضايا الأمن في منطقة الخليج، امن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه رؤية استشرافية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن.
- هدسون، مايكل(٢٠٠٢) الإرهاب الدولي : الولايات المتحدة والوطن العربي(ملف ، مأزق امبريالية إدارة المناطق الجامحة .
- كرلوف، ف .ي(٢٠٠٧) إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة منتخب يونس، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق.
- فرانسيس، فوموكايا، (٢٠٠٧) النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة ، محاب الإمام، دار العبيكات للنشر والتوزيع الرياض، السعودية.
- ليوهان، روبرت (د.ت) تعميم مشروعية عدم الإرهاب وسياسات التحالفات، (د.ن) بيروت، لبنان.
- بايرز، مايكل(د.ت) الإرهاب ومستقبل القانون الدولي في عوالم متقادمة، (د.ت) بيروت، لبنان،
- العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٧)، قراءة مقارنة في حرب الخليج الثانية والثالثة في امن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.
- الحسن ، عمر (٢٠٠٦) امن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه : رؤية تقيميه واستشرافية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، ط١.
- أبو عامود، محمد سعد(٢٠٠٦) قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، دبي.
- الحسن، عمر (٢٠٠٤) المملكة العربية السعودية وإدارتها للازمات الإقليمية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هلال، علي الدين(٢٠١٢) النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- الحمد، جواد(٢٠١٤) الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسات، مجلة دراسات شرق أوسطية عما،ن السنة ١٨، العدد٦٨.
- محافظة، علي(١٩٨٨) عشرة أعوام من الكفاح والبناء (مجموعة خطب الحسين) من ١٩٧٧-١٩٨٧، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨.
- عسه، احمد(١٩٦٦)، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية بيروت، ط١.
- درويش ، مديحة (١٩٨٠) تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، جدة.
- احمد، إبراهيم (٢٠٠٧) الملك عبد الله الثاني والشعب الأردني، (د.ن) عمان، ٢٠٠٧.
- السيد، رضوان (٢٠٠٩) مشكلات الدولة العربية المعاصرة أصول والتداعيات، من كتاب العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود مراجعة فيصل دراج، مطبعة السفير، عمان، ط١.
- الحيالي، نزار إسماعيل(٢٠٠٣) دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي أبو ظبي الإمارات العربية .
- رناي، جوزيف، سي(٢٠٤ القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكات، الرياض.
- دراركة، فتحي محمد(٢٠١١) القدس في السياسة الأردنية من خلال خطب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ١٩٩٩-٢٠٠٩، جامعة الإسراء الخاصة، عمان.
- الربابعة، غازي، (١٩٨٨)، الهاشميون والقضية الفلسطينية ، وزارة الشباب، عمان، ط١.
- القباع، عبد الله سعود (١٩٨٨) السياسة الخارجية السعودية، مطابع، الفردوس، الرياض، ط١.
- الفانك، فهد(١٩٧٠) القطاع الزراعي في الأردن، (د.ن) عمان.
- سلامة احمد (١٩٩١) الهاشميون وفلسفة الحكم، المؤسسة الصحيفة الأردنية الرأي، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الدوريات :

- جونز، روي(١٩٧١) طبيعة السياسية الخارجية، مجلة السياسية الدولية القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات، العدد ٢، تشرين أول، أكتوبر ١٩٧١.
- الملك عبد الله ابن الحسين (٢٠٠٢)، الصوت الحقيقي للإسلام، صحيفة واشنطن بوست، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، كانون أول ديسمبر.
- جاد، عماد (٢٠٠٠) السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ١٣٩، كانون الثاني /يناير .
- الأكاديمية السورية الدولية(٢٠١٥) مفهوم السياسة الخارجية النظرية والتطبيق المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، سوريا.
- جونز، روي(١٩٧١)، طبيعة السياسة الخارجية مجلة السياسة الخارجية ، القاهرة، العدد ٢، تشرين الأول أكتوبر .
- العناقرة ، محمد محمود(٢٠١٠)، السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الثوابت الوطنية، صحيفة الدستور الأردنية ،٢٠ تشرين الأول أكتوبر.
- إبراهيم ، حسنين توفيق(١٩٨٦) السياسة الخارجية والشرعية السياسة في الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ٨٦.
- المصاورة ، ثامر مبارك(٢٠١٢)، السياسة الخارجية الأردنية، صحيفة الحقيقة الأردنية، عمان، العدد ٢٥٠، ١٦ حزيران يونيو.
- داوودي، عبد العزيز (٢٠١٥) أدوات السياسة الخارجية إعلام مثالا، مجلة أصوات عربية ، عدد ٢٧ذي القعدة ١٤٣٦هـ، ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠١٥، تونس ، تونس.
- طبيشات ، واصف (٢٠٠٥) دور الإعلام في الإصلاح السياسي، صحيفة الرأي الدينية، عمان، الاثنية ٧/شباط/فبراير.
- الطويل، فالح(٢٠٠٥)، الإصلاح مرة أخرى، صحيفة الرأي الأردنية، العدد١٢٦٣٣، تاريخ ٢٣/نيسان/ابريل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الله الثاني ابن الحسين(٢٠١٣) الموقع الجيوسياسي الفريد للأردن يوفر بوابة الدخول إلى مختلف الأسواق العربية، صحيفة الدستور الأردنية، الاثنين، ٢١/تشرين الأول أكتوبر.
- الأصفهاني، نبيه(٢٠٠٠)، الأحداث الدولية والإقليمية والسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤٢ القاهرة ، تشرين أول /أكتوبر.
- هدسون، مايل (٢٠٠٢)، الإرهاب الدولي : الولايات المتحدة والوطن العربي (ملنا) مأزق امبريالية : إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤، تشرين أول /أكتوبر.
- محمود ، احمد إبراهيم(٢٠٠٣) حرب الخليج الثالثة : الإستراتيجية العسكرية ودلالات الصمود العراقي، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨، نيسان/ابريل .
- شعبان ، عبد المحسن(٢٠١١)، الجامعة العربية والأزمة العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة، الدولة، قطر.
- ناجي ، محمد عباس، (٢٠١٤) الرمال المتحركة (حدود تحالف المصالح بين إيران ودول المنطقة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (حالة الإقليم) حزيران، يونيو ٢٠١٤ العدد ٨.
- صحيفة الحياة اللندنية،(٢٠٠٦)، بعثة الجامعة العربية في بغدد مستكمل التحفيز لمؤتمر بغداد، ٢٣/أيار/ مايو ٢٠٠٦.
- بيرس ، سامية (٢٠٠٧) ماذا بعد استساق العلاقات السورية العراقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٤٥، كانون الثاني ، يناير.
- عبد الخالق ، عاصم (٢٠٠٧) إيران تشارك في مؤتمر شركم الشيخ بركا وزير خارجيتها، صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، ٣٠ نيسان، ابريل.
- وايت، روبن(٢٠٠٧) ، صعوبات وتحديات تواجه مؤتمر العهد الدولي ، جهود أمريكية، وعراقية لإنجاحه، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٦نيسان، ابريل، ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البيان الخناقي لمؤتمر الجوار (٢٠٠٧) مؤتمر الحوار العراقي بشرم الشيخ (نزع الطائفية وحل المليشيات وتعزيز العملية السياسة ، صحيفة الشرق الأوسط لندن، ١٥ أيار مايو ٢٠٠٧.
- الموفي، محمد (٢٠٠٩)، تراجع السياسة الخارجية الأردنية صحيفة الغد الأردنية، عمان، ١٤ شباط، فبراير.
- العيسوي، اشرف سعد(٢٠٠٦) تداعيات الطائفية على الأمن والاستقرار في المنطقة، مجلة شؤون، خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦.
- العيسوي، اشرف سعد٢٠٠٦٠)، العمالة الوافدة في الخليج أداة التنمية أم تهديد للأمن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٣/يوليو.
- وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ٢٠١٠، العلاقات الأردنية الدولية، ١٢/حزيران، ٢٠١٠.
- الربيعي، علي حسن(٢٠٠٧) تحديات بناء الدولة العراقية (صراع الهويات ومأزق الخصخصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، آذار /مارس، ٢٠٠٧.
- سعيد،محمد السيد (٢٠٠٠)، الصراع العربي الإسرائيلي تسوية دائمة أو مؤقتة، أو مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٣٩، كانون الثاني، يناير.
- نوفل، احمد سيعد(٢٠١٤) إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة دراسات أمينة، السنة ١٧، العدد ٦٦، ٢٥/كانون الثاني /يناير، ٢٠١٤.
- الشياب، حسني، إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة دراسات أمينة، السنة ١٧/العدد ٢٥ كانون الثاني /يناير، ٢٠١٤.
- الأصفهاني، نبيه(٢٠٠٠)، أولويات السياسة الخارجية الأردنية مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ٤٢، القاهرة.
- الزاملي، ماجد احمد (٢٠١٣) الدبلوماسية وتأثيرها في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد٤٢٢٣، ٢٢ أيلول /سبتمبر /٢٠١٣.

ثالثا : ندوات، دراسات، مقالات، محاضرات :

- الحوارني، يوسف (٢٠١٠) ندوة سياسة الأردن الخارجية، المشاركون / ا.د. علي المحافظة، د.صبري اربيحات، د.نوفل التل، الأستاذ احمد أبو شاور، د.محمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالحة، المحامي إسماعيل أبو الراغب، مركز الرأي للدراسات ، عمان، ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ،٢٠١١.

- الخطة الإستراتيجية ، وزارة الخارجية الأردنية، عمان، ١٢ايار/مايو /٢٠١١.
- تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان(٢٠١٥) الأمم المتحدة ، نيويورك، معلومات عن نهر الأردن.
- قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ عنصرية الصهيونية، ١٩٩١، ١٧كانون الأول، الغي هذا القرار بتاريخ كانون أول ديسمبر ١٩٩١م.
- الكواري، علي خليفة(٢٠٠٠) مفهوم الديمقراطية المعاصرة ندوة المرجع في المساءلة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، مع كافة تعديلاته، مجلس الأمة ، عمان، الأردن، ١٩٨٩م.
- مركز الخليج للدراسات، (٢٠٠٦) تحديات الأمن الإقليمي الخليجي تشخيص الوضع واقتراحات الحركة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية القاهرة.
- ورقة قدمت إلى العصر العربي الجديد الواقع والتحديات ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٥كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤.
- مصر، سليم (٢٠١٠) هذه هي الأسباب السرية جدا لاحتلال العراق شبكة الحوار المتمدن، ١٠ كانون الأول، ديسمبر.
- الخزرجي، رعد(١٩٩٢)، حوار مع الفكر الإسلامي رعد الخزرجي بعنوان : أسباب احتلال العراق اقتصادية الدولة القادمة وإيران، شبكة المسلم نت، ١٤٢٥/٨/٧ هـ.
- اليايسري، كوثر (٢٠١٤) الولايات المتحدة الأمريكية والعراق رؤية في أسباب ومسوغات حرب عام ٢٠٠٣، العراق، ١٢/كانون الأول /ديسمبر .
- العيسوي، اشرف سعد (٢٠٠٧)، قراءة مقارنة في تأثير الحرب الخليجية الثانية والثالثة في امن دول مجلس التعاون الخليجي،/ مركز الخليج للدراسات ، دبي، ط١.
- مسعد، نيفين عبد المنعم (٢٠٠٤) النظام الإقليمي العربي الجديد ورقة قدمت إلى العصر العربي الجديد، الواقع والتحديات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٥كانون الثاني /يناير، ٢٠٠٤.
- جامعة الدول العربية الأمانة العامة مجلس الدول العربية على مستوى القمة الدورية ١٧ الدورة العادية، الرياض ٢٨-٢٩ آذار مارس ٢٠٠٧، والقرار رقم ٣٧٥، اجتماع مجلس الجامعة على مستوى القمة الدورية العادية ٢٠، دمشق ٢-/٣٠ آذار مارس ٢٠٠٨ قرار رقم ٤١٥.
- الخصاونة ، نعيم (٢٠١٥) السياسة الخارجية الأردنية ما لها وما عليها، موقع البوصلة الإخباري ، ٢٠١٥/٦/٢.
- العبيدي، مصطفى علي(٢٠٠٨) صفحات من احتلال العراق بعد الإطاحة بصدام حسين في نسيان ابريل ٢٠٠٣، قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣في ٢٠٠٣، ٢١ نيسان ابريل ٢٠١٣ ، ٢٨/حزيران، ١٩/جمادى الأولى ١٤٣٤هـ/الموافق ٣١/آذار مارس ٢٠٠٣.
- بني أرشيد، زكي(٢٠١٣) ، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، ٦تشرن الثاني نوفمبر . ٢٠١٣.
- عبيدات، احمد(٢٠١٢) تداعيات الثورة في الأردن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : نحو خطة طريق مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، المعهد السويسري ، الإسكندرية ٦-٩/شباط/فبراير.

رابعا : دراسات وبحوث جامعية :

- الخزاعلة ، علي مفلح محمد الرفالي (٢٠١٣)، السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني(رسالة ماجستير غير منشورة) معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت المفرق، الأردن.
- الشديفات، الياس محمد (٢٠١٢) البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، المفرق، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣، اللاجئين السوريين، عمان، الأردن.
- الحسين بن طلال (١٩٨٣)، حفل تكريم رئيس الجمهورية التربية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاتفاقيــة الأردنيــة، الفلســطينية، (٢٠٠٣)، ١٠/٣/آذار/مارس،ــ ٢٠١٣، عمــان، الأردن.
- الطراونــة عــاطف(٢٠١٥) الطراونــة يســتعرض موقــف الأردن مــن مختلــف القضــايا والأزمات الإقليمية، مجلس النواب الأردني، عمان، ٢٢/١٠/٢٠١١.
- حديث الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (٢٠٠٥) الهلال الشيعي، عمان، الأردن.

خامسا : مواقع الكترونية :

- العنــاقرة ، محمــد محمــود (٢٠١٠) السياســة الخــارجيــة الأردنيــة فــي ضــوء الثوابــت الوطنيــة ، صــحيفة الدســتور الأردنيــة، ٢٠تشــرين الثــاني، أكتــوبر، انظــر الموقــع : www.addustour.com/20/10/2010/5:30
- الجبور عارف (٢٠١٤) جلالة الملك يقود الدبلوماسية الأردنية نحو \صناعة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ، كلية نيوز ،١٩ تشرين أول /أكتوبر، تنظر موقع : www.talahinews.net/arl/ia/10/20/2010/10:15
- جــودة، نــاصــر ســامي(٢٠١٤) الثوابــت الوطنيــة والقوميــة فــي السياســة الخــارجيــة الأردنيـــــة ، موقـــــع المدينـــــة نيـــــوز ، ٢٠١٤، انظـــــر موقـــــع : a/madenah.news.com/mobile/article/2014
- مركــز الســلام للثقافــة الدبلوماســية، (٢٠١٥) وســائل السياســة الخــارجيــة ، الريــاض، الســـــــــــــــعودية، انظـــــــــــــــر موقـــــــــــــــع : http://oce.kfapm.edu.sa/user/50y/BBduc.23htmi
- منتــدى الطلبــة الجزائــريين (٢٠١٢)، محاضــرة رقــم (١٥) عــن : أدوات السياســة الخارجيـــة منتـــدى الطلبـــة الجزائـــريين للسياســـة والإعـــلام، الجزائـــر : 30dz.Justgoo.com/t16824topic
- عمر، محمد (٢٠١٤) السياسة الخارجية الأردنية ٢٢حزيران، يونيو انظر موقع : www.7iber.com/2014/06/Jordan-foreign/affairs
- محارمــة، عمــر (٢٠٠٩) السياســة الخــارجيــة الأردنيــة ثوابــت راســخة ووائــم مــع العواصم، العربية واحترام دولي، صحيفة الدستور الأردنية ، ٢٦ تموز /يوليو، انظر موقع : www.addustour.com/36/7/2009/11:24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ثابت / هيثم محمود(٢٠٠٣) عوامل قوة الدولة الطبيعة والبشرية من موقع : kenaonline.com/2014
- العدوان ، طاهر، (٢٠٠٨) العلاقات الأردنية العربية إلى أين؟، موقع المقر الإخباري (انظر) : maqad.com/%.3fid%3D976/2008/8/2/10:10
- ملف العلاقات المصرية ٢٠١٣ / انظر الموقع : www.alakhbar.com/2013
- ملف العلاقات السورية ٢٠١٣ ، انظر الموقع : www.alakhbar.com/2013
- السياسة الدولية ٢٠١٠، الشرق الأوسط بعد احتلال العراق مجلة السياسة الدولية، بيروت، انظر موقع : www.siyussa.org.eg/News/content/25/5/2010
- الحمد ، جواد (٢٠١٥) الأزمة العراقية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٣٠ أيلول سبتمبر انظر الموقع : www.raidyaum.com/30/9/2015 /19:22 .
- سليمان محمد،(٢٠٠٣) ضبابية السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق مجلة العصر الالكترونية انظر موقع : alasr.melurticles/view/3/8/2003/15:21>
- حنا، الياس، (٢٠٠٤) ماسسة عقيدة بوش، موقع الجزيرة نت ٣تشرين أول أكتوبر انظر موقع : http://www.aljazeera.net/homa/3/10/2009
- الدويك عبد الغفار (٢٠٠٤) عقدية بوش الاشباقية ليس بالإستراتيجية العسكرية وحدها تحسم الحرب صحيفة الأهرام المصرية، ١١ كانون الثاني /يناير/٢٠٠٤ : انظر موقع : http://www.ahram.org.ed/ar/hive
- قناة CRTV (٢٠١٣)، تاريخ العلاقات بين الصين والهند، ٢١/أيار/ مايو ، انظر الرابط : http://arabic.cntv,cn/2013/5/2/ARIT
- الدفاع العربي : ٢٠٠٩ الحرب العراقية ، انظر موقع : http://arwikipedia.org/wiki/H/19/2009/14:22
- وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعمل من اجل تحسن التعليم من المغرب إلى الفلبين نشرة واشنطن، ٢٠نيسان /ابريل٢٠٠٥ : انظر موقع : http:usiaino.stafe.govlar/archive/2005/APR20/1185707.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسن عمار مرعي(٢٠١٥) لعبة التجاذبات الإقليمية والدولية في العراق صحيفة القدس العربي لندن، ٢٣/آذار مارس ٢٠١٥، انظر موقع : www.alquds.comuk/23/3/2015/4:22
- بيان تأييد للحكومة العراقية من دور الجوار بربريس العربية ١٥/حزيران /٢٠٠٤، انظر موقع : http://nwes.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newgid-3809009//stm
- إذاعة BBC(٢٠١٥) دول جوار العراق تجتمع في الأردن، ٥كانون الثاني /يناير انظر موقع : http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/midd/east/news/news/sid/0/1/2005/16:3
- إذاعة BBC (٢٠٠٣) مؤتمر دمشق يوجه دعوة جديدة العراق تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٣ انظر موقع . http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/midd/east/news/news/sid/0/116:3
- نون بوست (٢٠١٤) أزمة العراق وداعش في ٢٧ خريطة ، ٢١/آب/أغسطس / انظر الموقع : www.noonpost.net/contant/21/8/2014/14:22
- العيسوي ، اشرف سعد (٢٠٠٧) امن مجلس التعاون الخليجي، تحديات مفتوحة وأخرى مؤجلة، موقع إسلام اون لاين، انظر موقع : http://www.islamonline.net/serv/et/2007
- صحيفة الدستور الأردنية دائرة المعلومات (٢٠٠٧) العلاقات الأردنية العراقية ٢١/حزيران/يونيو ، انظر موقع : www.addustaur.com/146021/7/6/2007/15:37
- أبو العطا عمر، (٢٠١٣) تصريحات السفير المصري في الأردن حول العلاقات الأردنية المصرية تاريخ ٥/آب أغسطس، انظر : www.alrai.com/5/8/2013/13:00
- صحيفة الدستور الأردنية (٢٠٠٤) رأي الدستور فلسفة الدبلوماسية الأردنية الخميس ٣حزيران/يونيو انظر الموقع : www.addustiur.com/13583/3/6/2004/16:5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مقابلة الملك عبد الله الثاني مع مجلة لونوفيل، اوبز ماتور (٢٠١٢) تونس ، تونس ١٣/كانون الثاني ٢٠١٣، انظر موقع : www.pefra.gov.jo/13/1/2013
- العلاقات الأردنية والأزمة السورية (٢٠١٣) انظر موقع : www.ammonnews.com/2013
- تليلان، أسامة عيسى(٢٠٠١) السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية : www.wikipedia.com
- القضية الفلسطينية ، انظر الموقع : http://www.akhbar.jo.c/2013
- الشحود، علي بن نايف بحوث ومقالات عن الثورة السورية ٢٠١٣ انظر الموقع : www.alri.co/3/2013
- المبيضين حازم، تداعيات الأزمة السورية ، انظر الموقع : www.alrai.com/3/2013
- إبراهيم جمال (٢٠٠٧) جلالة الملك عبد الثاني والشعب الأردني www.amman.stock.com/2007
- أولويات السياسة الخارجية الأردنية (٢٠٠٧) انظر موقع : www.kazemsavcd.com
- مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١٤ انظر : www.Amman.stock.com/2014
- شنايدر، وليام(٢٠١٣) أمريكيا في عهد بوش " شرطي العالم" صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١٧٠٨٦ يونيو ٢٠٠٢ انظر الرابط http://www.aawsat.com/defails.asp?issueno=8435/aricles=1086831 ,accessed23/8/2013
- الدويك عبد الغفار ، ٢٠٠٤، فشل عقدية بوش الاستباقية بالإستراتيجية العسكرية وحدها تحسم الحرب، صحيفة الأهرام المصرية، ١١/كانون الثاني/يناير/ ٢٠٠٤، انظر الرابط : http://ahram.org.eg/archive/2004/1/11/file/10.HTM/accessef/6/8/2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حنا الياس (٢٠٠٤) عقيدة بوش(ماسسة عقيدة بوش موقع الجزيرة نت ٣/تشرن الثاني أكتوبر ٢٠٠٤، انظر الرابط : http://www.aljazeera.net/homa/print7dcab3c3-3422-4c8b-bogi
- جرجيان، (٢٠٠٣) لجنة دبلوماسية العلاقات العامة لتحسين صورة أمريكيا في العالم الإسلامي صحيفة الشرق الأوسط لندن، العدد ٨٩٥٧، ٧يونيو /حزيران، ٢٠٠٣ : http://www.aawsat.com/details7/6/2003/16:4
- بركان (٢٠١١) تحسن علاقات الأردن وحماس على خلفية الربيع العربي والجمود السياسي انظر الموقع ميمري : http://www.memei:org:legi/webaxy/sal/p/7/lang=he&ID=107345-memri&act=show/articles .
- خير، امل (٢٠١٠) ، بحث عن خصائص النظام الدولي الجديد، ٢٥، نيسان، ابريل، انظر الموقع: amalpress.blogspot.com/25/4/2010.
- الدرعاوي، محمود (٢٠١٣)، العلاقات الأردنية السعودية، انظر: factjo.com.pages.2013
- الرشق، تغريد(٢٠١٥)، اعادة ترسيم إستراتيجية العلاقة الأردنية السعودية، ١٤/تموز، صحيفة الغد ، انظر موقع: alqhad.com/m/artkes/14/7/2015/11:00
- اتفاقية التجارية الحرة بين الاتحاد الاوروبي والاردن GATT٢٠١٥، انظر الموقع: www.mop.gov.jo/2015

سادسا : المراجع الأجنبية :

- Coplia, D. William (1971) Introduction to Inter national politics Yhe oritical ouerview chicgo merham pahlishing .
- Hass, Richard(2005) The opportunity : Amaricans moment to Alter History course New York public a ffairs lsted .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Lunch clum and Robin wirght (2007) U.S seeks Aelp with talk on Irag : Aim is to muster Regional subpart , washing ton post 10/8/2007 .
- Indyk martin s . a\and Tamara caveman Balk To Balancing in the middle east opportuht February 28 .
- Contorig ;ouis J and steven L. spegel (1970) The Inter natone palitics of Regions campare tive Approach Engle wood clitts N. J prentice Hall , tsted.
- Killo, micheal (2011) Syria The Road to eher contem poray Arb affairs vol 4, No9 October 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Jordanian Foreign Policy And Arab Crises 2003-2014

(Iraq as a model)

Prepared by : Oday Ziad Issa al –Tamimi

Supervisor : Dr-Mohammed Meqdad

The goal of this study to show how Jordanian foreign policy dealing with the Arab crises that hit the region Especially the Iraqi crisis So that Jordan, like other Arab countries facing problems and challenges is crucial to the economic situation

And contrary to extremist and terrorist groups. As well as the purpose of this message is to recognize the fact that Jordan's position on the Iraqi crisis, which began after the US occupation of Iraq in 2003, which triggered the still fresh for now.

The researcher used the decision-making approach Which focuses on the external political decision-making as the basis for changing the Jordanian foreign policy process and helps to determine how the work of the state and its decision-making.

As well as the researcher used a systems approach where the analysis of the study depends mainly to test the premise of this approach.

This study has reached to Jordan's position on the overall Arab crisis and the Iraqi crisis in particular it affects the Jordan and its people and that the role of Jordan toward Iraq in the period of 2003-2015 was a positive attitude work on the reduction of the crisis and to cooperate with Iraq in building the political and civic institutions, as well as Jordanian and Iraqi cooperation in the field of military, security and civilian forces in addition

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

to the training of Iraqi Jordanian cooperation to reduce the effects of the US aggression on Iraq in 2003, and cooperation in the fight against extremism and terrorism.

The study recommended a number of recommendations, the most important work on further cooperation and consolidate the bonds of love and cooperation between Jordan and Iraq in order to resolve its crisis, which is still suffering from, as well as cooperation in the fight against extremism and terrorism, and also the study recommended further research and studies in this area.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com